#### جامعة بـــاتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

# مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إشراف الأستاذ: الدكتور جندلي عبد الناصر

إعداد الطالب: بالله عمار

#### لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللقب والاسم
رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د.غضبان مبروك
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أدجندلي عبد الناصر
عضوا مناقشا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر – أ-	د. مسرابط رابىح
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر – أ-	د بن خلیف عبد الوهاب

السنة الجامعية: 2012/2011م.

### علمة شكر وعرفان

أحمدك ربي على توفيقي في انجاز هذا العمل وأنت القائل " ولئن شكرتم لأزيدنكم"

تشكراتي الخالصة للدكتور جندلي عبد الناصر لتقبله مهمة الإشراف، واحاطتي بتوجيهاته ونصائحي السديدة في سبيل نجاح هذا العمل عرفانا وتقديرا.

## إهداء

على مر محطات الحياة المتوجة بالعديد من النجاحات، كنت بطلها أياما، وغبت عنها أخرى، أجدين اليوم باحثا عن يديك لأقبلهما عرفانا واحتراما و"وحشة"، ولكن قدر الله ما شاء فعل.

إلى روحك أبى وفاء متأخرا

كنت وستظلين النور الذي ينير دربي والأمل الذي يدفعني نحو المزيد من النجاحات

إليك أمى وفاء متجددا

إلى القناديل الماحية لظلمتي، إخوتي : فاروق، عادل، توفيق، حالد، إبراهيم

إلى العزيزان مرة أخرى: أحتي وزوجها زيدان، وأبنائهما.

إلى كل أصدقائي وزملائي الذين سكنوا قلبي فوسعهم ولم تسعهم هذه الصفحة.

إليكم جميعا أمدي هذا العمل المتراضع...

# 

مقدمة

#### الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

المبحث الأول:مفهوم الأمن من منظور عقلاني ـ تفسيري ـ

المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي

المطلب الثاني: الأمن من المنظور الليبرالي.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني - تأملي.

المطلب الأول: الأمن من المنظور البنائي.

المطلب الثاني: الأمن من منظور النقدية - الاجتماعية.

المطلب الثالث: الأمن من منظور ما بعد الحداثة.

#### المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي

المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن المطلب الثاني: مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية منه.

#### الفصل الثانى: بناء الإقليم المتوسطى بين العملية الأوروبية والرؤية الأمريكية

المبحث الأول: العملية الأورو - مركزية في بناء الإقليم المتوسطى.

المطلب الأول: مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية المطلب الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية.

المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطى.

المطلب الأول: موقع المتوسط من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الثاني: المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

المبحث الثالث: المهام الأمنية الأمريكية في المتوسط.

المطلب الأول: ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية.

المطلب الثاني: "الفوضى الخلاقة" كخيار الاحتواء سوريا ولبنان في المتوسط الشرقي.

المطلب الثالث: إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء

الغربية.

المطلب الرابع: التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط.

#### الفصل الثالث: آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط.

المطلب الأول: المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي.

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

المبحث الثاني: المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط.

المطلب الأول: الخلفيات السياسية للحوار الأطلسي - المتوسطى.

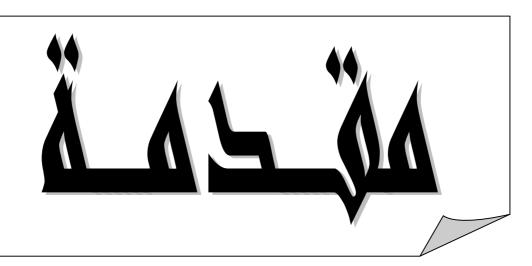
المطلب الثاني: إدراج دول جنوب المتوسط ضمن إستراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط.

<u>المطلب الأول</u>: الشراكة الأمريكية المغاربية: توجه استراتيجي مستقل أم خط مواز للشراكة الأورو ـ مغاربية.

المطلب الثاني: التحرك الأوروبي متوسطيا لمواجهة الدخول الأمريكي.

خاتمة



عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياستها العسكرية، لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي حكمته، والمتمثلة في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الأنظمة الدفاعية في أوروبا الشرقية. وفقدت هذه المحددات أهميتها في علاقات دولية أصبحت مبنية على شبكة من الترابطات المصلحية يحكمها عاملان: التعاون المتبادل من جهة، والثورة التكنولوجية من جهة أخرى، وكان لهذين العاملين دور في التقليل من أهمية الأمن العسكري لينتقلا إلى الأمن الاقتصادي.

وعليه، كان لابد من إحداث تغيير في مبادئ العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة لتكون أكثر تناسبا مع التحولات الأمنية الدولية، سواء على المستوى النظري أين عرف مفهوم الأمن إسهامات نظرية عديدة ومراجعة "توسيعية" بعد الحرب الباردة، أو على المستوى الميداني، وذلك باسناد أدوار جديدة للأنظمة الدفاعية التي تغطي أغلب مناطق العالم، لتنفيذ مختلف السياسات التي تتبناها الإدارة الأمريكية، وقد ساهم هذا التغيير في إخراج منطقة البحر الأبيض المتوسط من دائرة النفوذ الأوروبي الذي يستند على مبررات تاريخية وجغرافية، لتشهد "دخولا" أمريكيا قائما على المنافسة غير المعلنة مع الاتحاد الأوروبي بحثا عن مكانة ضمن الترتيبات الأمنية التي تعرفها المنطقة.

فقد استمرت السيطرة الأوروبية على الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، إلى أن بدأ التأسيس لما يسمى بالنظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أين أصبحت المنطقة مرشحة لاستقبال العديد من تناقضات هذا النظام على ساحتها، نظرا لموقعها الجيو- استراتيجي وتصاعد التهديدات الأمنية فيها، فضلا عن كونها معبرا رئيسيا لثروة النفط - شريان الاقتصاد العالمي-.

إن الأخذ بالمفهوم "التجزيئي" للمتوسط، يساعد على تحليل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية - البعيدة جغرافيا عن المتوسط - ضمن الترتيبات الأمنية للمنطقة، وهي مكانــــــة

ترتبط بدور أمريكي "متصاعد" بعد الحرب الباردة- فترة الدراسة-، لتراجع العامل الايديولوجي الذي كان يحدد علاقات المعسكر الرأسمالي على أساس "تقاسم الأدوار"، تاركا الأولوية للهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف إلا بالمصلحة المباشرة، عبر ولوج مختلف الأسواق العالمية. ويتقاطع هذا "الدور" الأمريكي في منطقة المتوسط مع الأهمية التي عرفها موضوع الأمن في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية والمعاصرة، مستفيدا بذلك من مختلف الحوارات التي عرفها حقل التنظير في العلاقات الدولية، بدء بالمحاورة التنظيرية الأولى (واقعية - مثالية) وصولا إلى الحوار الرابع الذي يواجه بين المنظور التفسيري الذي تتزعمه الاتجاهات العقلانية، والمنظور التكويني في إطار ما يعرف بنظريات ما بعد الحداثة.

#### أهمية الدراسة:

إن تناول موضوع يدخل ضمن إطار ما يعرف بالدراسات الأمنية، يدفع إلى ضرورة الوقوف على أهم الاسهامات النظرية في سعيها لتحديد مفهوم الأمن باعتباره المتغير الرئيس في الدراسة. كما يقود إلى البحث عن الكيفية التي يمكن عبرها اسقاط أهم الأبعاد الموسعة لنظريا – على التوجهات الخارجية لقوة عظمى تسعى إلى تعزيز دورها ومكانتها داخل الفضاء المتوسطي، المحتكر - بحكم عاملي التاريخ والجغرافيا – أوروبيا، في محاولة لملامسة نقاط التماس بين الاحتكار الاوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط عبر العديد من المبادرات الأمنية لربطها بالسياسة الأوروبية المتوسطية ، والسعي الأمريكي لايجاد مكانة ضمن هذه الترتيبات في منطقة يتشكل ضلعها الجنوبي - في غالبيته - من دول عربية تفتقر للفعالية من حيث أنها مجرد متلق لهذه المبادرات سواء كانت أمريكية أو أوروبية.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1/ الأسباب الذاتية: نظرا للتوجهات التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي لم تستثن أي منطقة من العالم، ارتأينا ضرورة تسليط الضوء على

التوجهات الأمريكية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي يتشكل ضلعها الجنوبي من دول عربية تقع ضمن ما يسمى بالنظام العربي الإقليمي، وبالتالي فهي توجهات ترتبط بدائرة الأمن الإقليمي لهذا النظام- الذي ننتمي إليه- في منطقة تشهد ترتيبات أمنية أوروبية الصنع، أمريكية التحريك في بعض الأحيان.

2/ الأسباب الموضوعية: بعد الاطلاع على مكتبة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة، لاحظنا غياب دراسات تتناول الموضوع بهذا التخصيص – مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط – باستثناء البعض منها والذي يتناوله من زاوية التقسيم الجغرافي للمنطقة واعتبارها كدائرة للتنافس الأوروبي- الأمريكي، أو بشكل جزئي ضمن مواضيع عامة تدرس تفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعليه رأينا أنه من الضرورة بمكان تدعيم المكتبة بموضوع جديد يتوج سنوات الدراسة الجامعية "عامة" ويكون مرجعا يعتمد عليه طلبة العلوم السياسية، وكخطوة أولى في إطار دراسة التوجهات الأمنية لقوة كبرى بعيدة جغرافيا عن المتوسط تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وموقعها من الترتيبات الأمنية التي تشهدها المنطقة.

#### إشكالية الدراسة:

في ظل الترتيبات الأمنية التي يشهدها المتوسط، والرغبة الأمريكية في إعادة النظر في سياستها العسكرية لتكون منسجمة مع البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، إلى أي مدى يمكن للتوجهات الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أن تساهم في إيجاد مكانة للولايات المتحد الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية التي تشهدها ؟

تستازم الاجابة على هذه الإشكالية طرح جملة من التساؤلات الفرعية على نحو:

1/ هل يمكن تفسير التوجهات الأمريكية تجاه منطقة المتوسط على أنها رد فعل امبريقي للتوسع الذي عرفه مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة؟

2/ ماهي المعايير المعتمدة أمريكيا لتبرير الرؤية الموسعة للمتوسط ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعلى أي مدركات استراتيجية ارتكزت؟

3/ كيف تم توظيف أهم الأبعاد الموسعة للأمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كآليات لتعزيز التواجد الأمريكي متوسطيا؟

#### فرضيات الدراسة:

تفترض إشكالية الدراسة صياغة الفرضيات التالية:

- 1. كلما كان هناك توسيع لمفهوم الأمن نظريا بعد الحرب الباردة، كلما أدى ذلك إلى تبرير التوجهات الأمريكية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- 2. بقدر توسيع الرؤية الأمريكية لمنطقة المتوسط، بقدر ما يساعد ذلك على تقسيمها امبريقيا إلى متوسط شرقي محتكر أمريكيا، ومتوسط غربي قابل لامكانية التموقع الأمريكي استراتيجيا.
- 3. كلما كان هناك تنويع في الآليات الأمريكية تجاه الحوض المتوسطي، كلما أشر ذلك على بداية تبلور استراتيجية أمريكية تجاه المنطقة.

#### تبرير خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نحاول من خلاله الاقتراب من مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، وذلك لارتباط "مكانة" الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط بترتيبات أمنية تأثرت بشكل كبير بالإسهامات النظرية لمفهوم الأمن، خاصة في ظل المواجهة/ الحوار الذي تشهده العلاقات الدولية بين كل من المنظور الوصفي التجريبي" التفسيري"، والمنظور التكويني.

ليختص المبحث الأولى بدراسة مفهوم الأمن من منظور عقلاني- تفسير قائم على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية، عبر مطلبين بدراسة أبرز ممثلين لهذا التيار: الأولى يوضح رؤية الواقعية باتجاهاتها المختلفة للأمن، والثاني يدرس التأثير الذي أضفته المدرسة اللببرالية على حقل الدراسات الأمنية رغم غياب بناء نظري موحد لها. ولتبرير الصيرورة التطورية ابستمولوجيا – لمفهوم الأمن نظرا لعجز نظريات الاتجاه التفسيري في بناء إطار نظري متكامل لدراسة مختلف الظواهر الدولية فيما يعرف أكاديميا بـ "أزمة التنظير"، برز جيل جديد من النظريات والمقتربات محاولا إسقاط الافتراض التفسيري القائم على الأخذ بالأمن كمعطى مسبق، من خلال التشكيك المنهجي في منطلقات هذا الافتراض والقول بـ" ببناء الأمن اجتماعيا"، وهو ما سعى إليه المقترب البنائي عبر المطلب الأولى محدثا بذلك جسرا رابطا بين الاتجاهات الوضعية والنظريات مابعد الوضعية التي بنيت عليها النظريات التقليدية، وتقديم بديل يقوم على بناء مفهوماتي- نظري صلب يستند انطولوجيا وابستمولوجيا على معايير مغايرة تماما لتلك المعتمدة وضعيا، أما المطلب الثالث فيتناول مفهوم الأمن من منظور ما بعد الحداثة التي تهدف إلى تفكيك الأطر والمقاربات التقليدية، لنكون بذلك أمام منظور أمني مختلف يرتكز أساسا على قيمة "الخطاب" في فهم سلوكيات الدول.

ويعتبر المبحث الثالث بمثابة الرابط التطبيقي بن الإطار النظري لمفهوم الأمن والتوجهات الأمريكية في منطقة المتوسط، عبر توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للأبعاد التي عرفها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة خدمة لمصالحها الإستراتيجية، وهو توظيف يستمد قوته "الميدانية" من إسهامات مدرسة كوبنهاغن عبر المطلب الأول، ثم حصر الحدود "المطاطة" لمسألة الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط عبر مقترب مركب الأمن لـ باري بوزان، بمعنى أنها قابلة للتوظيف الاستراتيجي أمريكيا بهدف التموقع في منطقة المتوسط، وذلك في المطلب الثاني.

الفصل الثاني: يحاول الاقتراب من التموقع الأمريكي متوسطيا، على الرغم من أن الإستراتيجية المرجعية للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية تكمن في الشرق الأوسط، هذا التموقع سيتم تحليله من خلال بناء الإقليم المتوسطي الذي يتراوح بين العملية/المسار الأوروبي والرؤية الأمريكية، بهدف إيضاح هذه العملية ( الأوروبية) بترتيباتها الأمنية المتواترة على منطقة المتوسط مؤكدة بذلك التأثير الذي تخضع له المنطقة تاريخيا وجغرافيا، حيث يعالج المبحث الأول العملية الأوروبية- المركزية في بناء الإقليم المتوسطي ضمن المطلب الأول، ثم دراسة الأبعاد الاستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية في المطلب الثاني ويدرس المبحث الثاني الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطي فيما يشبه عملية" دخول"، وذلك عبر مطلبين: الأول يوضح موقع المنطقة المتوسطية من مشروع الشرق الأوسط الكبير، والثانى يتناول المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط في محاولة لتبرير التموقع الأمريكي في المتوسط.أما المبحث الثالث فيتطرق لأهم المهام الأمنية الأمريكية في الحوض المتوسطى المرتبطة أساسا بما يسمى "النظام العربي الإقليمي" - خدمة لأهداف الدراسة -بدء بضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية من خلال تفاعلات علاقاتها – الاقتصادية خاصة-مع الاتحاد الأوروبي ك مطلب أول، إلى جانب السعى لفرض" فوضى خلاقة "كمهمة أمنية بدل أن تكون مبادرة إقليمية واضحة المعالم كخيار الاحتواء كل من سوريا ولبنان في المتوسط الشرقى كـ مطلب ثان. ويعالج المطلب الثالث مهمة إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربي في المتوسط الغربي، ويحاول المطلب الرابع التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط لأهمية المنطقة كنقطة ربط بين المتوسط الغربي وجنوب الصحراء

الفصل الثالث: نتطرق من خلاله لآليات التدخل الأمريكي في المتوسط لإسقاط الأبعاد التوسعية للأمن (عسكريا، سياسيا واقتصاديا) على السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث يدرس المبحث الأول الأبعاد الاستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط عبر جهازين أمنيين "عسكريين" هما: الأسطول السادس الأمريكي الذي تغطي منطقة عملياته

البحر الأبيض المتوسط في المطلب الأول، وكذا حلف شمال الأطلسي الذي يسعى إلى ضرورة التكيف مع متغيرات بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة بتبني سياسة أمنية جديدة تجاه منطقة المتوسط في المطلب الثاني. أما المبحث الثاني فيتناول المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط عبر مطلبين: الأول يوضح الخلفيات السياسية للحوار الأطلسي المتوسطي، والثاني يحلل أبعاد إدراج دول جنوب المتوسط ضمن استراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط. ويهدف المبحث الثالث إلى الاقتراب من الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط، حيث وصف بـ"الدخول" نظرا للاحتكار الأوروبي لمنطقة غرب المتوسط، واستفادت واشنطن من التحول الذي طرأ على معادلة الترتيبات الأمنية في المنطقة بعد الحرب الباردة. المطلب الأول يحاول ملامسة خطوط التماس بين مبادرتي الشراكة الأمريكو - مغاربية، والشراكة الأوروم مغاربية، ثم عملية التحرك الأوروبي لمواجهة الدخول الأمريكي في المنطقة عبر العديد من المبادرات الأمنية "المستجدة"، على رأسها الاتحاد من أجل المتوسط وذلك في المطلب الثاني.

#### المقاربة المنهجية للدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع اعتمادنا على تكامل منهجي يضم:

1/ منهج التحليل النسقي System Analysis Approach: المختص بميدان دراسة السياسة الخارجية ، حيث يتيح للباحث في العلاقات الدولية إمكانية استخدام مستويات عديدة للتحليل وبشكل متصل ومتكامل، وعليه فإن هذا المنهج يظهر كخط رئيسي في دراستنا عبر تحليل أنماط وتفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار البحث عن مكانة ضمن الترتيبات الأمنية التي تشهدها.

2/ منهج دراسة حالة Case Study Approach: الذي اعتمدنا عليه لاسقاط توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة محددة تتمثل في "منطقة البحر الأبيض المتوسط".

2/ منهج البحث التاريخي المقارن Historical Comparative Approach : الذي يعتبر أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الحديثة للنظم السياسية المقارنة بفضل يعود إلى المدرسة السلوكية Bihaviourism School، ويبرز في دراستنا بإظهار التنافس غير المعلن بين التوجهات الأمريكية والسياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط.

وقد ساعدنا المنهج التاريخي Historical Approach مستقلا في التزود بمعلومات تاريخية ساهمت في توجيه التحركات الأمريكية متوسطيا لفترات سابقة للدراسة، للاقتراب من التموقع في منطقة المتوسط في فترة الدراسة.

#### صعوبات إعداد الدراسة:

إن أغلب الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد الدراسة متعلقة بحداثة الموضوع في حد ذاته وارتباطه بالدراسات الأمنية، وهو ما يقود تلقائيا إلى قلة المراجع الأكاديمية وعلى رأسها الكتب والدراسات المحكمة. وقد حاولنا تدارك هذا النقص بالاعتماد على المجلات والدوريات إلى جانب المقالات المنزلة على شبكة الانترنت، إلا أن طابع الأسلوب الصحفي- الإعلامي الذي يطغى على مثل هذه المراجع وخاصة المقالات الموجودة باللغة العربية طرح أمامنا عقبة تكييف هذا الأسلوب مع طبيعة دراستنا الأكاديمية، وهو الأمر الذي عملنا على إنجازه قدر المستطاع. بالإضافة إلى عناء الترجمة كوننا اعتمدنا على العديد من المراجع باللغتين الفرنسية والانجليزية.

# الفطل الأول: مفهوم الأمن من منظو رابت العلاقات الحولية

#### المبحث الأول:مفهوم الأمن من منظور عقلاني ـ تفسيري.

يشتمل المنظور العقلاني ـ التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقا من مبدأ "الحتمية" في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبنى، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها.

سندرس في هذا الإطار أهم نظريتين ضمن هذا المنظور وهما: الواقعية والليبرالية بمختلف اتجاهاتهما ومقاربة كليهما لمفهوم الأمن.

#### المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول ـ غالبا ـ ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب.

فالقوة ـ حسب الواقعيين ـ مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية. (1)

10

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985، ص 59.

يفسر التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب بالمسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها من جهة أخرى، باعتبار المدرسة الواقعية تقف ضمن نطاق المدارس التفسيرية لظواهر العلاقات الدولية.

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب "مركزي" في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين:

- 1- اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لاعتمادها تحليليا على معايير السلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما استقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميميات حول السلوك الدولي.
- 2- تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أفضى الى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

تحظى مسلمات النظرية الواقعية ب "انطباع مرجعي مقبول" لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع الايديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة. كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة "العقلانية".

ومن هذا المنطلق فإن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب جون جاك روش J.J.Roche و شارل فليب دافيد Charl. Ph. David فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

- النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- الشك أو التوجس Incertitude في العلاقات الاستراتيجية بين الدول يعتبر "عنصرا ثابتا" Element Constant، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" Chacun pour-soi، يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.
- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.
  - الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها.(1)

لقد نزع الدارسون منذ اتفاقية " وستفاليا" West Valley عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي. حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى "الأمن" على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول. (2)

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Securité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90.

<sup>(2)</sup> جون بيليس وستيف سميثذ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

إن هذا الالتزام الذي ينادي به أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق "الأمن القومي"، والمستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله كتاب مثل هويز Hobbes وميكيافيالي Machiavelli وروسو Rousseau رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة، في ظل نظام دولي "صراعي" يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم Perpitual Peace. وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال ادوارد هاليث كار Hans Morgenthau وهائس مورغانتو

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية – ولوقت ليس ببعيد – على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقا من القوة (2).

فقد شكل مفهوم القوة Power موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء نظر إليها كوسيلة أو كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الاثنين معا. كما يعتقد مورغاتو أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 415.

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطى للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 15.

<sup>(3)</sup> Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

أما فريديريك شومان، فقد خلص في دراسة له عام 1933 إلى أنه في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاوة<sup>(1)</sup>.

ويذهب ارنولد ولفارز Arnold wolfers أبعد من ذلك، حين يرى بأن القوة هي "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة التمييز بينهما يكون القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة (2).

#### وينظر مورغانتو للقوة من ثلاث زوايا:

- القوة كسبب power as a cause أي أنها الدافع لسلوك معين.
- القوة كهدف power as an outcome أي أنها نتاج لسلوكات الدول.
- القوة كوسيلة power as an Instrument أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة. (3)

إن القوة باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن حسب التصور الواقعي، تنطوي على بعدين وذلك باعتبارها:

<sup>(1)</sup> جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 61.

<sup>(2)</sup> عبد الناصر جندلي، العكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات النطرية، المدوحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 115.
(3) المرجع نفسه، ص 116.

- ميزة Attribut بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب، الجماعات أو الدول، أو تسعى للحصول على الأمن.
  - علاقة Relationship لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب، الجماعات أو الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين.

فالقوة "كخاصية" تميز الدولة Attribut of State، تعد فكرة شائعة في المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية، فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات "القوة الوطنية" National Power والخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون قوة كبرى Great Power أو قوة متوسطة Attributs، أو قوة عظمى Super Power وهاته القائمة بوجه عام تحدد أنواع عدة لـ ميزات "Attributs" قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبتها الحقيقية على سلم القوة العالمية. (1)

وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها ـ فاعلا مركزيا ـ إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة.

غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية حماية/ دفاع، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع امبريقي أكثر منه كمفهوم. (2)

<sup>(1)</sup> Ibid, P 88.

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 19.

الامبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن ـ بإهمال بعده الانطولوجي ـ تظهر من خلال "الحكم الانتقادي" الذي وجهه ريمون آرون Raymond Aron للواقعية الكلاسيكية في كتابه "السلام والحرب بين الامم" على أنها علم تطبيقي Praxeology ، وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ "هدفي" يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطابات التنافسية للقوة. (1)

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في أن:

- 1. الواقعية التقليدية: تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت، ولا مجال للفاعلين من "غير الدولة" ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل ميرشايمر Mershaemer المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة.
- 2. الواقعية البنيوية: تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات ـ خاصة العسكرية ـ بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللاأمن Insecurity المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها كينيث والتر Kenneth N. Waltz.
- 3. الواقعيون الجدد: يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولى على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> Jean Jacque Roche, Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.

التعاوني"، هذه الأليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم شارلز قلايزر Ch. Glaser.

4. الاثنو واقعيين (الواقعية الاثنية): ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، وهذا خلال تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز روادها: باري بوسن Barry Bosen وكوفمان للماضي،

#### المطلب الثاني: الأمن من المنظور الليبيرالي.

رغم الصخب الذي أحدثته وتحدثه المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن خاصة في ظل التوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، فإن المدرسة الليبيرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه سيفنت والت S.Walt بالعائلة الليبيرالية.

قبل الخوض في تفرعات المدرسة الليبيرالية، يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها في:

\* الفاعلون غير الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية، كمنظمات حقوق الانسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية، لذا يعود تزايد الشبكات "عبر الوطنية" الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى تحقيق ما يسمى بـ "المجتمع المدني العالمي".

\* الدولة ليست فاعلا وحدويا Unitary Actor بالنسبة للتعدديين Pluralists، بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوى لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة "الدولة" من جهة،

وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل Actors ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهلا للأفكار والقيم، للمنظمات الدولية و"عبر الوطنية" والرأي العام من جهة أخرى.

\* يتحدى الليبير اليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا \* يتحدى الليبير اليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانية والمساومة Rational Actor فالنظرة المجزأة للدولة، تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية التي تؤدي دوما الى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك Miss- perception أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة. (1)

\* الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، مهمة أيضا. (2)

يعمل المقترب الليبيرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كمنطلق التحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة، الديمقراطية والمؤسسات الدولية، ويعتقد الليبيراليون أن هناك امكانية لتحقيق نوع من التنظيم عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة اللاأمن Insecurity هي نتاج للفوضي.

ومن هنا، فإن أساس التصور الليبيرالي للأمن موسع ـ قبل النظرية البنائية ـ ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة السلام من المتغير العسكري<sup>(1)</sup>، وهو توسيع قائم على أساس فوق قومي Supera- National.

(<sup>2)</sup> المرجع نفسه، ص 13.

<sup>(1)</sup> عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002، ص 12.

لقد تأثر الفكر الليبيرالي أساسا بكتابات كل من جون لوك J.Lock وايمانويل كانط . Kant و آدم سميث A.Smith . حيث يقول كانط بأن الأسباب الرئيسة للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار واللاعدالة المتأصلة في حالة الطبيعة State of Nature ، وهنا يلتقي كانط مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب، لكنه يتعارض معهم في امكانية التغلب عليها وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يحد من النزعة العدوانية للبشر . (2)في حين يرى لوك بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة ـ التي يقول بها الواقعيون ـ بإنشاء دولة القانون الليبيرالي على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي The Moral Law وجد قبل السياسة كمعطى الهي، وقد استعملت ليبيرالية لوك للدفاع عن حقوق الانسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة . (3) أما آدم سميث فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

تؤكد الليبيرالية منذ بداية السبعينات على الانتقال من برادايم ما بين الدول الليبيرالي الليبيرالي الليبيرالي عابر للأوطان Transnational System. وما ساهم في صعود التيار الليبيرالي ابتداءا من هذه الفترة هو تحول مفهوم الاعتماد المتبادل Interdependance إلى أجندة العلاقات الدولية، على أساس أنه لم يعد يحكمها التصور القائم على الدور السيادي للدولة. والاعتماد المتبادل هو ما يعبر عنه الليبيراليون بـ شبكة العنكبوت Cob.Web والتي سيعبر عنها فيما بعد بـ العولمة Globalisation، وهو النموذج الذي جاء ليعوض نموذج "كرات البليار" الواقعي بين التعامل الاقتصادي بين التعامل الاقتصادي بين

(1) Charles P. David et Jean Jacques Roche, Op.Cit, P 96.

<sup>(\*)</sup> يمثل كل من جون لوك وكانط وآدم سميث الأقطاب الفكرية الثلاثة التي استمد منها اليبيراليون خلفيتهم النظرية انطلاقا من الكتابات التي وقعوها ولعل أبرزها: جون لوك 1632-1704: "أطروحتان حول الحكم الصادر عام 1688"، ايمانويل كانط 1724-1804 "السلام الدائم" عام 1795، آدم سميث 1763-1790 "ثروة الأمم".

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> Juanita Elias and Peter Sutch, International Relations – The Basics – ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007, P 68.

<sup>(3)</sup> Ibid, P 66.

<sup>(1)</sup> Charles P. David et Jean Jacques Roche, Op.Cit, P 97.

الدول سيخلق شبكة عنكبوتية من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى أين تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيع هو "العقلانية" Rationalism.

ويمكن التفصيل أكثر في اسهامات المدرسة الليبيرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:

#### 1- الليبيرالية البنيوية Structural Liberalism:

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل Michel Doyel و بروس روست كل الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل Michel Doyel من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، وتكون الصفة التعاونية سمتها البارزة.

وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة: كلما "تدمقرطت" Democratisation الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها، ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة "ثقافة ليبيرالية" للتوافق أو الحل الوسط Compromise.

ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط عبر اشارته الى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط حول الأمن الدولي في كتابه "السلام الدائم" Perpetuel Peace وهي:

<sup>(\*)</sup> تأثر أصحاب هذا الاتجاه بكتابات ايمانويل كانط الذي يحاول أن يبين بأن السلام ممكن اذا توفرت بعض الشروط مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيديرالية بين الدول لانهاء الحرب وليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك هوغو غروتيوس Hogo Grotius. وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة من كتابه "مشروع السلام" باقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الالتزام الايديولوجي بحقوق الانسان.
  - الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقر اطية. (1)

أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وهنا يرى روست أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية "الواقعية الفجة" لحرب الجميع ضد الجميع، والتي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعايير ومؤسساتها الداخلية. (2)

#### 2- الليبيرالية المؤسساتية Institutional Liberalism:

يؤكد الليبيراليون المؤسساتيون على أن المؤسسات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، حيث أن عملية "مأسسة الأمن" تزيد بالنسبة للدول من مزايا التعاون وبالتالي تخفيض المخاطر والغش، وتقوم بتنشئة او جتمعة (\*) Socialisation الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن استقلالية

<sup>(1)</sup> جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 428 – 430.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 129.

<sup>(\*)</sup> يمكن التمثيل المصطلح "جتمعة" بمنظمة التجارة العالمية WTO حيث تبنت مجموعة من القواعد التي ستقوم بجتمعة الدول للتوفيق بينها قبل العمل على تنفيذها.

الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات، وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن. (1)

وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية، كالاتحاد الاوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها. كما استطاع مقترب الليبيرالية المؤسساتية "أمنيا" اقناع العديد من صناع القرار الأمريكيين بحجيته، لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس بيل كلينتون بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. (2)

(1) Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 74.

<sup>(2)</sup> Charles P. David et Jean Jacques Roch, Op.cit, P 97.

#### المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني ـ تأملي.

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري ـ الليبيرالية والواقعية على وجه التحديد ـ في الالمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف "التكوينية ـ التأملية"، نظرا لمحاولتها الالمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية. وعليه، فإن النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف ابستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية "التكوينية في مواجهة التفسيرية".

#### المطلب الأول: الأمن من المنظور البنائي.

أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبيرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو: اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا.

كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة ـ وعلى رأسها الواقعية والليبيرالية ـ بالفاشلة نظرا لاهتمامها بالجوانب المادية واهمالها للجوانب المعيارية. بتفصيل أكثر يعزو البنائيون عجز الواقعية الى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبيرالية الى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية.

غالبا ما ينظر الى البنائية على انها جسر رابط Bridge Gap بين الاتجاهات الوضعية- التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية – التكوينية، على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبيرالية. (1)

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولاس أونوف Nicholas Onuf "عالم من صنعنا" للامتانية المنائية إلى كتاب نيكولاس أونوف World of our making، الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية فكانت بفضل الكسندر ومنتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر وائت Alexender Wendt "الملقب بأب البنائية" عام 1992 في اطار النظرية النقدية الاجتماعية كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق وائت أنه لا يطرح نظرية Theory وإنما مقاربة Approach تقوم على الافتراضات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" .Intersubjective
- هويات ومصالح الدول تتشكل في اطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام. (2)

انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاثة، تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبنى عليها التصورات الواقعية والليبيرالية، وهنا تنفرد البنائية مقارنة بالواقعية والليبيرالية بأنها تجمع بين معرفية/وضعية، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن للباحث دراسته (ابستمولوجيا)، وانطولوجيا ما بعد وضعية، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي ـ معطى مسبقا ـ ولا هو ذاتى تابع لخطابات

<sup>(1)</sup> عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، 2007، ص 322.

<sup>(&</sup>lt;sup>2)</sup> المرجع نفسه، ص 323.

الشرعنة، ولكن تتداخل فيه "التذاتيات"، وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية بالتذاتانية.

للتبسيط أكثر، يمكن أن نقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المنظورات المشكلة للاتجاه التفسيري، "فالبرادايم البنائي" مثلا يختلف عن "البرادايم الواقعي" من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الاخرين وعقلانية الفاعلين. (1)

تركز البنائية على عنصر الهوية Identity - الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية - اذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس، فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة الى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الارهابية بعد تحول الصراع من ايديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود

<sup>(1)</sup> عمار حجار، مرجع سابق، ص 41.

عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. (1)

ويمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لنموذج كرة البليار Blliard Ball Model الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه - حسبهم - فشل في ابراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول (الكرات) لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي. (2)

إذن الفوضوية Anarchy تعد من الاسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى الكسندر وانت في مقاله الصادر عام 1992 والموسوم بـ: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسات القوة what states make of it: The social construction لسياسات القوة والتأثير "power politics" بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها. (3)

ويقول وائت أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس المصلحة القومية، فإنه ورغم اشارة هذه الاخيرة الى مستلزمات Exigences الأمن وإعادة الانتاج، فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية ـ في إشارة الى الواقعية والليبيرالية ـ حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون ـ .وعليه يفرق وائت بين ثلاثة أنواع/ تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة عدواة فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى هوبزية. ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة تنافس تكون مشكلة الفوضى

<sup>(1)</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 223.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 224.

<sup>(3)</sup> Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 186.

لوكية، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها كـ أصدقاع نكون بصدد فوضى كانطية. (1) ويرى وانت أن الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري واقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة اللوكية بل وحتى الكانطية كما هو الحال في بعض انحاء العالم مثل: الجماعة الاورو ـ اطلسية أين تحدد الثقافة الكانطية سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة. (2)

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الأخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"(3)، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي.

وبالنسبة لـ "وائت فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به". (4)

أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار جون روجيه John Rogie فريدريش كراتوشويل Fredirich Kratochwill و إيمانويل ادلر

لوضع مجموعة من القوانين Corpus النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

\* أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى Structures وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" الا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا

<sup>(1)</sup> عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الامن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009.

<sup>(&</sup>lt;sup>2)</sup> المرجع نفسه.

<sup>(3)</sup> Charles P.David et Jean Jaques Roche, Op.Cit, P 104.

<sup>(4)</sup> Ibid, P 103.

الأساس سيصبح الأمن" تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

\* الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل و تغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.

\* يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن Amelioration ،بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترب البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى ـ كما يعتقد أغلب الواقعيين ـ، يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للاتحاد السوفياتي عندما لعبت أفكار غورباتشوف دورا هاما في انهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار القوة السوفياتية كبديل عسكري. (1)

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا /تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن اسهامات كل من وائت وأنوف باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي، فإن ايمانويل ايدلر يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما بيتر كاتزنشتاين Peter Katzestein فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية<sup>(2)</sup>. وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول اعطاءه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية والاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

<sup>(1)</sup> Ibid, P 103.

<sup>(2)</sup> Idem.

#### المطلب الثاني: الأمن من منظور النقدية - الاجتماعية.

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته "مدرسة فرانكفورت" Frankfurt School بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأطروحات انطولوجية، البستيمولوجية ومنهجية تختلف ـ بدرجة كبيرة ـ عن الأنساق الانطولوجية، الابستيمولوجية والمنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية.

تعد النظرية النقدية ـ الاجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي نظرا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما: الفكر المثالي والفكر الماركسي، لدرجة أن البعض يصفها بالماركسية الجديدة نظرا لأن بناءها النظري / المفهوماتي جاء في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية متشبعة بالفكر الماركسي. (1)

يعتبر يورغن هابرماس Jurgen Habermass أهم مفكر نقدي الى جانب كل من تيودور الدورنو Theodor Adorno، ماكس هوركايمر Max Horkheimer، ماكس ماركيز Herbert Marcuse من ألمانيا، وكل من اندرولينكلاتير A.Linklater و روبرت كوكس Robert Cox

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية (التفسيرية)، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين - الواقعيين مثلا - أثبتت ادعاءاتهم حول الحقيقة Truth والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط الايديولوجية العالمية لشرعنه بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الايديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية، وعليه فإن مهمة

<sup>(1)</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 313.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup>المرجع نفسه، ص 314.

النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا. (1) وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية ـ الاجتماعية الى تشكيل بناء مفهوماتي ـ نظري صلب يقوم على أسس انطولوجية وابستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا. (2)

فعلى المستوى الابستمولوجي تنطلق النقدية من افتراضات منهجية "لا وضعية" -Non- العلوم الاجتماعية، وهذا ما تؤكده أعمال هيبرماس المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1968 مرتبطة بـ "المعرفة والمصالح الانسانية" "1987 والمرتبطة بـ "المعرفة والمصالح الانسانية "مصالح الدورها على ثلاثة "مصالح الدورها على ثلاثة "مصالح معرفية" هي:

- 1- المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية التجريبية: وهي تلك العلوم التي وصفها الرعيل الأول من هذه المدرسة بالعلوم الوضعية Posivist Sciences ، وعلى الرغم من استهانة المنظرين الأوائل بهذا الصنف من المعرفة إلا أن هابرماس يؤكد على مكانتها في حياة البشر، كما يرى أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يسميه بالوسط Media وهو المجال الذي توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ. (3)
- 2- المصلحة العملية: وتؤدي بدورها إلى ظهور العلوم التأويلية أو ما يعرف بالهيرمينيوطيقا Hermeunitics، والتي ينصب اهتمامها على التفاعل البشري والسبل التي يُتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية. (1) ويذهب هابرماس إلى أن المصلحة العملية تفضى الى نوع ثالث من المصلحة وهي:

(3) ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أفريل 1999، ص 307.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> Paul R. Viotti and Mark V.Kauppi, Op.Cit, P 9.

<sup>(2)</sup> Ibid, P 430.

<sup>(1)</sup> Dan L.Maclsaac, "The Critical Theory of Jurgen Habermas", <a href="http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html">http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html</a>.

3- مصلحة الانعتاق والتحرر: والتي تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدر تنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما نعمل على أساس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقا من ادراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيا، (2) وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية هابرماس النقدية. (\*)

تواصل النظرية النقدية مهاجمتها الحادة لافتراضات الواقعية حول بنائها لنظرية "موضوعية علميا" و"حيادية معياريا"، حيث يرى روبرت كوكس ـ أحد أبرز المنظرين النقديين- أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، وهو ما يتوافق مع المنطلق النقدي لـ كوكس المرتبط بعبارته الشهيرة "النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف معين" Theory is always for some one and for some purpose، نازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية Subjective Normative.

منهجيا: يرفض النقديون هيمنة منهج علمي واحد، ويدعون إلى التعدد المنهجي بهدف إبراز أهمية الاستر اتبحيات التفسيرية (4).

وانطلاقا من كونها مزيج من الماركسية والغرامشية (\*)، تتبنى النظرية النقدية ابستيمولوجيا "مادية تاريخية" وفق منهجية جدلية، ممثلة بذلك قطيعة واضحة مع الابستيمولوجيا الوضعية

 $<sup>^{(2)}</sup>$  ایان کریب، مرجع سابق، ص 308.

<sup>(\*)</sup> يرى هابرماس بأن النظرية Theory هي نتاج للفعل البشري وتخدم غايات ذلك الفعل، وهي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية أكبر للبشر، كما أنها تتطور بأشكال متباينة بعيدا عن الأعمال المتأخرة لـ هوركايمر وادورنو وأصحاب اتجاه ما بعد الوضعية الذين ترتبط المعرفة عندهم بالهيمنة والاستعباد.

<sup>(3)</sup> Dan L.Maclsaac, Op.Cit.

<sup>(4)</sup> Richard Price and Christian Reus-Smit, "Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivist", <a href="http://ejt.sagebub.com/egi/content/short/4/3/259">http://ejt.sagebub.com/egi/content/short/4/3/259</a>.

<sup>(\*) -</sup>هناك من يطلق على النظرية النقدية الاجتماعية اسم الغرامشية الجديدة نسبة الى المفكر الايطالي انطونيو غرامشي الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة،

التجريبية القائمة على منهج علمي وحيد وهو المنهج الاستقرائي ـ الاستنباطي الذي يميز الواقعية البنيوية. (1)

انطولوجيا: تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل Action والطبيعة الانسانية السهوم الفوضى الأبدية السهوية في بناء المصالح والأفعال<sup>(2)</sup>. وكذا مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي المفترض قيامه على تنافس دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار الترتيب العالمي القائم، فحسب وليامز Mc. Williams و كروز K Krause ، فإن الفوضى والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعية حتمية، وإنما مجرد سلسلة من الافتراضات والطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة. (3)

إذن وانطلاقا من أن الواقعيين والنيوليبيراليين يقبلون "اشكالية الفوضى" كمعطى، ويسعون للتقليل من الآثار الجانبية السيئة للفوضى، فإن المقتربات الجديدة ومنها النقدية تسعى الى ايجاد السبل التي عبرها يمكن للفوضى أن تخدم مصالح معينة (4). ما يقصده النقديون هنا ـ وفي تحليلهم لمفهوم الأمن ـ ارتكاز هذا الأخير على فكرة الانعكاسية Reflexive بمعنى أنهم يسعون إلى ربط الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون في نظرتهم للواقع على القيم والخطابات كالعلاما . Values and Speeches

يتقاسم النقديون ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن هي:

- 1- يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.
- 2- يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.

والهيمنة لا تقوم إلا من خلال الايديولوجيا التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العلاقات التي تفرضها أمرا عاديا وطبيعيا لا يثير التساؤل.

<sup>(1)</sup> عمار حجار ، مرجع سابق، ص 35.

<sup>(2)</sup> R. Price and C. Reus – Smith, Op.cit.

<sup>(3)</sup> عمار حجار، مرجع سابق، ص 35.

<sup>(4)</sup> Chris Brown, Op.Cit, P 57.

3- يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة والانعتاق الانساني Humen Emancipation، وهو مفهوم غير دولاتي. (1)

وباعتبارها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الامن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالى:

أولا: بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها الى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير<sup>(2)</sup>، وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم انساني للأمن.

ثانيا: تركز النظرية النقدية على دور الخطاب Speech في شرعنة سلوكات معينة وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات. (3)

ثالثا: يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف، لأن مقاربة نسائية Feminist Approach للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعا: إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضعف الدول والأفراد، وتحتم تحمل قدر كبير من المسؤولية الشاملة Global Responsability ، كما تدعو

<sup>(1)</sup> عبد النور بن عنتر، "المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

<sup>(&</sup>lt;sup>2)</sup> المرجع نفسه.

 $<sup>^{(3)}</sup>$  Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 106 - 107.

الى عولمة "استجابات الأمن" عن طريق الفعل "المؤسساتي" المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي. (1)

إذن تحاول النظرية النقدية ـ الاجتماعية اعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الافتراضات الاقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبيرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك ـ بالاضافة الى ما سبق ـ من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال: كين بوث Ken Booth الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولتي ، و جيم جورج Jim George الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة، و جيمس دردرين James Der Derien الذي يعتبر الصور Mary أكثر تأثيرا من الواقع في التأثير على الأمن (\*) وأخيرا ماري كالدور Contestation الذي يدعو إلى "ممانعة مجتمعية عبر قومية" Contestation الحروب والدول التي تسببها. (2)

(1) Ibid, P 107.

<sup>&</sup>lt;sup>(\*)</sup> يعطي ديردين مثالا على ذلك بأن روايات Tom Clancy تحظى بتأثير أكثر من نظريات والتز.

<sup>&</sup>lt;sup>(2</sup> Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 107.

#### المطلب الثالث: الأمن من منظور ما بعد الحداثة.

على الرغم من بلوغ "مابعد الحداثة" (\*) مرتبة "النظرية" ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصور جديد للسياسة العالمية لا تزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها الأولية لا تزال مرتكزة على تكثيف النقد الابستيمولوجي والمنهجي لتحطيم أسس الفكر الإنساني المهيمن، والذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري الغربي" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.

يعتبر كل من فوكولت Foucault دريدا Derrida بودريار Baudrillar، ليوتار ليوتار Lyotard ولاكان ،Lacan من أبرز المساهمين في بناء نظرية ما بعد الحداثة والتي ترجع أصولها الفكرية إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، إلا أن ما ساهم في دخول النظرية عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب جون فرونسوا ليوتار "الوضع ما بعد الحداثي" إلى الانجليزية عام 1984، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في الحوار الثالث Third Debate كما يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل الجميل .The Aechetic Turn .

تعد "مابعد الحداثة" النظرية المابعد وضعية بامتياز Post-Positivist، لأنها تمثل مقتربا يقوم على طرح "تساؤلات" حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة، حيث يرى فوكولت بأن كل من المعرفة والقوة ينشئان بعضهما البعض وبشكل متبادل. (2) ويقول بأن: "المعرفة والقوة "ببساطة" وجهان لعملة واحدة، فمن الذي يقرر ما المعرفة، ومن الذي يعرف ما احتياجات أن

<sup>(\*)</sup> تعرف أيضا بما بعد البنيوية.

<sup>(1)</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 319.

<sup>(2)</sup> Chris Brown, Op.cit, P 119.

تكون مُعرّفة"(1)(\*). وعلى هذا الأساس فإن أنصار ما بعد الحداثة يريدون التطرق إلى: أي علاقات قوة تدعمها "الحقائق" وممارسات المعرفة؟، وهي النظرة التي استخدمها منظروا ما بعد الحداثة لفحص "حقائق" العلاقات الدولية لمعرفة كيف أن مفاهيم وادعاءات المعرفة تعتمد في الواقع وإلى حد كبير على علاقات قوة محددة.

ولتأكيد ذلك يقدم كل من سينتيا ويبر Cynthia Weber و جينس بارتلسون Bartelson مثالان حديثان حول مفهوم السيادة، حيث يظهر وفي كلتا الحالتين بأنه متغير تاريخيا رغم محاولة باحثي الاتجاهات السائدة اضفاء معنى ثابت له بشكل مصطنع. (2)

لقد أدت العديد من المؤشرات الى الدفع نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وفي صورة نقدية لعل أبرزها:

- 1- اندلاع الثورات العرقية، وشيوع الحركات الانفصالية المرتبط بأزمة الدولة القومية.
- 2- تطور المجتمع المدنى في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام Public Realm.
- 3- صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية<sup>(3)</sup>، حيث يرتكز هذا النقد في المقترب "ما بعد الحداثي" على مهاجمة ما يسمى بالنظريات "ما وراء السردية" (\*\*) Metanarratives Theory القائمة على مجموعة خاصة من "ادعاءات المعرفة المتعلقة بالعالم، وعليه يرى منظروا ما بعد الحداثة بأنه لا توجد معرفة موضوعية

<sup>(\*)</sup> **The Original Text**: « Knowledge and power are simply two sides of the same question: Who decides what Knowledge is ,and who knows what needs to be decided".

<sup>(1)</sup> Campbell Jones," Theory After the Post Modernism Condition", <a href="http://org.sagebub.com/cgi/content/abstract/">http://org.sagebub.com/cgi/content/abstract/</a> 10/3/503.

<sup>(2)</sup> جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 388.

<sup>(3)</sup> قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، الجزائر، جمعية التراث، 2003، ص 143.

<sup>(\*\*)</sup> يُحدد Stephen Commings انطلاقا من افتراضات Lyotard النقدية، النظريات ما وراء النصوص السردية في "الماركسية، الهيجلية، نموذج العلم العقلاني، المسيحيانية Christianism والتأكيدات الفرويدية لهيمنة العقل الباطن".

للعالم. (1) حيث يعرف ليوتارد ما بعد الحداثة بوصفها "عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية"، بمعنى أنها تنكر امكانية وجود أسس لاثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما. (2)

أما على مستوى التنظير في العلاقات الدولية، يتبنى ما بعد الحداثيون نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، حيث يرى والكر R.B.J. Walker أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيرا للسياسة العالمية المعاصرة، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة وباعتمادها على عقيدة التناص Intertextuality.

تتحدى ما بعد الحداثة حقل العلاقات الدولية في مستوى جذوره الأكثر عمقا، وذلك بطرح تساؤل "ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟"، مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادات الاتجاهات النظريات الأخرى في إطار الاتجاه التقسيري. (4)

ومن خلال عقيدة "التناص"، تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية "أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع. (5) وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير. (6)

<sup>(1)</sup> Chris Brown, Op.Cit, P 119.

<sup>(&</sup>lt;sup>2)</sup> جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 392.

<sup>(3)</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 331.

<sup>(4)</sup> Keith Webb, "Preliminary Questions about Post-Modernism ", <a href="http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html">http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html</a>.

<sup>(5)</sup> Ibid.

<sup>(</sup>b) عمار حجار ، مرجع سابق، ص 38.

يعتبر الفيلسوف الفرنسي "ما بعد الحداثي" جاك دريدا الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة "التناص" والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية، حيث يقول: "يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه". (1) وبذلك يبقى دريدا المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوصية أو لغوية.

استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة، يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب مع الأبعاد الابستيمولوجية والانطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية. فنظرة ما بعد الحداثيون للأمن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ويستندون في ذلك على نقد أو تهديم الطرح الأمني الواقعي الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الأمن. (2)

وانطلاقات من ذلك يقدم منظروا ما بعد الحداثة بديلا للخطاب الأمني الواقعي الذي يصطبغ بطابع سياسي يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، حيث يصفه ريتشارد آشلي R.Ashley بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبار الواقعية تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول، هذا البديل هو تبني خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى. (3)

ويقترح مفكروا ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية Epstemic لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية

<sup>(1)</sup> عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، سوريا، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى، 2003، ص 89.

<sup>(2)</sup> خالد معمري، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2001 – 2008، ص 108.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 109.

والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن ادراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.

وعلى الرغم من التجديد الذي أضفته نظرية ما بعد الحداثة على العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، ومن منظور تفكيكي ـ على رأسها مفهوم الأمن ـ إلا أنها تبقى عرضة للعديد من الانتقادات، على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى "بالعالم الحقيقي" بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة من قبلنا.

# المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي.

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى ـ إلى جانب البعد العسكري ـ عبر مدرسة كوبنهاغن التي تعد أولى المدارس المراجعة، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين و على رأسهم باري بوزان.

## المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان " الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" Security Problem in International Relations الصادر عام 1991، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن. من أبرز مفكريها نجد باري بوزان، أولي Ole Weaver ويفر Jaab de Wilde، و جاب دو ويله على النين الذين للإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام Institution

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره ـ وقبل كل شيء ـ مسعى Une تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره ـ وقبل كل شيء ـ مسعى Démarche، وأن الفاعلين Actors ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" Securitisation، وهو مسار ترتكز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"(2)

<sup>(1) &</sup>quot; The Copenhagen School (International relations), <a href="http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the\_copenhagen\_school\_(international\_relations).htm">http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the\_copenhagen\_school\_(international\_relations).htm</a>. (2) Charles PH. David et Jean J. Roche, Op.Cit. P 106.

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى - غير الأبعاد العسكرية - وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيوواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل - كما رأينا سابقا - حيث يصف بوزان نفسه بـ"الليبرالي الواقعي". (1)

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان لهذا الأخير على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو "البقاء" ،لكنه يشتمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"(2).

ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" الانفلات منه أو تحييده كليا "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية". (3)

<sup>(1)</sup> Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995,pp 176-177.

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 13.

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد بوزان بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى بوزان بأن "اقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن (\*) Security Dilemma، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي Domestic Order والفوضى الدولية، يتوقع بوزان بأن النظام الداخلي Mature Anarchy وهو النموذج الأكثر استقرار للفوضى الدولية. (1)

يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم بوزان و ويفر بأن إطار "الأمننة "Securitization Framework"

أولا: شكل الفعل The Form of the Act المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا: سياق الفعل Context of the Act محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

<sup>(\*)</sup> يقصد بمعضلة الأمن التي تحدث عنها جون هرز Jhon Herz في بداية الخمسينات من القرن الماضي أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضى كمر ادف لحالة الحرب - في التصور الواقعي - ويحكمه مبدأ كل لنفسه، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على المزيد من القوة لتجنب عدوان محتمل ضدها وكذا الانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذه الهواجس تجعل الطرف الأخر يشعر بمزيد من اللاأمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر على الدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الاخرى فإن السعي إلى القوة يتواصل وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة لللأمن والقوة.

(1) Ken Booth and Sreve Smith, Op.Cit, P 185.

اخيرا: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل Nature of the معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن. (1)

تتجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن ـ كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية ـ مدركا ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد. (2)

وعليه فقد دخلت "الأمننة" حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل: انشاء شبكات الجريمة "عبر ـ القومية" والسيدا Aids كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة "لأمننة الهجرة" Securitization of Migration خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنوية post لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنوية مدرسة Structural للأمن بفكرة "الاستثنائية" الاستثنائية تأخذ وضعا خارج "السياسات العادية" للدولة. (3)

أما اللاأمن Insecurity عند بوزان فيعكس عمل التهديدات والانكشافات بصورة مشتركة، على اعتبار أنهما مفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره. وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين، أولهما: استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتية/الموضوعية،

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup>Matt McDonald, "Securitization and the Construction of Security", <a href="http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563">http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563</a>.

<sup>(2)</sup> Ibid.

<sup>(3)</sup> Idem

كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري. ثانيهما: صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية. (1)

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:

- 1- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.
- 2- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- 3- الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- 4- الأمن الاجتماعي: ويتعلق بقدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التى تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.
- 5- الأمن البيئي: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسى تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية. (2)

ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الاشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فمثلا هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني،

 $<sup>^{(1)}</sup>$  عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 17 – 18.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 16.

حيث يرى الدكتور وليد عبد الحي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي، ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار "نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى. (1)

كما يمكن اضافة البعد السكاني الذي يعتبره كتاب مثل هنتغتون و بول كينيدي أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة. بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعانى عجزا غذائيا مزمنا منذ سنوات. (2)

#### المطلب الثاني: مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية منه.

من خلال دراساته المراجعة لمفهوم الأمن، يقترح بوزان بعدا مهما ضمن مساهماته لدراسة الأمن الإقليمي Regional Security، وهو التصور الذي قد يبدو مفهوما لدى البعض إلا انه لم يدرس بشكل كافى قبل بوزان.

وعلي هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقي" فلا يمكن ادراك بأن الأمن ظاهرة علائقية Relational Phenomenon

وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للاعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994،  $\omega$  ص  $\omega$  117 – 118.

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 17.

الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل Security الأمن المتبادل Interdependence

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لـ بوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن ارجاعها فقط إلى توازن القوى Balance of Power، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/ العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالايديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية. (2)

إن تحليل بوزان لمتلازمة صداقة/ عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على "أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى. (3)

ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس Revalry، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم. (4)

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب بوزان، هي أنه يتأثر في غالب الأحيان بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى (اليونانيون والأتراك، العرب والفرس، الخمير

<sup>(1)</sup> Mariane stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security analysis", http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf.

<sup>(2)</sup> Barry Buzan and ole weaver, regions and power: the structure of int relations, Uk, KAMBREDGE, Univercity press, 2003, P45.

<sup>(3)</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 21.

<sup>(4)</sup> Mariane Stone, Op.cit.

الحمر والفيتناميين)، أو بالالتقاء الثقافي والحضاري (العرب والأوروبيين، شمال وجنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية). كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى ـ بشكل كبير ـ في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية و البيئية (1)

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي:

- 1- الحدود Boundaries : التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.
- 2- البنية الفوضوية Anarchy Structure: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
  - 3- الاستقطاب Polarity: الذي يغطى توزيع القوى بين الوحدات.
- 4- البناء الاجتماعي Social Construction: الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الو حدات <sup>(2)</sup>

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الاقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقى آسيا وهي كبانات جغر افية (<sup>3)</sup>

كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال.

<sup>(1)</sup> Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 45.

<sup>(2)</sup> Ibid. P 53.

<sup>(3)</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 22.

وتضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية ويشرعنان درجة عالية وغير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي...) ويلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي: إسرائيل، تركيا وإثيوبيا. وعليه فإن الأنماط الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد ادراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات. (1)

ويقر بوزان بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط والمغرب العربي، والتي لها دينامياتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط، يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية.

ما يهمنا في هذه الدراسة، وضمن مركبات الأمن الفرعية هو مركب الأمن المغاربي، والذي يصفه بوزان بالأضعف، حيث يرتكز أساسا حول تحول واضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية<sup>(2)</sup>.

ويرى بوزان بأن حدود "المغرب العربي" مع إفريقيا قد شوهت، انطلاقا من أن ديناميات "الأمن المغاربي" تدفع نحو تخومات أخرى على رأسها: تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى. إلا أن اكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي انفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975، وهو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا. (1)

(1) Ibid

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 22.

<sup>(2)</sup> Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 193.

إن ارتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي - في إطار مركب الشرق الأوسط - بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي، والأمريكي ضمن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ولو نظريا بعد توسع مفهوم الأمن - كما سنرى لاحقا - يقود إلى وجود خط تماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي وأوروبا، هو "المتوسط" الذي يخضع إلى تقسيمات معينة، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها واستثمارا في الأزمات التي يعرفها هذا المركب، ووفقا لما تقدمه المقتربات السابقة من أطر تحليلية تساعد على فهم امكانية التموقع الأمريكي متوسطيا انطلاقا من توسع مفهوم الأمن.

الفحل الثاني: بناء الإقليم المتوسطي بين العملية الأوروبية والرؤية الأمريكية

## المبحث الأول: العملية الأورو - مركزية في بناء الإقليم المتوسطي.

أصبح الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب البارة بانعكاساتها المختلفة على البيئة الأمنية المتوسطية، يعالج المسائل والقضايا المتوسطية بمنطق ومصطلحات إقليمية "فعليا"، مما استدعى تبني سياسات أوروبية تجاه المنطقة تحاول التأقام مع إفرازات الاضطراب الحاصل في التوازنات التقليدية التي كانت سائدة، هذه السياسات الواردة في شكل مبادرات متكاملة - ذات طابع أمني بالمفهوم الواسع للأمن -، تسعى إلى إرساء بناء متوسطي إقليمي تكون لأوروبا صفة القائد فيه نظرا للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والجيوسياسية، ليبقى المتوسط "حكرا" على السياسات الأوروبية في إطار عملية مركزية تهدف إلى تحصينه من أي تدخل محتمل لقوى أخرى، وهو ما يفسر تعدد المبادرات الأمنية الأوروبية تجاه المتوسط.

سنحاول تفسير الخلفيات المركزية الأوروبية في بناء الإقليم المتوسطي، عبر توضيح مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية، وكذا الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية.

## المطلب الأول: مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية

تركز معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة المتوسط على الجانب الأمني بالدرجة الأولى، ثم على مواضيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري...

وقد ارتبط هذا التوجه- خاصة خلال السنوات الأخيرة- بالظاهرة التي أصبحت اليوم البوصلة التي توجه معظم السياسات والاستراتيجيات في حقل العلاقات الدولية، وهي ظاهرة الإرهاب. فالإقليم المتوسطي يعتبر من المناطق التي تقع تحت تأثير التاريخ والجغرافيا على اعتبار أنهما عاملين أساسيين في تحديد بيئة أمن أي منطقة في العالم، وهو ما يطرح مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي.

أدت هاته الإشكالية إلى طرح العديد من الكتاب لتساؤل جوهري يتمحور حول إمكانية حدوث "انفجار" لمنطقة المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا للعديد من الاعتبارات التي تجعل المتوسط بحرا غير مستقر مثل: النمو الديمغرافي المتسارع، الأصولية، الهجرة السرية، الإرهاب، النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف و نضوب مصادر المياه. حيث ينظر كتاب مثل ادغار مورن وريجي دوبراي لحوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، وساهمت نهاية الحرب الباردة في كشف هذه الحقيقة، أين تحول المتوسط إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق. (1)

يمثل المتوسط سيسموغراف (جهاز قياس الزلازل) فعلي للنظام الدولي، حيث أنه منطقة تأثرت بصفة مباشرة بانهيار المعسكر الشرقي. فبعدما كانت منطقة المتوسط (اليونان وتركيا على وجه الخصوص) مسرحا لتطبيق استراتيجية الاحتواء (مبدأ ترومان) سنة 1947، أصبحت مع بداية التسعينات الموقع الذي تم عبره إطلاق وتجريب ما يسمى بالنظام الدولي الجديد (حرب الخليج والترتيبات التي أعقبتها). (2)

ويلاحظ أنه بعد سنوات من نهاية الحرب الباردة، يبدو المتوسط كأهم المناطق تأثرا بانعكاسات نظام الثنائية القطبية، حيث يشهد إعادة ترتيب الوضع الجيو ـ استراتيجي انطلاقا من رؤى القوى الكبرى ووفقا لما يتناسب وأجندتها الأمنية.

على هذا الأساس يرى الأستاذ ينون مصطفى بأن منطقة المتوسط تشهد لعبة متعددة الأطراف ولها سمة اللعبة الصفرية Zero Sum Game، إلا انه من الممكن جدا أن تصبح لعبة غير صفرية Non Zero Sum Game ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الدور الذي يمكن أن

<sup>(1)</sup> مصطفى بخوش ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أفريل 2008، ص 8.

<sup>(2)</sup> مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006، ص

يلعبه أي طرف (لاعب). والواضح من هذه اللعبة أن هناك تقاطعات في المصالح بين أهم الفواعل الدولية، إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم موقعها الجغرافي. (1)

قد ينظر إلى المتوسط على أنه الامتداد الذي يبدأ منه الخليج الفارسي<sup>(2)</sup>، كما قد ينظر إليه بأنه بحر جيوبوليتيكي بامتياز كما يرى الجغرافي اييف لاكوست Yves Lacoste! إلا أن المهم أنه بحر يتم تحديده وفقا لأجندات أمن القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يدرك جيدا بأن أمنه واستقراره مرتبط بصورة أساسية بمدى أمن واستقرار المنطقة ككل.

ومن هنا، فإن الاتحاد الأوروبي ينظم علاقاته مع الدول العربية في إطار منطقتين جغرافيتين:

الأولى: هي منطقة الخليج، حيث تحكم العلاقة بين الطرفين اتفاقية للتعاون وقعت عام 1988 بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.أما المنطقة الجغرافية الثانية: فهي المنطقة المتوسطية، وتنتظم تلك العلاقة في إطار يعرف به السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، وتنقسم تلك المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية: الأولى هي منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كلا من تركيا ومالطا (قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي)، وقبرص ويوغوسلافيا سابقا، وعلاقات الاتحاد مع هذه المجموعة تستهدف بالأساس إعدادها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص بداية من سنة 2001 فيما تبقى تركيا دولة مرشحة للانضمام.

<sup>(1)</sup> مصطفى ينون ، "المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"

http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04-20-13-32-18

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> Ian,O.Lesser, Mediterranean Security New Perspectives and Implications for USA, USA, Santa Monica, Rand Corporation, 1992, P 8.

<sup>(3)</sup> http.scienceshumaines.com/geopolitique-de-la-mediterranee-fr-15235.html

المنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي وتضم كلا من الجزائر، المغرب وتونس. (1) أما المنطقة الثالثة فهي منطقة المشرق وتضم كل من مصر، لبنان، الأردن، سوريا والسلطة الفلسطينية وفي بعض الأحيان إسرائيل. (2)

الملاحظ أنه وفقا لهذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجزأ ليقسم هذا الأخير إلى متوسط شرقي يضم دول المشرق المتوسطية ومتوسط غربي يضم دول المغرب العربي، ولكل إقليم أجندته السياسية والاقتصادية والأمنية في توجهات الاتحاد الأوروبي الخارجية، ويشكل كلا الإقليمين (غربي وشرقي) ما يعرف في أدبيات الدراسات المتوسطية بدول جنوب المتوسط في مواجهة الاتحاد الأوروبي، ضمن متلازمة علاقات شمال/جنوب. ويؤشر ذلك على وقوع المتوسط ضمن فرضية "المرجعية اللاإقليمية"، حيث أنه اعتمادا على منطلقات المنظور الواقعي، فإن المتوسط لا تتوافر فيه بعض/كل الشروط الضرورية المتعلقة بصفة الإقليم الدولي، إذ يبدو وكأنه مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز. (3)

يؤيد باري بوزان وأولي ويفر هذا الطرح من خلال تقسيمهما لمركب أمن المتوسط إلى مجموعة مركبات فرعية Sub-complexes، لكل مركب خصوصياته وتفاعلاته. (4)

فمركب الأمن الشرق أوسطي<sup>(\*)</sup> يمثل مركبا أمنيا مستقلا اختبر بقوة لعقود عديدة، حيث أن هذا المركب الأمني يعتبر مثالا واضحا لتشكل نزاع يعتبر من أكبر وأعقد النزاعات في العالم، كما يملك بعض الصفات الثقافية المتميزة أيضا.

<sup>(1)</sup> محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2001، ص 73.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 73. Iean-Monnet palpers

<sup>&</sup>lt;sup>(3)</sup> Pierre Willa, "La Méditerranée Comme Espace Inventé", France, Paris, Jean-Monnet palpers, Novembre, 1999, n° 25, P 11.

<sup>(4)</sup> Barry Buzan and Ole Waever, OP.Cit.P 210.

وعلى هذا الأساس يعرف بوزان الشرق الأوسط وفقا لـ"نمط اعتماد الأمن" Pattern of الأساس يعرف بوزان الشرق الأوسط وفقا لـ"نمط اعتماد الأمن" Security Interdependance ليشمل المنطقة الممتدة من المغرب إلى إيران مع تضمين كل الدول العربية، بالإضافة إلى إسرائيل وإيران وقبرص والسودان. أما منطقة القرن الإفريقي "The Horn" فليست جزء منه، وتعتبر أفغانستان عاز لا بينه وبين جنوب آسيا، وتركيا بينه وبين أوروبا(1)، وهي رؤية تقترب كثيرا من النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط كما سنرى لاحقا.

إلا أن بوزان يلتقي مع الرؤية الأوروبية للمتوسط من خلال تقسيمه للشرق الأوسط إلى ثلاثة مركبات أمنية فرعية Sub-complexes صنفها كمايلي<sup>(2)</sup>:

أولا: مركب محوري وحاسم يتوسط المنطقة الجغرافية المعرفة سابقا، ويتمحور حول علاقات إسرائيل بجيرانها العرب، أين بدأ نزاع محلي بين إسرائيل والفلسطينيين ليتحول إلى عملية كراهية واضحة بين إسرائيل والعالم العربي، وقد ساهم هذا النزاع في إعطاء الشرق الأوسط ككل تماسكه كمركب أمن إقليمي.

ثانيا: مركب تشكل بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة 1971 وهو مركب أمن الخليج، حيث يرتكز على ثالوث تنافسي بين إيران والعراق ودول شبه الجزيرة العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

<sup>(\*)</sup> يضع كل من باري بوزان وأولي ويفر منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا وفقا لتقسيمهما لأقاليم المركبات الأمنية في العالم Regional Security Complexes ضمن فصل واحد تحت عنوان الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك في كتابهما "الأقاليم والقوى: Regions and powers the structure of international security بنية الأمن الدولي للإقليمية, حيث قسما هذا الفصل إلى قسمين، الأول تحت عنوان: الشرق الأوسط: تشكيلة النزاع الدائم permanent conflict formation والثاني بعنوان: جنوب الصحراء الكبرى: ديناميكيات الأمن في وضع لدول ضعيفة وفاشلة permanent conflict formation والثاني عنوان: هنوان المتوسطي أو حوله, خاصة وأن المنطقة تعرف تقسيمات عديدة وفقا لنوجهات ومصالح القوى الكبرى.

<sup>(1)</sup> Barry Buzan and Ole Waever, OP.cit.P 187.

 $<sup>^{(2)}</sup>$  Idem, pp 190 - 193.

ثالثا: مركب هش وضعيف (خاصة خلال الفترة ما بين عامي 1948 – 1990) يرتكز أساسا على تفاعلات العلاقة بين الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا والصحراء الغربية.

إلا أن منطقة المغرب العربي تعتبر أبعد نوعا ما عن المشرق، كما أن حدودها مع إفريقيا قد شوهت بحكم أن ديناميكيا الأمن في المنطقة دفعت إلى دخول لاعبين جدد على خط اللعبة الأمنية المغاربية ،على غرار إسرائيل التي استطاعت التموقع كلاعب في العديد من الدول جنوب الصحراء(1).

إن العملية الاندماجية الأوروبية التي شهدتها دول أوروبية متوسطية جديدة خلال منتصف الثمانينيات عمقت الهوة بين دول الضفتين، وذلك بعد اتجاه هذه الدول نحو المؤسسات الجماعية، في الوقت الذي فضلت فيه دول المتوسط الجنوبية تبني سياسة التوجه نحو العالم الإسلامي، ليتحول بذلك المتوسط إلى جدار يفصل بين عالمين متباعدين ومتناقضين سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا<sup>(2)</sup>، وهو ما أدى إلى تكريس الاختلافات والتناقضات على مختلف الأصعدة وخاصة على صعيد الإدراك الأوروبي، أين سقط الطرف العربي من التصور الأوروبي ليصبح المتوسط الجنوبي بالنسبة للأوروبيين فضاءات جغرافية متمايزة، يحتل فيها الفضاء المغاربي الأهمية الكبرى بفعل تأثير العامل التاريخي والجوار الجغرافي، وكذا مختلف التحديات التي تهدد الأمن الأوروبي والواردة أساسا من دول المغرب العربي. (1)

لقد تأثرت النظرة الأوروبية للمتوسط بشكل كبير بالتحولات الكبرى المصاحبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهي تحولات جعلت الدول الأوروبية تغير من نظرتها ومفهومها للمسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا في كيفية تعاملها مع دول الضفة الجنوبية، حيث أصبح

<sup>(1)</sup> Idem, P 194.

<sup>(2)</sup> Albioni Roberto, "La sécurité Européenne à travers la méditerranée", http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.

الوحدة المستقبل العربي، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، مجلة المستقبل العربي, لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 205، مارس، 1996، ص 103.

للاتحاد الأوروبي مفهوم جديد للقوة لا يرتكز على القدرات العسكرية فحسب، بل يتعداه ليشمل وبصورة تصاعدية عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...(2)

#### المطلب الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية.

الأقلمة مصطلح غامض، لا تتضح قوانينه إلا إذا وضعت في إطار استراتيجيات البلدان المعنية به من خلال التحديات والأهداف المشتركة التي تصبو إليها هذه البلدان، حيث أصبحت الأقلمة تشكل إجابة كافية لمعظم دول العالم الثالث لمواجهة الاستقطاب الناتج عن العولمة الرأسمالية الآخذة في التعمق والتعاظم، وتتطلب هذه الإجابة وضع استراتيجيات متناسبة مع تنمية متمركزة على الذات، وعلى سياسة فك الارتباط سواء على مستويات الأقاليم المعنية، فهي تأتي لمساندة جهود البلدان المشاركة داخل هذه التجمعات، إلا أن الدوغماتية الليبرالية تعارض وتندد بكل أشكال الأقلمة حيث تراها تهديدا لمصالح الانتشار السريع واللامحدود للعولمة. (3)

هذا إذا أخذ مفهوم الأقلمة من منظور اقتصادي ـ تنموي، حيث تنطلق هنا من الإرادة المشتركة للدول المعنية بهدف مواجهة الضغوطات والهجمات الليبرالية الخارجية، إلا أنه في حالة العلاقات الأورو ـ متوسطية، فإن هذا المفهوم يأخذ أبعاد أوسع من خلال سعي الاتحاد الأوروبي إلى بناء نظام إقليمي أمني يلتقي مع رؤية باري بوزان للمركبات الأمنية في العالم ومنها مركب الأمن المتوسطي.

وهنا يجدر بنا طرح التساؤل: على ما يرتكز مفهوم النظام الأمنى الإقليمي؟

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> Fatiha M.Tayfur, "Security and Corporation in the Mediterranean Perceptions", **Journal of International Affairs**, Vol 05, n 03, P 126.

<sup>(3)</sup> سمير أمين وآخرون،العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال، مركز البحوث العربية والإفريقية،مركز البحوث العربية(القاهرة) ومنتدى العالم الثالث( داكار) والمنتدى العامي للبدائل،د.س.ط، ص95.

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن. (1)

ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جهة، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية ـ إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفعالية من جهة أخرى. (2)

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها "إقليما"، وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها ومشاكلها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، ويستوجب ذلك توافر مجموعة من الخصائص للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، ويشترط البعض لذلك ثلاثة شروط هي:

أولا: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمنى وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.

ثانيا: وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

ثالثًا: وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمر الهذا التعاون الأمني. (1)

وقد أكد وليام لويس William Lewis الشرط الأخير، حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية. ولكن هناك من يخالف ذلك الرأي، حيث استبعد

<sup>(1)</sup> سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته", المجلة العربية للعلوم السياسية, لبنان, بيروت, الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 19, صيف 2008, 20.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 21.

<sup>(1)</sup> حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مطابع الأهرام، العدد 123، جانفي 1996، ص 71.

كل من فولك ومندلو فيتر عضوية أي من القوى الكبرى في النظام ـ بما فيها النظام الأمني ـ لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الإقليمية التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوى العسكرية كأحد شروط قيامها. (2)

لقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس بناء إقليم أمن متوسطي على الرغم من التباين الحاصل بين ضفتي المتوسط وعلى جميع المستويات، وكذا تأكيدات المقترب البنائي على أن المتوسط لا يمكن أن يكون مركبا أمنيا (إقليما أمنيا) ، نظرا لأن الدول المحيطة به لها أجندات أمنية مختلفة، فأمن (جنوب ـ جنوب) يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على الأمن (شمال ـ جنوب) خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وهذا ما يؤكد أكثر التفسير الإقليمي المتعدد Multi Regional للسياسة المتوسطية. (3)

تعتبر المبادرة الأورو ـ متوسطية للاتحاد الأوروبي حصيلة للخطوات الدبلوماسية التي التخذت منذ مؤتمر باريس 1972، وكانت دافعا لانعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو ـ متوسطية والذي شكل نقطة تحول في السياسة الأوروبية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك لكونها ارتبطت بتبلور مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه العلاقة بين دول شمال المتوسط وجنوبه من علاقة المنح إلى علاقة "شراكة"، وقد أرسى مؤتمر برشلونة المنعقد بتاريخ 27 وجنوبه من علاقة المنح إلى علاقة "شراكة"، وقد أرسى مؤتمر برشلونة المنعقد بتاريخ 27 للعلاقات الأورو ـ متوسطية، حيث أنه من بين الأهداف التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع اثنتي عشرة دولة متوسطية، تأمين الحدود الأوروبية الجنوبية من مخاطر انتشار "الإسلام السياسي" والهجرة السرية والإرهاب. أما دوافع انخراط الدول المتوسطية، فإنها تتسم بالتباين نظرا لاختلاف المصالح وعدم وجود رؤية "أمنية" مشتركة. فبينما تعمل إسرائيل على الختراق النظام العربي الإقليمي ودفعه إلى القبول بها كشريك سياسي، اقتصادي وثقافي، فإن

<sup>(2)</sup> سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 21.

 $<sup>^{(3)}</sup>$  عمار حجار، مرجع سابق، ص 101.

الدول العربية المتوسطية قد انضمت إلى مسار برشلونة، إما بهدف تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام، أو بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية أو مالية أو تقنية، أو بهدف إعطاء دفع قوي لخطاب حوار الحضارات والثقافات المرفوع أوروبيا. كما يلاحظ بأن الشراكة الاورو متوسطية تحمل بعدا استراتيجيا أوروبيا يهدف إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة نفوذ يمكن من خلالها تحقيق الأمن الأوروبي الشامل وخاصة في المجالين السياسي والأمني. (1)

وقد تضمن المشروع المتوسطي ثلاثة توجهات أساسية يمكن حصرها ضمن ثلاث مستويات:

- 1. على مستوى الخطاب السياسي الوطني، والذي يعالج مسائل الهجرة والتطرف والإرهاب.
- 2. على مستوى التخطيط الاستراتيجي الوطني، والذي يتناول تأثير القضايا الداخلية لدول الجنوب على أوروبا، كالحروب الأهلية والصراعات الاثنية والعمل على دراسة سبل حصرها خوفا من أن تتطور إلى تهديدات إقليمية ودولية تعرقل مسار المشروع المتوسطى.
- 3. مستوى التنسيق داخل المجلسين الوزاري والأوروبي فيما يخص توجهات الدول داخل الاتحاد الأوروبي نتيجة للمعادلة الصعبة بين ثلاث توجهات محورية:
- المحور الألماني: الذي ينصب اهتمامه حول كيفية تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في الجوار الشرقي لألمانيا.

<sup>(1) -</sup> مصطفى عبد الله خشيم، "التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في إطار عملية برشلونة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275، جانفي 2002، ص 82.

- المحور البريطاني: المتمسك بالتعاون الأطلسي، وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في منطقة جنوب المتوسط.
- المحور المتوسطي: المتمثل في الدول المتوسطية الأربعة: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان التي تعرف في تعاملاتها توجها متوسطيا. (1) وفي إطار السعي لحل هذه المعادلة الأوروبية متوسطيا، فإن المشروع المتوسطي متوقف على الموقع الذي يحتله المحور المتوسطي في موازين القوى داخل الاتحاد الأوروبي.

إن سياسات أقلمة المتوسط وبغض النظر عن الاختلافات الحاصلة داخل البيت الأوروبي من حيث دفع كل قوة داخله إلى تبني توجهات تخدم مصالحها ودون المساس بالمصالح العليا/ المشتركة للاتحاد، غالبا ما تصطبغ "بطابع أمني" وهو ما جعل منطقة المتوسط عرضة للعديد من المبادرات الأوروبية التي تحمل أهدافا معلنة لجعل المتوسط منطقة أمن وسلام وتبادل حضاري وثقافي، أما جيواستراتيجيا فإن الهدف المحوري هو تأمين الحدود الجنوبية لأوروبا من التهديدات الأتية من الجنوب.

لقد كانت الاتفاقيات الموقعة سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية وكل من الجزائر وتونس والمغرب، العامل المؤطر لمختلف أنواع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي الثلاث حاليا، ذلك أنها تزامنت مع توقيع اتفاقية الحوار العربي - الأوروبي (1974 – 1992) والذي عرف فشلا ذريعا، حيث أنه وعندما كانت الدول العربية ودول المغرب العربي الثلاث خاصة تحاول استثماره في القضية الفلسطينية، كانت الدول الأوروبية تركز على ضمان استقرار أسواقها وتزويدها بالنفط ومصادر الطاقة. (1)

<sup>(1)</sup> محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 210.

<sup>(1)</sup> Paul Balta, « Les Enjeux de la Conference de Barcelone », <u>l'annuaire de l'Afrique du Nord</u>, France, Paris, CNRS, 1995, P 881.

وبعد منتدى متوسطي أول في 27-25 فيفري 1988 بمرسيليا، عقد منتدى ثان بطنجة في 27-23 ماي 1989، واعتبر خلية تفكير حيث ضم العديد من المفكرين اللامعين ورجال السياسة من دول المغرب العربي الخمس ودول القوس اللاتيني (\*), وقد نتج عن هذه الخلية اجتماع وزراء خارجية الدول التسع في أكتوبر 1990 خلص ببيان مشترك جاء فيه أن هذه الدول تعمل على تحويل المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون، وسمي هذا التجمع بمجموعة 5+4 ثم أصبح 5+5 بعد انضمام مالطا في 1991. وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون والتي كانت بمبادرة من الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتيران بداية من سنة 1983 عند زيارته للرباط (\*). الأكيد أن مبادرة فرنسا في إنشاء مجموعة 5+5 حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، إلا أن الدافع الخفي كان فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي — الإسرائيلي.

ورغم تواتر المبادرات الأوروبية على منطقة المتوسط إلا إن مؤتمر برشلونة شكل - حسب العديد من المراقبين- الإطار "المرجعي والتعاقدي" الذي يحكم تفاعلات العلاقات الاورو متوسطية, حيث صنف كأول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإرساء أسس تعاون شامل مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، من أجل أهداف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية انطلاقا من قناعة دول الاتحاد بأن أمن أوروبا مرتبط بتحسن ظروف الأمن والمعيشة في دول حوض المتوسط.

وانطلاقا من اصطباغها بطابع أمني فإن المبادرات الأوروبية ـ باختلاف أهدافها ـ يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف "بنظام الأمن التعاوني" الذي يتم في إطاره تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن "المتبادل" أكثر من الأمن "الذاتي"، بحيث يكون

<sup>(\*)</sup> توصف دول جنوب أوروبا في أدبيات الدراسات الاورومغاربية بدول القوس اللاتيني وهي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا والبرتغال. (2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 99.

رد. وركب المناعة المناعة الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فيفري 2005، ص ص 200 – 200.

فيه التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، والتنمية المستدامة وقضايا البيئة (قضايا الأمن بمفهومه الناعم)<sup>(2)</sup> مع تسجيل علامة فارقة هي أن كل هذه المبادرات مصدرها أوروبا وبالتالي فهي تتبنى المفهوم الأوروبي للأمن في ظل غياب واضح وغير مفهوم لدول جنوب المتوسط لتبقى منطقة المتوسط "بناء عملياتيا أوروبيا" إلى حين...

## المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطى.

على الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليم متوسطي مرن يتوافق مع السياسات الأوروبية ويكرس النفوذ الأوروبي فيه، إلا أن الدخول الأمريكي على المنطقة بعد الحرب الباردة، والمراجع لمبدأ "تبادل الأدوار" الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، جعل منطقة المتوسط تنتقل من " إطار استراتيجي" في السياسة الأوروبية، إلى تموقع أمريكي "مدروس" قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقاسم المصالح، وذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

## المطلب الأول: موقع المتوسط من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من التساؤلات لدى الباحثين ومراكز الدراسات السياسية، لأنه يرتبط أساسا بطرح فكرة دمقرطة

 $<sup>^{(2)}</sup>$  سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 25.

Democratization العالم العربي الذي يعاني من غياب الديمقراطية أساسا. حيث يقوم المشروع حسب الرؤية الأمريكية على معالم جغرافية تمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البينيليين بباكستان باستثناء ما اصطلح على تسميته بدول محور الشر وإسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي في المنطقة، وسط محيط من التخلف العربي تحكمه نظم ديكتاتورية، وبالتالي فالمشروع يقوم على دعائم ديمقراطية السوق، المدعومة من قبل الشركات العابرة للقارات والمنتقاة من طرف الإدارة الأمريكية. (1)

دخل مشروع الشرق الأوسط الكبير حيز التنفيذ بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وتداعياتها الحادة بين أطراف عربية ثورية محسوبة على الاتحاد السوفياتي، وأطراف عربية أخرى محافظة أو تقليدية حليفة للولايات المتحدة، وطرح المشروع كردة فعل لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 والذي كان يمثل ذروة المشروع الإقليمي الشرق أوسطي.

يهدف المشروع إلى تحقيق هدفين محوريين لضمان المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهما:

أولا: إضعاف الصراع العربي - الإسرائيلي على أن لا يتحول إلى عقبة مستمرة من شأنها أن تعيق تطوير العلاقات العربية - الإسرائيلية.

ثانيا: فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربي الإقليمي ككل لصالح المشروع الشرق الأوسطي الأمريكي ـ الإسرائيلي وهما:

1- صراع عربي ـ إيراني بتصوير إيران على أنها خطر يتهدد الأمن العربي.

<sup>(1)</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 20.

2- صراع سني ـ شيعي يجري فرضه وتعميمه على العديد من الدول العربية بدءا (1)

على الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط يعبر عن إستراتيجية أمريكية تهدف إلى دمقرطة دول عربية وإسلامية تقع ضمن نطاق جغرافي قد لا يتمتع بالمرجعية الإقليمية، كما أنه يلتقي مع طرح باري بوزان المتعلق برؤيته للشرق الأوسط بحدوده الممتدة من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا، كمركب أمن إقليمي تتخلله مركبات أمن فرعية، إلا أنه مع تحديد معالمه الجغرافية يظهر المتوسط كملحق بالشرق الأوسط فيما يتعلق بسياسات أمريكية معينة موجهة للعالم العربي، وهو ما يعبر عن مزاحمة أمريكية لمنطقة كانت ولوقت ليس ببعيد حكرا على النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي، ولكن قبل الخوض في طبيعة هذه المزاحمة يبقى أن نشير إلى نظرة باري بوزان لمنطقة المغرب العربي ضمن مركب أمن الشرق الأوسط.

ف بوزان يرى أنه خلال فترة التسعينيات حدث تداخل بين مركبي أمن الخليج والمشرق نظرا للأحداث التي شهدتها المنطقة، إلا أن مركب الأمن الفرعي المغاربي Maghreb نظرا للأحداث التي شهدتها المنطقة، إلا أن مركب الأمن الفرعي المغاربي بالقضايا Subcomplex Security نأى عن هذا التداخل، وعبر عن عدم ارتباطه الاستراتيجي بالقضايا العربية، وأصبح يمثل مركبا أمنيا إقليميا مستقلا مقارنة بالمركبات الأمنية الأخرى في الشرق الاوسط. بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي كانت ـ تقريبا ـ محايدة أثناء حرب الخليج الثانية، وكذا هامشية الدور المغاربي في إطار عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، ومع ذلك فإن دولا مثل المغرب لعبت دورا هاما في الانفتاح على إسرائيل.

إن عمل دول المغرب العربي على مجابهة إسرائيل أعطى هذه الدول دورا هامشيا، وربطهم بمركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي، أما بالنسبة للروابط الدينية والثقافية فإن هذه الدول أكثر ارتباطا بالشرق الأوسط، لكن اعتماد الأمن المتبادل Interdependance Security لم يكن أبدا

 $<sup>^{(1)}</sup>$  المرجع نفسه، ص ص,  $^{(2)}$ 

قويا مع مركبي أمن الخليج والمشرق، لأن دول المغرب العربي أصبحت منشغلة أكثر بهواجسها الأمنية الداخلية، وأكثر قلقا بشأن علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. (1)

على هذا الأساس، فإن دول المغرب العربي تشكل الضلع الغربي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، كما أنها معنية بالإصلاحات السياسية المقترحة أمريكيا على غرار العديد من دول جنوب المتوسط مثل: مصر، سوريا، لبنان، الأردن...

وعلى الرغم من أن الاعتراف الأمريكي لأوروبا - فرنسا على وجه الخصوص - بحقها في بسط نفوذها على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة، ينهل من ثلاثة عوامل لا يمكن تجاهلها:

أولها: أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ، وإنما مرده إلى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي يضرب بجذوره في تاريخ المنطقة.

ثانيها: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الامبريالية، أو ما يصطلح على تسميته بتقاسم الأدوار.

أما ثالثها: فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مجبرة على تماسك جبهة الرأسمالية العالمية في وجه الخطر الشيوعي. إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغاربية، على اعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين. (1)

1

<sup>(1)</sup> Barry Buzan and Ole Wever, Op,Cit, P 213.

<sup>(1)</sup> Abdenour Benantar et autres, la Mediterranée Occidentale, Algerie, Bejaia, CREAD, 2003, P 88.

إلا أنه حسب الأستاذ دافيد دومينيك David Dominique فإن المتوسط لا يتمتع بـ وجود موضوعي Objective Existance حسب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط الكبير، وكخيار، فإن المتوسط يمثل حلما أو أسطورة ولكن ليس مجالا جغرافيا موضوعيا، لأن معالمه تتحدد استنادا إلى استراتيجيات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تتموقع في المنطقة مستفيدة من المتغيرات الجيو ـ استراتيجية بداية من التسعينات من القرن العشرين، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا من بين العديد من الفاعلين في المتوسط إن لم تكن أكثر هم أهمية. (1)

فعلى الرغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي ـ الروسي في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات، إلا أن "المسرح المتوسطي" ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمن امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة، بين "المجال الأطلسي" ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي/ الفارسي فآسيا الوسطى، وهي حلقات استراتيجية متتالية يشكل فيها المتوسط حلقة وصل هامة.

وتعتبر هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم "المجال المتوسطي الموسع" المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره حلف شمال الأطلسي مع دول المنطقة، (2) كما سنرى لاحقا في الفصل الثالث.

<sup>(1), &</sup>quot;Mediterranée et Nouveau Moyen- Orient.Quelle Construction Stratigiques?", <a href="http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf">http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf</a>

<sup>(2)</sup> Stephan Larabee and others, "NATO's Mediterranean Initiative: policy issues and Dilemmas", RAND corporation, 1999, P 21.

لقد أحاطت التوجهات الأمريكية أولوية "استراتيجية" للمجال الشرقي لحوض المتوسط، باعتباره اقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج، وفي المقابل كان غرب المتوسط محورا للوجود الفرنسي الذي يعتبره الأمريكيون - رغم هامش المنافسة بين الطرفين - جبهة بالنيابة للإستراتجية الغربية في المنطقة، وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الوجود السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة. (3)

وعلى الرغم من اختلاف المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أهميته في تقسيم المهام الاستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، إلا أن الطرفين حاليا ـ يحرصان على تغليب هامش التقاطع والتكامل ـ ولو بصورة ضمنية في أغلب مناطق العالم لتفادي الصدام بينهما، خاصة بالنسبة للطرف الأوروبي الذي يشتكي من غياب استراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلته الاقتصادية. (1)

يؤكد الخبير ستيفان لارابي Stephan Larabee أن الخلافات الاستراتيجية لم تعد مبررة لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الاستراتيجية في أوروبا، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب آسيا وحتى آسيا الوسطى، بدأت تتصل ببعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي المتكامل إلى عدة مناطق إقليمية بحكم التفاعلات السريعة بينها، وهو ما يجعل كذلك عملية تقسيم المهام الاستراتيجية في نفس الحكم. (2)

على الرغم من "لا استراتيجية" منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي على غرار منطقة الشرق الأوسط، إلا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير

(2) Stephan Larabee, Op.Cit, P 30.

<sup>(3)</sup> Khadija Mohsen Finan et autres, Op,cit.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> Pierre Marie De Lagorce, "Quand l'Europe Refuse une Defense Européenne", <u>Le monde diplomatique</u>, Juillet 1997, PP 10 – 11.

بين طبيعة الأهداف من وراء ضم دول جنوب المتوسط إلى المشروع القائم على دمقرطة الدول المعنية به ـ هذا فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي للمشروع ـ، وهو ما يؤهل هذه المنطقة لأن تكون مرتكزا لإمكانية تأسيس مصالح مكملة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ككل.

#### المطلب الثانى: المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

تمثل المدركات الإستراتيجية Strategic Perceptions المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة داخل أو خارج اقليمها، فهي التي تشكل المنظور الأمريكي بشأن قضايا: كالمصالح الإقليمية، الأمن الداخلي والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استنادا إليها، تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية. (1)

وعملا على تأمين المصالح الأمريكية في أي منطقة من العالم، فإن وضع سياسات لذلك يتحدد بمدركات مسبقة تصقل السلوك الأمريكي الخارجي، على غرار ما هو حاصل في منطقة المتوسط.

فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بحوض البحر الأبيض المتوسط أثناء الحرب الباردة، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1975 على ضرورة ملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من المنطقة، استنادا إلى مبدأ "ايزنهاور"، وفي إطار استراتيجية ملء الفراغ The المتوسط Filling Vecuum، إلا أن الأولوية الإستراتيجية للأمريكيين كانت منصبة على "المتوسط الشرقي" باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج. وفي المقابل، كان "المتوسط الغربي" حكرا على التواجد الفرنسي ، وجبهة غربية تمثل

<sup>(1)</sup> محمد الأمين سنى، "العلاقات الأمريكية ـ الجزائرية"،

الاستراتيجية الرأسمالية في المنطقة وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الزحف والتواجد السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة. (2)

ومع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، بقي السلوك الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط يتحرك بنفس الخلفيات تقريبا وذلك وفقا لثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- 1. احتواء مخلفات الإستراتيجية الناجمة عن الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوروبي الاستراتيجي في المنطقة.
- 2. مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر استراتيجي هام وحيوي بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على حد سواء لنقل البضائع والنفط، وضمان امداداته من الخليج وشمال إفريقيا<sup>(1)</sup>، واعتبار الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا وحيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر التهديد حسب منظور حماية المصالح الأمريكية -.
- 3. حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا
   إلى غرب المتوسط غربا. (2)

يعتبر المتوسط وفقا للمدركات الأمريكية استراتيجيا - إحدى الحلقات الرئيسية في المنظور الجيو سياسي الأمريكي الممتد من يوغوسلافيا سابقا شمالا إلى الكونغو الديمقراطية، ليبيريا ورواندا جنوبا، فالبحر المتوسط هو بمثابة محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوروبا، الشرق الأوسط، الخليج والمغرب العربي وصولا إلى إفريقيا جنوب

<sup>(2)</sup> Khadija Mohsen Finan et autres, OP.Cit.

<sup>(1)</sup> خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، (18-19-017-htm. http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه.

الصحراء، التي أصبحت تحظى باهتمام كبير في الإستراتيجية الأمريكية الراهنة في ظل التوجهات الأمريكية الجديدة فيما يعرف عالميا بـ "الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب".

إن المدركات الإستراتيجية للمتوسط هي عبارة عن مزيج من التوجهات الإقليمية المنتهجة متوسطيا وفقا للتعريفات الأوروبية، الشمال الإفريقية والشرق أوسطية. بمعنى أن الولايات المتحدة تعاني من سوء التحضير لوجهة نظر عقلانية لتطوير استراتيجية متوسطية، وذلك على الرغم من حضورها السياسي، الاقتصادي والأمني في العديد من الدول المشاطئة للحوض المتوسطي. (1)

وفي هذا السياق يرى الأستاذ ايان لاسار Ian lesser، نائب رئيس ومدير دراسات مجلس السلام في السياسة الدولية بلوس أنجلس، بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب على العراق، تعتبر أحداثا وقعت على حواف المتوسط، وهو ما يبرر طبيعة التواجد الأمريكي في المنطقة، وأن التغيرات الحاصلة على العلاقات العبر أطلسية، والهواجس المحيطة بالسياسة المطبقة اتجاه الأزمة الفلسطينية- الإسرائيلية، هي أيضا من العوامل الأكثر تأثيرا في السلوك الأمريكي تجاه المتوسط. وعليه فإنه وبالنظر إلى عمق العلاقات الأمريكية -المتوسطية تاريخيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى قوة متوسطية معتبرة، تلامس العديد من المجتمعات المتوسطية ولكن دون وضع استراتيجية متوسطية واضحة. (2)

وعليه يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في منطقة المتوسط إلى ثلاثة مستويات (أبعاد):

71

<sup>(1)</sup> Ian O.Lesser, "Les Etat – Unis et la Mediterranée ", <a href="http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf">http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf</a>. (2) Ibid.

أولا: أن الولايات المتحدة منشغلة بالمتوسط كإقليم مرتبط بالأمن الأوروبي، حيث ساهم توسيع حلف شمال الأطلسي، وإعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية، في تحويل اهتمام واشنطن نحو شمال المتوسط، أين يعانى شركاء أمريكا من مشاكل تتعلق بالتنمية والأمن في حوض المتوسط.

ثانيا: اعتبار المتوسط كجسر نحو الخليج، وذلك انطلاقا من أهميته كمدخل سياسي ولوجيستي نحو الخليج الفارسي. فخلال حرب الخليج الأولى (1990 – 1991) تم ارسال حوالي 90 % من القوات والمعدات الموجهة نحو الخليج عبر البحر الأبيض المتوسط، ولعب هذا الأخير دورا مشابها أثناء الحرب الأمريكية على العراق.

ثالثا: أن تدخل واشنطن في مواضيع متوسطية ـ إقليمية شائكة مثل الصحراء الغربية، مسار السلام في الشرق الأوسط، والتوتر مع ليبيا، جعلها تعمل على إيجاد موقع ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط عبر العديد من المبادرات التي تدل على الاهتمام الأمريكي البالغ بالمنطقة<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط، فإن مفهوم "الخطر الأمني" بالنسبة للأمريكيين يحمل مدلولا مختلفا ومضامين استراتيجية متباينة مقارنة بما يعنيه لأوروبا - وفرنسا على وجه الخصوص-. فالأمن المتوسطي بالنسبة لواشنطن يعتبر عنصرا حيويا "وسيطا" وغير مباشر لضمان استقرار استراتيجيتها الموسعة الممتدة بين البحر المتوسط غربا والشرق الأوسط والخليج شرقا، أما فرنسا فإن أمنها الاستراتيجي العضوي مرتبط مباشرة باستقرار نافذتها الجنوبية المطلة على حوض المتوسط.

إلا أن الأستاذ جون بيار فيليو Jean Pierre Filliu، يرى بأن الولايات المتحدة وفرنسا يتقاسمان نفس المصالح في الحوض المتوسطي والشرق الأوسط على النحو التالي:

<sup>(1)</sup> Idem.

- 1. الاستقرار الذي يمكن أن تؤمنه التسوية الدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي بأبعاده المختلفة، بحكم أن كل من واشنطن وباريس مرتبطتان بأمن إسرائيل، وذلك من خلال تأسيس دولة يهودية تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، (1) أما في المغرب العربي فإن قضية الصحراء الغربية هي المفتاح الفعلي لإمكانية بناء وفاق إقليمي.
- 2. تنمية ضفة جنوب المتوسط خاصة في ظل التباعد الحاصل بينها وبين الضفة الشمالية على جميع المستويات، الأمر الذي يشجع على تزايد موجات الهجرة وارتفاع نسبة الاحتقان الشعبي مما قد يؤدي إلى أزمات داخلية، حيث يتعين على دول الجنوب فتح الملايين من مناصب الشغل لامتصاص موجات الغضب المرشحة للانفجار.
- دمقرطة أنظمة دول جنوب المتوسط والسماح لمختلف الأطياف المشكلة لمجتمعاتها بالتعبير والمساهمة في الحياة السياسية. (2)

(2) Ibid.

<sup>(1)</sup> Jean Pierre Filliu, "Moyen-Orient et Mediterranée : le temps des Décisions ", http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf.

### المبحث الثالث: المهام الأمنية الأمريكية في المتوسط.

نظرا للتداخل الجيو-استراتيجي الحاصل بين منطقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط استنادا إلى مقترب مركب الأمن، وبعد تبلور رؤية أمريكية تجاه المتوسط، بادرت الولايات المتحدة إلى تبني جملة من المهام الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مقسمة حسب أجندتها الأمنية كقوة عظمى. وما يهمنا من هذه المهام ما يرتبط بالنظام العربي الإقليمي والتي يمكن حصرها ضمن أربعة مهام.

حيث عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية"شرق أوسطية"، واحتواء كل من سوريا ولبنان عبر إستراتيجية الفوضى الخلاقة، كمهمتان تختصان بالمتوسط الشرقي. أما في المتوسط الغربي، فإن السياسة الأمريكية تتأرجح بين إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب كدولتان محوريتان في إطار قضية الصحراء الغربية، والتركيز على منطقة الساحل ذات البعد الاستراتيجي كتخوم لمنطقة المتوسط.

### المطلب الأول: ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية.

على الرغم من أن ضمان أمن إسرائيل يعتبر من أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ممارسة إسرائيل "لمتوسطيتها" كفاعل في إطار العلاقات الاورو متوسطية، وكذا ارتباطها بمشروع الشراكة الاورو متوسطية، يجعل منها دولة متوسطية بامتياز تقع استراتيجيا في "المتوسط الشرقي" Eastern Mediterranean، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمنها وتفوقها داخل النظام العربي الإقليمي الرافض لوجودها ولو ظاهريا ، وهو ما يجعل هذا الهدف يتحول من مصلحة استراتيجية أمريكية في إطار تفاعلات العلاقات الشرق أوسطية، إلى مهمة أمنية أمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال ربطها بالمشاريع الوافدة إلى المنطقة خاصة من أوروبا عبدف دمجها في المنظومة الأمنية المتوسطية.

بالرجوع تاريخيا، نجد بأن ضمان أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط كمركب أمن إقليمي يعتبر امتدادا لضمان المصالح الأمريكية فيها، حيث صرح الرئيس الأمريكي الراحل ريتشارد نيكسون R.Nixon بأن: "للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة كبرى في المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها، فنحن وإسرائيل لسنا حليفين عاديين، بل إنه لدينا التزاما أخلاقيا معها وهو أسمى من أية اتفاقية أمنية". (1)

ويرجع الاهتمام الأمريكي بإسرائيل إلى ضرورة إيجاد رصيد استراتيجي دائم في المنطقة، وداعم للمصالح الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكذا إلى القصور الذي عرفته بعض السياسات الأمريكية أيام الحرب الباردة.

فقد أثبتت سياسة الدعامات الخمس<sup>(\*)</sup> التي اعتمدتها الولايات المتحدة مع بداية الستينات إلى نهاية السبعينات لمواجهة المد السوفياتي والحفاظ على المصالح والمكاسب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما، أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على دعامات دائمة تؤمن ذلك. حيث أفلتت إيران من سرب الدعامات بعد نجاح الثورة الإسلامية فيها عام 1979 وسقوط إحدى أكبر الأعمدة الأمريكية في المنطقة، وأكبر حليف استراتيجي فيها ممثلا في نظام الشاه. لتعتمد الولايات المتحدة في الثمانينيات على تعزيز تسليح الأعمدة الأربعة المتبقية لها (إسرائيل، مصر، السعودية وتركيا) لمواجهة أي توسع إيراني أو سوفياتي محتمل. (2)

<sup>(1)</sup> ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 148.

<sup>(\*)</sup> هي سياسة أطلقتها إدارة الرئيس الأمريكي ليندل جونسون اعتمادا على دعامتين أساسيتين هما ايران والسعودية لحفظ النظام في منطقة الشرق الأوسط عقب الانسحاب البريطاني, ثم انتقل الدعم إلى تركيا لمساعدتها على مقاومة الضغوطات اليونانية بالإضافة إلى مصر وإسرائيل لتعزيز وضع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

<sup>(2)</sup> برادلي أ. تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص 19.

إن إدراج الولايات المتحدة لإسرائيل ضمن أية سياسة احترازية تتبناها في منطقة الشرق الأوسط، راجع إلى العلاقة الخاصة التي تربط البلدين منذ تأسيس دولة إسرائيل في 15 ماي الأوسط، حيث سارع الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان Harry Truman إلى الاعتراف بالدولة الوليدة ساعات فقط بعد إعلان بن غوريون رغم معارضة وزارة الخارجية الأمريكية.

لتدخل العلاقات بين البلدين بعد ذلك مرحلة من الدعم والتأييد المتصاعدين عن طريق الإمدادات الأمريكية والمساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، وذلك طوال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من التحفظ الذي أبدته إدارة الرئيس الأمريكي ايزنهاور حول إشراك إسرائيل في الترتيبات الأمنية في المنطقة، من خلال رفض تزويد إسرائيل بالسلاح، ومعارضة العدوان الثلاثي (الإسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي) على مصر سنة 1956، إلا أن هذا الموقف الحريص في التعامل الأمريكي ما لبث أن تغير ابتداء من إدارة الرئيس جون كنيدي المنظومة صاروخية جديدة (\*)، كنيدي المنطقة في المنطقة.

وتزامن التغيير الجذري في السياسة الأمريكية مع ما حققته إسرائيل من انتصارات غير متوقعة في حرب جوان 1967، حيث احتلت إسرائيل مكانة "الرصيد الاستراتيجي" للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>، وذلك بزيادة الدعم العسكري والمالي والسياسي للدولة العبرية على اعتبار أنها تمثل قوة كبرى يمكن للأمريكيين الاعتماد عليها والارتباط معها بعلاقة استراتيجية، كما يرجع هذا التأبيد المطلق للإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل إلى تأثير اللوبي اليهودي على عمليات صنع القرار السياسي الأمريكي، وكذا بسبب العامل الانتخابي والنفوذ السياسي والمالي لليهود في الولايات المتحدة.

<sup>(\*)</sup> أهم الصواريخ التي زودتها إدارة كنيدي لإسرائيل هي صواريخ هوك.

<sup>(1)</sup> طاهر شاش وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، القاهرة ـ كوالالامبور ـ جاكرتا، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص 293.

وعلى الرغم من تعرض مكانة إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة إلى هزات وارتجاجات خلفتها حرب أكتوبر 1973، والتي أثبتت عجز إسرائيل في أن تكون أداة رادعة للدول العربية، إلا أنها ما لبثت أن استرجعت مكانتها في عهد الرئيس رونالد ريغن Ronald للدول العربية، إلا أنها ما لبثت أن استرجعت مكانتها في عهد الرئيس رونالد ريغن Reagan، وتعززت هذه المكانة بارتفاع درجة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل إلى مستوى "التحالف الاستراتيجي التعاقدي"(1). وذلك من خلال منح إسرائيل مركزا بصيغة الدولة الحليفة غير العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي NATO، وهو ما يخولها معاملة تفضيلية من طرف أعضاء الحلف فيما يتعلق بالتطوير التعاوني للأسلحة الدفاعية.

بتوقيع الاتحاد الأوروبي لأول اتفاق شراكة مع إسرائيل في نوفمبر 1995، والذي حل محل التعاون الموقع بينهما عام 1975، حيث نص الاتفاق الجديد على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين تتضمن حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال، بالإضافة إلى تطبيق قواعد المنافسة. (2)

يظهر البعد الاستراتيجي لهذا الاتفاق من خلال السعي إلى إدماج إسرائيل في المنظومة المتوسطية، ودفع الدول العربية المتوسطية إلى القبول بها كشريك، ما يؤكد هذا الطرح هو تأييد واشنطن لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط Union For The Mediterranean، ولو أنه تأييد يوصف لدى العديد من المحللين بالحذر، على اعتبار أن المشروع خاطب بعد العلاقات العربية الإسرائيلية بجرأة في القمة المنعقدة في جويلية 2008 بباريس، وهو ما لا يمكن مقابلته باللامبالاة الأمريكية حيال المشروع، حيث عملت واشنطن على تثمينه باعتباره عملية عربية ـ اسرائيلية مشتركة، كما سعت إلى إدخال سوريا في "اللعبة المتوسطية" بهدف استراتيجي يرتكز على إعادة ادماجها في تأهيلها لكسر تحالفها مع إيران، ودفعها إلى تبني "استراتيجية التنازل" بغرض إعادة ادماجها في

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 294.

<sup>(&</sup>lt;sup>2)</sup> محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 74.

المنظومة المتوسطية<sup>(1)</sup>، وبالتالي فإن النظرة الأمريكية للمشروع، تنطلق من اعتباره منبرا للتطبيع العربي ـ الإسرائيلي، وهي مصلحة أمريكية يمكن تأمينها بأقل جهد ممكن في حال نجاح المشروع. (2)

وعلى الرغم من الغياب الأمريكي عن حلبة الصراع العربي- الإسرائيلي سنة 2008، إلا أنه خلال سنة 2007 انعقد مؤتمر أنابوليس Annapolis (2007 نوفمبر 2007) والذي ضم 49 دولة ومؤسسة دولية، وبحضور شرفي لكل من الوزير الأول الإسرائيلي ايهود اولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس. (3)

وأهم ما توصل إليه هذا المؤتمر من نتائج هو "لا نتائج" طالما أن "خارطة الطريق قد خرجت عن الطريق"<sup>(4)</sup>، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع في المنطقة بشن حرب على قطاع غزة، وهو ما يتعارض مع التزام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بتأسيس دولة فلسطينية عند نهاية سنة 2008 وأكد ذلك خلال مؤتمر أنابوليس<sup>(5)</sup>. إلا أن كل من مبادرتي خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس لم يؤديا إلا لشن حرب غير عادلة ضد الفلسطينيين ضمانا لأمن إسرائيل وفقا لمبدأ الحرب مقابل قليل من السلام.

<sup>(1)</sup> Abdennour Benantar, "What Role does the USA Play in the Mediterranean", Med 2009, P 40.

<sup>(2)</sup> Ibid. P 41.

<sup>(3)</sup> Jean Pierre Filliu, Op.Cit,

<sup>(4)</sup> Abdennour Benantar, "What Role does the USA Play in the Mediterranean", Op.Cit,

<sup>(5)</sup> Alvaro de Vasconcelos, "Europe's Mediterranean Strategy an Asymmetric Equation " <a href="http://www.ies.berteley.edu/reasearch/vasconcelos.pdf">http://www.ies.berteley.edu/reasearch/vasconcelos.pdf</a>.

# المطلب الثاني: "الفوضى الخلاقة" كخيار لاحتواء سوريا ولبنان في المتوسط الشرقى.

يرتبط السلام في الشرق الأوسط حسب الرؤية الأمريكية بنشر الديمقراطية، ولتحقيق ذلك عملت الدوائر الأمريكية على تنويع سياساتها في المنطقة تزامنا مع متطلبات كل مرحلة، وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "الفوضى الخلاقة" في سعيها للسيطرة الكاملة على المتوسط الشرقي، حيث تتداخل هذه السياسة مع المشاريع الأمريكية التي طرحت على المنطقة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ويشرح جيل دورونو J.Dorono استراتيجية الفوضى الخلاقة فيقول:

"تتضمن عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، ويستوجب دعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختراع رمز يمكنهم التوحد حوله وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها". (1)

إن الحاجة إلى "الفوضى الخلاقة"، مردها افتقاد أي طرف خارجي إلى القدرة على التأثير في بنية دولة مستهدفة دون وجود عوامل داخلية مساعدة ومرتبطة به من حيث الأهداف أو بشكل عضوي. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعاني أزمة مصداقية بين شعوب المتوسط الشرقي، فهي بأمس الحاجة إلى توفير مناخ مناسب لتنفيذ مشروعها. واتجهت هذه السياسة بصورة أخص نحو سوريا ولبنان لأن باقي دول المنطقة تشكل أعمدة لحماية المصالح الأمريكية أو بعضها، في حين أن سوريا وبعض القوى اللبنانية المعارضة للسياسات الأمريكية مثل حزب الله، تمثل إحدى الحلقات المناوئة للسلوك الأمريكي في المنطقة.

<sup>(1) -</sup> هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، مصر، القاهرة، الدار العربية للعلوم، ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008، ص 58.

ويبدو مفهوم "الفوضى الخلاقة" أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات" في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل، ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها "حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث". (1)

ويمثل روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمؤسسة "واشنطن لسياسات الشرق الأوسط" أحد أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة، وأول من استخدم هذا المصطلح في مقالة تحليلية له بتاريخ 15 مارس 2005<sup>(2)</sup>. وقد اقترح ساتلوف إقصاء مصطلحي العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي، وطالب بالتعامل مع العالم العربي من خلال مقاربة خاصة بكل بلد على حدة. (3)

أما بالنسبة للاحتواء فهو استراتيجية اعتمدتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أن وضع أسسها العالمية جورج كينان عام 1948، وأهم أسس هذه الاستراتيجية كانت مواجهة ما وصفه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد الذي أخذ إشكالا مختلفة، فخلال أيام الحرب الباردة كان يعني مواجهة الاتحاد السوفياتي، وبعد الحرب الباردة أخذ مفاهيما وأشكالا أخرى مثل "الدول المارقة"، "الإرهاب"، "الإسلام الأصولي" وهي مفاهيم تعني جميعها في المنظور الأمريكي أعداء المصالح الأمريكية.

واستندت استراتيجية الاحتواء الأمريكية إلى فكرة البقاء "كأساس للاستراتجية الكونية الأمريكية"، فتدرجت من كونها مشروعا سياسيا للدفاع القومي، إلى مشروع يهدف لإلحاق الهزيمة بالارهاب الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر. ونجد أن مشاكل كثيرة واجهت الاستراتيجية الأمريكية حسمتها حرب الخليج عام 1991، والتي هي حرب كان مخططا لها وفق

<sup>(1)</sup> ياسر حسن تامر، "الفوضى الخلاقة: الأسس النظرية والفكرية".

http://www.albidapress.net/news.phpraction.view8id.11748.

<sup>(2)</sup> هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 63.

 $<sup>^{(3)}</sup>$  ياسر حسن تامر، مرجع سابق.

وثائق الكونغرس نفسه وهي التي أجازت تطبيق ما يسمى النظام العالمي الجديد بكل تداعياته (1). ولكن أغلب الدراسات أثبتت أن هدف الإستراتيجية الأمريكية لم يكن مواجهة المد الشيوعي في سحد ذاته، بقدر ما كان الحفاظ على المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم وعلى رأسها منطقة المتوسط الشرقي التي تحظى باهتمام كبير ضمن الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

وتلتقي كل من سياستي الاحتواء والفوضى الخلاقة، على اعتبار أن الاحتواء سياسة أمريكية تم تطبيقها في العديد من المناطق وخاصة الشرق الأوسط خلال مراحل زمنية تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، أما الفوضى الخلاقة فهي سياسة مستجدة مقارنة بالاحتواء، ظهرت على أنقاض أحداث 11 سبتمبر واستمدت العديد من آلياتها من نظرية الاحتواء على غرار العقوبات الاقتصادية وممارسة ضغوط سياسية على دول بعينها، كما هو الحال بالنسبة لسوريا ولبنان كدولتين متوسطتين.

أولا سوريا: إن فكرة خلق قلاقل في سوريا هي في الأصل فكرة إسرائيلية ـ ليكودية من جهة، وأمريكية محافظة جديدة من جهة أخرى. ففي الورقة التي صدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية المتقدمة في إسرائيل وشارك فيها ريتشارد بيرل (من المحافظين الجدد)، وقدمت إلى ناتانياهو عام 1996 عند استلامه السلطة في إسرائيل، تم النطرق إلى إمكانية محاصرة المقاومة اللبنانية في سوريا عن طريق إضعاف النظام السوري أو دعم الانقلاب عليه، حيث تتوفر فرصة لإطلاق "فوضى خلاقة" من حيث أن سوريا بلد صغير متخلف ومفلس، ولذا فإن السياسة الخارجية تجاه سوريا تتطلب مراجعة جدية، حيث أن منح لبنان لسوريا هو صفقة ساهمت في إقناع شعوب المنطقة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة وعاجزة عن حماية أصدقائها، وانطلاقا من كون حزب الله ينبغي أن يكون على رأس القائمة، يجب أن يكون التحرك الأول قطع الإمدادات التي تصله عبر مطار دمشق الدولي، ويمكن الاستفادة من نقاط الضعف السورية

<sup>(1)</sup> لهيب عبد الخالق، "بين انهيارين: الاستراتيجية الجديدة"،

لاسقاط النظام هناك مثل: صغر حجم الدولة وظروفها الاقتصادية الصعبة، وحيث أن التموضع السوري الدبلوماسي ظاهريا لم ينشأ سوى من الرغبة الأمريكية في إعطاء سوريا دورا في القضية الفلسطينية، وعلى هذه الأساس فإن استحداث "فوضى خلاقة" في سوريا يهدف إلى احتوائها دبلوماسيا واقتصاديا، والرهان على التوترات الاجتماعية والاثنية فيها، وتوفير المناطق الرخوة المحاذية للحدود "العلوي السني في الشمال، وتحويل الشمال اللبناني لبيئة مستدامة التوتر" والعودة إلى نغمة حقوق الإنسان والديمقر اطية. (1)

إن استمرارية الضغط الأمريكي على سوريا يهدف إلى إحداث شرخ في التحالف السوري الإيراني من جهة وتحييد التأثير السوري على لبنان بشكل حاسم. (2)

ولتنفيذ استراتيجية الاحتواء باشرت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات الاقتصادية على سوريا، وذلك للعديد من المبررات أهمها: "الدور السوري في لبنان"، "البرنامج النووي السري"، حيث قامت إسرائيل في 6 سبتمبر 2007 بشن هجوم جوي داخل الإقليم السوري- وبتشجيع من الولايات المتحدة- بهدف تدمير مفاعل نووي مفترض متواجد بالصحراء السورية، (3) "العلاقات مع ايران" والتي تعززت بتوقيع الطرفان في 18 نوفمبر 2005 لاتفاقية استراتيجية ـ كشفت عنها أسبوعية "جيئز" الدفاعية تنص على أن يدعم كل طرف الآخر في حال تعرضه إلى عقوبات اقتصادية، (4) "الدعم السوري للارهاب"، حيث أدرجت سوريا ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب المعدة من طرف وزارة الخارجية الأمريكية منذ 1979، وبالرجوع إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي فإن "الحكومة السورية لم تتورط في أي عمل

<sup>(1)</sup> ميخائيل عوض، "ملامح استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة والعالم" ميخائيل عوض، "ملامح استراتيجية أمريكية جديدة  $^{(1)}$ 

 $<sup>\</sup>frac{\text{http://www.watan.com/index.phproption=comcontenent8view=article8id=2851=2008-07-22-16-32-42\&cartid=36=2008-04-03-17-42-29\&itemid=57.}$ 

<sup>(2)</sup> Abdennour Benantar, " What Role Does the USA Play in the Mediterranean", Op.Cit,

<sup>(3)</sup> Jeremy M.Sharp , "Syria: Background and US Relations", Marsh 11, 2009 <a href="http://www.fas.org/sgp/mideast/rl33487.pdf">http://www.fas.org/sgp/mideast/rl33487.pdf</a>.

<sup>(4) &</sup>quot;ايران تتوقى الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين"، جريدة السفير، العدد 294 من 14 إلى 20 جانفي 2006، ص 15.

إرهابي بصورة مباشرة منذ 1986 بالرغم من أن التحقيق الأممي حول اغتيال الوزير الأول اللبناني الأسبق رفيق الحريري في فيفري 2005، مازال يبحث آليات التدخل السوري في عملية الاغتيال. (1)

وأبرز القوانين التي تجيز العقوبات الأمريكية على سوريا هو قانون "محاسبة سوريا" Syria Accountability Act الصادر في 12 ديسمبر 2003 في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، والذي يتضمن قائمة من العقوبات لعل أبرزها:

- حظر كل الصادرات باتجاه سوريا باستثناء المواد الغذائية والدوائية.
  - حظر كل العمليات التجارية والاستثمارات الأمريكية في سوريا.
    - منع أي حركة ملاحية مع سوريا.
    - تخفيض الاتصالات الدبلوماسية مع سوريا.
- فرض قيود على الدبلوماسيين السوريين المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا لبنان: بالنسبة للبنان فهو يعتبر المدخل لإطلاق "فوضى خلاقة" في سوريا، وقد وجد المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية السابقة أن لبنان يتميز بالعديد من وجوه الاستفادة كنقطة انطلاق نحو التغيير في المنطقة بتناقضاته البنيوية، وإمكانية اختراقه بسهولة عبر فتح خطوط على بعض الطوائف. كما أن لبنان يتمتع بميزة كبرى لناحية قدرته على تقبل أي تحرك ديمقراطي في الشرق الأوسط مدعوم أمريكيا، حيث أنه بالمقارنة مع مسارات الإصلاح السياسي في السعودية ومصر، فهي تعتبر مشاريع طويلة المدى مقارنة بتلك التي تتبناها القوى السياسية اللبنانية(1).

<sup>(1)</sup> Jeremy M.Sharp, Op.Cit,

<sup>(1)</sup> مخائيل عوض، مرجع سابق.

# المطلب الثالث: إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربية.

بحكم تدويل النزاع وأهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن نزاع الصحراء الغربية لم يعد إقليميا، مما جعل مواقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية محليا.

على هذا الأساس، تحاول الولايات المتحدة انتهاج "سياسة متزنة" تجاه المغرب والجزائر، رغم أن موقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية، وهنا تكمن نقطة الالتقاء الوحيدة بين السياستين الأمريكية والفرنسية في المغرب العربي. (2) حيث أن كل من واشنطن وباريس تشجعان الصحر اويين على القبول بحكم ذاتي واسع في إطار السيادة المغربية أو ما يعرف بـ "الحل الثالث"، وتعتبران أن انتصارا صحر اويا سيز عزع استقرار المغرب وعاهله محمد السادس، الذي تعتبر انه "محدثا" بمقدوره إدخال المملكة عهد الانفتاح الاقتصادي والسياسي. (3)

إلا أن الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية يعد معاكسا لرغبات الشعب الصحراوي القضية الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية يعد معاكسا لرغبات الشعب الصحراوي في "تقرير المصير" The Autonomy، حيث أن ما يعرف "بالحل الثالث" يشكل خرقا للقرارات الأممية ذات الصلة بالنزاع وعلى رأسها خطتي بيكر الأولى والثانية، واللتين تتفقان في كونهما تمزجان بين الحل السياسي والقانوني، بعد أن أثبتت الأمم المتحدة صعوبة تطبيق خطة التسوية القائمة على تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية لأجل تحديد الوضع النهائي، لاسيما أن

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطى للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 83.

<sup>&</sup>lt;sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 84.

عملية تحديد هوية الناخبين بناء على اتفاقية هيوستن لسنة 1997 قد توقفت في منتصف الطريق، بعدما تم تسجيل ما يزيد عن 130.000 طعن لدى لجان تحديد الهوية التابعة للمينورسو. (1)

وحسب السفير الأمريكي السابق لدى الجزائر روبرت فورد Ropert Ford فإنه:

"على جبهة البوليساريو والمغرب أن يناقشا مستقبل الحكم الذاتي "تحت السيادة المغربية"(2)

وخلال زيارتها لمنطقة المغرب العربي في سبتمبر 2008، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس Condoliza Rice من الرباط، بأن من مصلحة الولايات المتحدة تبني حل مقبول "ومتبادل" يرضي جميع الأطراف في إطار قضية الصحراء الغربية. (3)

لكن هذا الحل الأمريكي "المرجو" يقوم على إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب من خلال التسويق لمواقف تلتقي مع الرؤية المغربية لتسوية النزاع دون "إغضاب" الطرف الجزائري، وهو ما يؤشر عن "الذكاء الأمريكي" في كيفية التموقع بين قطبين مغاربيين تتنازعهما سبل البحث عن تسيد المنطقة.

يظهر هذا "الدور الأمريكي المرن" من خلال الاعتماد على المغرب "كدعامة للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، وهو الطرح الذي يتبناه العديد من الأكاديميين والكتاب المغاربة، مستندين في ذلك على عمق العلاقات التاريخية المغربية ـ الأمريكية على اعتبار أن

سلاطين "المغرب الأقصى" كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية قبل أزيد من قرنين<sup>(1)</sup>، وكذا من خلال التصاريح التي تتوالى على الرباط من طرف الإدارة الأمريكية دعما

أحمد بوذراع، "نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315، ماي 2005، ص 73.

<sup>(2)</sup> Abdenour Benantar, "What Role Does the USA Play in the Mediterranean», Op.Cit.

<sup>(3)</sup> Ibid

للعلاقات الثنائية بين البلدين، حيث صرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في نوفمبر 2003 بأن "الولايات المتحدة ستقوم باتخاذ العديد من الإجراءات المهمة لتقوية علاقاتها مع المملكة المغربية، وخاصة بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي والعسكري، وفي إطار مكافحة الإرهاب". (2)

فيما تتحدد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر وفقا لما يعرف في الأدبيات الإعلامية بالنرجسية السياسية القائمة على التوظيف الخارجي لعبارة "الجزائر دولة محورية"، وهي في الواقع عبارة قديمة ومفهوم يستعمل في الدراسات التكاملية الإقليمية، أخذت منذ السنوات الأخيرة بعدا استراتيجيا لما بدأ الأمريكيون باستخدامها لوصف بعض الدول في العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية، وفي حالة الجزائر فقد وصفت بالدولة المحورية من طرف روبرت شيس، ايميلي هيل وبول كينيدي في مقال نشر في مجلة فورين أفريز Foreign روبرت شيس، ايميلي هيل وبول كينيدي في مقال نشر في مجلة فورين أفريز Affairs إستراتيجيتها الشاملة، وتم تبني هذه العبارة ـ فيما بعد من طرف المسؤولين الأمريكيين ووظفوها في خطاباتهم لدى زياراتهم المغاربية، وتم تقبلها من طرف الجزائريين دون تدقيق أو تمحيص في معناها الخفي. (3)

إن المحورية التي تسعى الولايات المتحدة إلى توظيفها في إطار علاقاتها مع الجزائر في منطقة المغرب العربي يجعلها - ورغم انحيازها للمغرب في نزاع الصحراء الغربية - تقر باستحالة تسويته دون إشراك الجزائر، وهو ما يدل على أن الموقف الأمريكي المساند للمغرب ليس مطلقا، لأن الولايات المتحدة تقول بأنها لن تفرض أي حل على الأطراف المعنية وإن كانت

<sup>(1)</sup> عبد الاله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، <u>مجلة</u> المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000، ص 42.

<sup>(2)</sup> Smail Kouttroub, "La Politique Maghribine des Etats Unis" <a href="http://saharadumaroc.net/spage-aspprub=2&txt=78&parent1=1">http://saharadumaroc.net/spage-aspprub=2&txt=78&parent1=1</a>.

<sup>\*\*</sup> تعد إحدى أكبر منابر التعبير والتحليل وطرح السياسة بالنسبة للمؤسسة السياسية والأكاديمية للضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>(3)</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 61.

تضغط نحو حل نهائي للنزاع، لأن همها هو استقرار المنطقة مع حث كل من الجزائر والمغرب على الشروع في حوار ثنائي مباشر.

في هذا السياق قدمت إدارة بوش وعودا لكل من الجزائر وجبهة البوليساريو بأنه في حالة موافقتها على خطة بيكر الثانية فإنها ستعرض المشروع على مجلس الأمن، لكن تخوفها من الفيتو الفرنسي جعلها تتراجع وتؤيد الطرح المغربي للاستقلال الذاتي رغم ضبابيته. (1)

إن السعي الأمريكي لدفع الجزائر إلى التفاوض مباشرة مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية يمكن تفسيره بعوامل ثلاثة، أولها: أنه في حال قبول الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب، فإنها تقر صراحة بأنها طرف مباشر في النزاع، وهو ما ترفضه الدوائر السياسية في الجزائر. ثانيها: أن الشروع في مثل هذا الحوار الثنائي المباشر يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة، وبالتالي تحبيد كل القرارات الأممية بهذا الشأن وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بإخراج النزاع من دائرة تصفية الاستعمار واختزاله في خلاف ثنائي، وهو ما يترتب عليه إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك بالشرعية الأممية. وثالثها: هو أن دولا في مجلس الأمن يبدو وأنها يئست من إيجاد تسوية سلمية النزاع الصحراوي، لكنها لا تريد الإفصاح علانية عن رغبتها في سحب الملف من المنظمة الأممية، لأن الشرعية الأممية عن النزاع بقبولها الحوار المباشر مع المغرب دون أن يضر ذلك بالهيئة الأممية. (1)

إن الهدف الأمريكي من اللعب على وتر صراع الزعامة بين الجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية عبر بؤرة الصحراء الغربية، هو الإبقاء على الوضع القائم في المنطقة كما هو بما يخدم

<sup>(1)</sup> Yahia H. Zoubir, "Le Conflict du Sahara Occidental: Enjeux Regionalux et Internationaux", <a href="http://www.crie-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/art-yz.pdf">http://www.crie-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/art-yz.pdf</a>.

المصالح الأمريكية في المتوسط الغربي، من خلال تقديم كلا الطرفين لتنازلات لكسب ود واشنطن في إطار القضية الصحراوية.

### المطلب الرابع: التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط.

أضحت منطقة الساحل الإفريقي محل أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر لأهمية المنطقة استراتيجيا باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها المطل على البحر الأبيض المتوسط.

جغرافيا، يعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السينغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى اثيوبيا شرقا. وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنزوي تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف (2). CILSS

تتوسط منطقة الساحل الإفريقي كل من شمال القارة السمراء الذي يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهي كلها دول متوسطية، وما يعرف بدول جنوب الصحراء -Sub المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهي كلها دول متوسطية، وما يعرف بدول جنوب الصحراء -Sub Sahara Africa

لقد خضعت منطقة الساحل الإفريقي للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة الحيوية من بترول وأورانيوم ومعادن أخرى ثمينة. ورغم أسبقية التواجد العسكري والأمني الفرنسي في المنطقة بفضل السياسة الفرنسية ـ الإفريقية التي أرساها ديغول ثم جورج بومبيدو، فإن باريس بدأت تفقد خلال

<sup>(2)</sup> ظريف شاكر، البعد الأمنى الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 – 2010، ص 39. الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 – 2010، ص 39. Barry Buzan and Ole Weaver, Op.Cit, P 219.

التسعينيات مصالحها على خلفية التموقع الأمريكي الذي وظف نظرية ملئ الفراغ لـ كروكر، لضمان تواجد أكبر في مناطق نفوذ القوى التقليدية. (2)

وازداد اهتمام الولايات المتحدة بدول الساحل مع توظيف نظريات مثل الحروب اللامتوازية من قبل الجنرال ويسلي كلارك، والحروب ذات النطاق المحدود و القبلية الجديدة لـ جوزيف ناي، لتفسير الصراعات الجديدة على أساس أنها صراعات بين أطراف أقل حجما من الدول بأدوات غير تقليدية.

وقد برز ذلك جليا من خلال التدخل الأمريكي في الصومال والانسحاب عام 1994 تحت غطاء "نظرية السيادة" التي طورها زبينغيو بريجنسكي. وبعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998، تم ترسيخ التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي، على أساس أن المنطقة حلقة وصل وامتداد للجماعات الإسلامية المسلحة، ونقطة ترابط بين شبكات تجارة السلاح والتهريب والتقاطع الذي ظهر جليا ـ حسب التقديرات الغربية ـ بين هذه الشبكات. (1)

تشهد منطقة الساحل عددا من "الحركيات الأزموية" التي خلفت حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات وكذا الأسلحة. وبالنظر إلى أن هذه الدول "الساحلية" هي دول هشة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه

<sup>(2)</sup> حفيظ صواليلي، "الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، **جريدة الخبر**، الأحد 21 مارس 2010، العدد3600، ص 04.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه.

الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيو ـ استراتيجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. (2)

مع إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة، ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة مع تفعيل آليات للتعاون الأمني والاستخباراتي، وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "بان الساحل" ابتداء من 2004 الذي جمع هيئات الأركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي. ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية "سانتكوم" على اعتبار أن أي توتر عال، يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى دعم هذه الدول باقتراح تشكيل قيادة عسكرية افريقية "أفريكوم" وإقامة قاعدة المتذل السريع مدعمة بقوات الصفوة "دلتا" بجيبوتي، فضلا على تقديم الدعم المالي لبرنامج "بان ساحل" لتقويض نشاط القاعدة المتنامية، وتعيين مسؤول خاص ممثلا في العقيد فيكتور نيلسون بكتابة الدولة للدفاع مشرفا على البرنامج، وإيفاد الجنرال وولد نائب القائد السابق للقيادة الأمريكية بأوروبا إلى المنطقة. (1)

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط، يرجع إلى أهمية هذه المنطقة كنقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وهي كذلك الحزام الرابط بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، وهي منطقة تعرف الاكتشافات النفطية من السودان إلى موريطانيا، مع ما يعنيه النفط من أهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث تعتمد الولايات المتحدة على

<sup>(2)</sup> عزيز طواهر، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل"

http://www.djazairess.com/alahrar/17930.

<sup>(1)</sup> حفيظ صواليلي، مرجع سابق.

15% من وارداتها الطاقوية من افريقيا، وتسعى لأن يصل هذا الاعتماد إلى 25% في أقل من وسنوات وهذا ما يجعل هذه المنطقة ذات قيمة طاقوية وأمنية خاصة. (2)

<sup>(2)</sup> عزيز طواهر، مرجع سابق.

الفحل الثالث: أليات التدين الأمريكي في منطقة البدر الأبيض المتبوسط

### المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط.

ساهم التوسع الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، في تنويع آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دون إلغاء الأهمية المعتبرة للأداة العسكرية باعتبارها" الضامن المباشر" لمحافظة الولايات المتحدة على مكانتها الدولية، ومن ثم في المتوسط.

سندرس في هذا الإطار الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط، بصياغة واشنطن لمهام أمنية جديدة أصبحت منوطة بالأسطول السادس المختص متوسطيا كنظام دفاعي، في محاولة للتكيف مع المتغيرات الأمنية التي تشهدها المنطقة، وكذا السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي الذي يعتبر الذراع "العسكرية" الضاربة ضمن تحالف استراتيجي تقوده الولايات المتحدة.

### المطلب الأول: المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي.

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقى لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة، على اعتبار أنه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ على مكانتها الدولية، وبالتالى على مصالحها الاقتصادية.

وللتدليل على أهمية البعد العسكري في التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر خمسة أساطيل بحرية موزعة على بحار ومحيطات العالم بغرض التواجد المسبق في مسرح العمليات المفترض وتحقيق السيطرة الجوية والبحرية، هذه الأساطيل موزعة على النحو التالي:

- الأسطول الثاني Second Fleet: ومنطقة عمليات المحيط الأطلسي ومقر قيادته في نورفولك (أيسلندا).
- الأسطول الثالث Therd Fleet: ومنطقة عملياته المنطقة المركزية للمحيط الهادي ومقر قيادته في بيرل هاربر (هاواي).

- الأسطول الخامس Fifth Fleet: ومنطقة عملياته الخليج العربي ومقر قيادته المنامة (البحرين).
- الأسطول السابع Seventh Fleet: ومنطقة عملياته المنطقة الغربية للمحيط الهادى ومقر قيادته يوكاشا (اليابان).
- الأسطول السادسSixth Fleet: (\*) ومنطقة عملياته البحر الأبيض المتوسط ومقر قيادته في نابولي (ايطاليا). (1)

يعتبر الأسطول السادس الأمريكي، الدرع العسكرية الخاصة للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد وجد نفسه أمام وضع دولي جديد يحتم عليه أن ينتهج نهجا أمنيا يتماشى مع هذا الوضع، كما أنه يجسد التواجد البحري الأمريكي الدائم في منطقة المتوسط والبحر الأسود، كأساس ترتكز عليه الإستراتيجية الأمريكية في العالم ككل. (2)

إن المهام الأمنية التي أسندت إلى الأسطول السادس كما أوضحتها وزارة الدفاع الأمريكية، أكبر بكثير من تلك التي أوكلت إليه في فترة الحرب الباردة، حيث كانت مهامه الأمنية والعسكرية السابقة تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي، وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية والتجسس على الغواصات السوفياتية التي تعبر مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية، وأولها استمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر وبأسعار معقولة. (1)

http://www.cairn.info/load\_pdf ?ID\_Article=come\_040\_0125

<sup>(\*)</sup> على الرغم من أن قوام الأسطول السادس غير ثابت ويكون حسب ظروف الموقف السياسي والعسكري، إلا انه يتكون عموما من حوالي 40 سفينة بما فيها حاملات الطائرات والغواصات النووية، و 175 طائرة محمولة، وبقوة بشرية تعدادها حوالي 21000 فرد، ويتكون في العادة من 1 إلى 2 حاملة طائرات، 2 إلى 3 طرادات حاملة للصواريخ الموجهة، 20 مدمرة وفرقاطة حاملة للصواريخ الموجهة، 3 غواصات نووية بالإضافة إلى سفن التأمين، وطيران للاستطلاع والدورية المنطلقة من القواعد الجوية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وتتمثل القوة الرئيسية الضاربة في الحاملات وأجنحتها الجوية، والغواصات النووية والقوة البرلمانية المقررة بكلية مشاة البحرية.

http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t105-topi "المحة تاريخية عن الأسطول السادس الأمريكي" (1) Sami Makki, "la Strategie Americaine en Mediterranée",

إلا أن تغير شبكة العلاقات الدولية بامتداد آثارها إلى داخل الحوض المتوسطي، سمحت للدول الأوروبية بالإعلان عن رغبتها في إقامة وحدة سياسية بعد الوحدة الاقتصادية التي تحققت بموجب معاهدة روما 1958، إلى جانب محاولات بعض القوى المتوسطية التي تقودها فرنسا والتي دعت إلى إعطائها هامشا من التحرك الأمني والعسكري داخل حوض البحر المتوسط، بعد أن ارتأت هذه القوى أنه لم يعد هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية ما دامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها. بل إن الدول الأوروبية راحت تعلن عن مشروع رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه خطير تمثل في الدعوة إلى تشكيل قوات عن مشروع رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه خطير تمثل في الدعوة إلى تشكيل قوات عن تأسيس قوة دفاعية أوروبية مهمتها الإشراف على الأمن الأوروبي وهو ما اعتبرته واشنطن إجراءا يهدد مصالحها في المنطقة. (2)

وفي إطار التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المتوسط والرؤية الأمريكية لإمكانية تهديد مصالحها في المنطقة من طرف الدول الأوروبية، بادرت الإدارة الأمريكية إلى وضع برنامج عمل عاجل أوكل إلى الأسطول السادس المرابط في حوض البحر الأبيض المتوسط، (3) ليتواجد في أهم المواقع الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات الأوروبية في المنطقة، وعلى هذا الأساس عهد إلى الأسطول السادس الأمريكي بعد الحرب الباردة بالمهام التالية:

1. ضمان عبور الناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط: جاء في بيان للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter بأن منطقة الخليج التابعة جيو استراتيجيا لمنطقة الشرق الأوسط والمتوسط، تدخل ضمن نطاق الأمن القومي لدول التحالف الأطلسي، وهو الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج والمصالح الأمريكية هناك(1). كما أوضح السكرتير

 $<sup>^{(2)}</sup>$  خير الدين العايب، مرجع سابق.

<sup>(3)</sup> Jaquess Huntzinger, "La Mediterranée d'une Rive à l'autre", <a href="http://www.Ladocumentationfrançaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367\_EX.pdf">http://www.Ladocumentationfrançaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367\_EX.pdf</a> محذوب وآخرون، الإمبر اطورية الأمريكية، الجزء الثالث، مصر، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001 ص 83.

المساعد لشؤون الشرق الأدنى ادوارد ديجرجين بأن: "الأهمية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية في الخليج ليست بحاجة إلى توضيح، لأن هذه المنطقة وبكل بساطة تشكل 65 % من الاحتياجات المعروفة من النفط". (2)

لقد جعلت الحساسية المفرطة التي توليها الولايات المتحدة لعامل النفط الذي يعتبر مصدرا حيويا لاقتصادها، هذه الأخيرة تتخوف من إمكانية لجوء بعض القوى القريبة من المنطقة إلى المساس بهذه المادة، خاصة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية التي كانت فرصة للولايات المتحدة لتبسط سيطرتها المباشرة على آبار نفط الشرق الأوسط، بحجة إبقاء خطر احتمال عودة العراق إلى تهديداته لدول الخليج، أو أن يكون التهديد من إيران التي تسعى جاهدة في طلب إشراكها في النظام الأمني الجديد الذي أنشأته دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا الذي سمي باتفاق دمشق سنة 1992. (3)

ومن هنا كانت مهمة الأسطول السادس الأمريكي مهمة أمنية بالأساس، إذ أنه يبقى سندا رئيسيا للناقلات النفطية الأمريكية التي تعبر مضايق البحر الأبيض المتوسط، خاصة قناة السويس أو مضيقي البوسفور والدردنيل، أو البحر الأسود حيث يتواجد الأسطول الروسي والأسطول الأوكراني. فالأسطول السادس يضمن وصول النفط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر، ذلك أن واشنطن ما تزال تضع في حساباتها الإستراتيجية إمكانية لجوء الدول العربية المصدرة للنفط إلى إيقاف التصدير في حال تدهور الوضع الأمني في

منطقة الشرق الأوسط كما حدث في أكتوبر 1973 ضمن ما يعرف بالحظر النفطي العربي. (1)

<sup>(2)</sup> لزهر عبابسة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومسألة أمن الخليج، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1996 – 1997، ص 12.

<sup>(3)</sup> خير الدين العايب، مرجع سابق.

<sup>(1)</sup> السيد أمين شلبي، "هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربية، مصر، مطبعة جامعة الدول العربية، العدد 109، 2002، ص 27.

. مراقبة تحركات القوى النووية فرنسا، روسيا وأوكرانيا: حيث يواجه الأسطول السادس الأمريكي الكثير من التحديات الأمنية الجديدة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وحتى من دول خارج الحوض تسعى إلى أن يكون لها دور للمشاركة في بناء أمنه.

فبعد توحيد الألمانيتين مباشرة ومع بداية ظهور ملامح أوروبا الموحدة في إطار سياسي كونفيدرالى بموجب معاهدة ماستريخت 7 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، رأت بعض الدول المتوسطية أن الواقع الدولي يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية داخل الحوض المتوسطى، وعلى رأسها فرنسا التي تبقى الدولة النووية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط، وتزامن ذلك مع استعادة ألمانيا لحقوقها الاقتصادية والعسكرية داخل أوروبا، والذي فسر من طرف فرنسا على أنه تهديد محتمل لمصالحها داخل أوروبا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه وبصورة عكسية دفع فرنسا إلى تكثيف جهودها تجاه ألمانيا لتأسيس قوة عسكرية مشتركة داخل الحوض المتوسطى، لتكون أكبر قوة متحدية للأسطول الأمريكي. (2)

وقد فسر هذا السلوك العسكري لباريس وبراين أمريكيا، على أنه يتنافي مع مصالح واشنطن المرتبطة دوما بالمصلحة الأوروبية، وهي قادرة على ضمان الأمن الاستراتيجي لأوروبا الذي لا يزال مهددا من قبل روسيا التي بالرغم من كل الضغوط الأمريكية والأوروبية للكشف عن أنظمتها العسكرية، إلا أنها لا تزال ترفض كشف كل مخزونها النووي.

كما عملت الولايات المتحدة على معارضة دعوات الدول الأوروبية المتوسطية لتأسيس نظام أمنى متوسطى يتشكل من قوات للرد والتدخل السريع، وأنظمة أمنية للتجسس على القوات العسكرية الأمريكية في المتوسط<sup>(1)</sup>، وهو ما يؤثر على الرغبة الأمريكية في محاولة السيطرة عسكريا على الحوض المتوسطى، أو على الأقل الجزء الشرقي منه بتحيييد إمكانية قيام نظام أمني أوروبي مستقل عن الرؤية الأمريكية الإستراتيجية للمتوسط.

<sup>(2)</sup> خير الدين العايب، مرجع سابق.

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 125.

من هذا المنطلق، سارعت وزارة الدفاع الأمريكية خوفا على مصالحها العسكرية في المنطقة إلى تطوير قدرات الأسطول السادس بإدخال أجهزة جد متطورة عليه (\*)، وأجهزة للرصد العسكري والتشويش على الرادارات المثبتة على حاملات الطائرات للدول الأوروبية المتوسطية فرنسا وايطاليا واسبانيا. (2)

وأمام إصرار روسيا على عدم الإفصاح عن برنامجها النووي، أعطيت توجيهات للأسطول الأمريكي كي يبقى حذرا في مراقبة تحركات الأسطول الروسي والأسطول الأوكراني، هذا الأخير يشكل تهديدا لأمن دول الحوض المتوسطي على اعتبار أن أوكرانيا تقع في موقع جغرافي استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، كما أنها ورثت ترسانة نووية وأسطولا عسكريا ونوويا من الاتحاد السوفياتي سابقا، لذلك يسعى كل من الأسطول الروسي والأوكراني إلى فرض وجودهما في عرض البحر الأسود الذي يعد امتدادا طبيعيا وجغرافيا لحوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى هذا الأساس يتبنى الأسطول السادس العديد من الخطط التي تستهدف إمكانية نقل عملياته العسكرية من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود، علما أن البحر الأسود يتميز بعمق استراتيجي فريد عسكريا، حيث يمكن لأي بارجة حربية تتمركز على مدخله أن تراقب المجال العسكري في كل من المدن الروسية ودول المنطقة المتوسطية. (1)

انطلاقا من المنافسة العسكرية للقوى الكبرى على الحوض المتوسطي وإن كانت غير معلنة، فإنها قائمة واقعيا، مسقطة بذلك مقولة بأن الوجود العسكري الدائم للدول الأوروبية المتوسطية والولايات المتحدة الأمريكية في الحوض هو من أجل تحقيق أمن المنطقة، ذلك أن الأساطيل الحربية التي تجوب عرض البحر تحمل أسلحة نووية فتاكة، فكل من الأسطول الأمريكي السادس، والأساطيل الفرنسية والاسبانية والايطالية والروسية تتسابق على إجراء مناورات بحرية دون مراعاة أن يشكل ذلك تهديدا للأمن المتوسطى.

<sup>(\*) -</sup> دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأسطول السادس بفرقاطات حربية تتميز بالسرعة والدقة في التصويب، علما أن الأسطول السادس مجهز بأحدث الصواريخ بحر - جو وبحر - ارض التي بإمكانها إصابة أهداف بدقة كبيرة داخل الحوض المتوسطى، متفوقة بذلك على كل دول حوض المتوسط من هذه الناحية.

<sup>(2)</sup> خير ألدين العايب، مرجع سابق.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> المرجع نفسه.

3. مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع المتدادها إلى دول مجاورة: لقد ازدادت حدة النزاعات الداخلية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي ترجع جل أسبابها إلى مشكلة تعدد القوميات التي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية، حيث وجدت نفسها أمام وضع استثنائي صعب يحتم عليها إما البقاء ضمن اتحاد سياسي، وإما الانفصال ككيانات مستقلة مثلما حدث في يوغوسلافيا<sup>(2)</sup>. وقد أدى رفض الصرب لكل الصيغ السلمية التي جاءت من المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، إلى ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لضغوطات سياسية ودبلوماسية على صرب البوسنة الإيقاف عملياتهم العسكرية على مسلمي البوسنة والهرسك، وهنا لعب الأسطول السادس دورا أمنيا كبيرا، إذ كان يراقب عن كثب تطورات النزاع العرقي، وقام بتجهيز خطط عسكرية وملياتية تأهبا المتدخل السريع في حالة تطور الوضع الأمني الداخلي في البوسنة والهرسك، وامتد إلى الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى. كما لعب الأسطول السادس دورا كبيرا بمساعدته قوات الحلف الأطلسي عندما وجه ضربات عسكرية ضد أهداف صربية، حيث كان يتولى عملية التنسيق الأمني والاستخباراتي طيلة فترة العمليات العسكرية الأطلسية في إقليم عملية التنسيق الأمني والاستخباراتي طيلة فترة العمليات العسكرية الأطلسية في إقليم

وأسندت للأسطول السادس أيضا مهام تتعلق بمراقبة النزاع بين تركيا واليونان وقبرص حتى لا يصل إلى درجة المواجهة المسلحة، وذلك باستخدامه الردع والضغط العسكري على طرفي النزاع لتمرير الحلول الدبلوماسية. (2)

## المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.

تختلف مهام حلف شمال الأطلسي كنظام دفاعي عن مهام الأسطول السادس الأمريكي، الا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافهما الإستراتيجية الكبرى وعلى رأسها تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويتضح ذلك من

<sup>(2)</sup> شفيق المصري، "الأطلسي والمعادلات الجديدة"، **مجلة شؤون الأوسط**، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 82، افريل 1999، ص 17.

<sup>(1)</sup> خير الدين العايب، مرجع سابق.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> المرجع نفسه.

خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية.

على الرغم من قلق بعض الدول الأوروبية من مخاطر وتحديات أمنية قادمة من مناطق "شبه إقليمية" في الفضاء المتوسطي، كتلك التي تخشاها اسبانيا من منطقة غرب المتوسط، أو اليطاليا من البلقان، أو اليونان من منطقة خلافاتها مع تركيا، فإن هذه التجزئة شبه الإقليمية لحوض المتوسط لا تبطل النظرة الشاملة لحلف شمال الأطلسي إلى طبيعة الواقع الأمني في المتوسط. ومع أن الولايات المتحدة تؤكد في رؤيتها للأمن على الجانب العسكري المتمثل في إمكانية حيازة دول متوسطية لأسلحة الدمار الشامل. ففي الوقت الذي يرجح عند الأوروبيين المنظور غير العسكري للأمن، فإن حلف شمال الأطلسي يرى المتوسط على أنه الإقليم الأكثر ترشحا لعرض التحديات وخلق المخاطر المباشرة وغير المباشرة لمصالح الحلف، ويفهم من التجزئة الأولويات. (1)

لقد أفضت المدركات الأمنية الجديدة التي يمثلها المتوسط مرتكزة بذلك على التهديدات والهواجس القادمة من القوس الجنوبي للمتوسط في اتجاه دول جنوب أوروبا والتي تحمل طبيعة غير عسكرية مباشرة، وفي مقدمة هذه الهواجس والتهديدات احتمال حيازة عدد من دول المتوسط للتقنية المتطورة عسكريا، وأسلحة الدمار الشامل والقابلية الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى (2)، أفضت إلى أن يقيم حلف شمال الأطلسي نظرته إلى الأمن ومن ثم التفكير في إعداد إستراتيجية جديدة تتواءم مع معطيات البيئة الأمنية المتوسطية من جهة، والبيئة الأمنية الأوروبية من جهة أخرى، وبالتالي إدخال تحويرات على الافتراضات والاستراتيجيات.

<sup>(1)</sup> كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، ليبيا، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، 2003، ص 259. Emr ye Bagdagul Ormanci, "Mediterranean Security Concerns and NATO's Mediterranean Dialogue". <a href="http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pdf">http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pdf</a>

فعلى صعيد الأمن المتوسطي، يعتقد حلف شمال الأطلسي ـ خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القوة الأساسية داخل الحلف ـ أن حيازة دول عربية أو إيران لأسلحة ذات تقنية متقدمة أو أسلحة دمار شامل، أو صواريخ ذات المدى المتوسط والبعيد، ستكون مصدر تهديد للمصالح الأطلسية عسكريا، ففي حالة حدوث توتر عالي المستوى، قد ترجح هذه الدول خيار عرض القوة العسكرية فتصعد حالة الأزمة، وهو الأمر الذي قد لا يجد حلف شمال الأطلسي الرد الكافي عليه، إذ ليس من المستبعد أن يخفق الأطراف الأطلسيون في مواجهتهم مع القوى المتوسطية غير الأوروبية ، عندها قد تجد الولايات المتحدة نفسها في عمليات سياسية وربما عسكرية تقودها منفردة أو مدعومة بعدد قليل من الأطراف الأطلسية. (3)

إن إعادة هيكلة البنى العسكرية للحلف الأطلسي تسير باتجاه التنسيق بينه وبين اتحاد أوروبا الغربية، مما يسمح للقوات الأطلسية بالتدخل "خارج المنطقة" تحت لواء الاتحاد، كما يتضح من فحوى البنى العسكرية الأطلسية الجديدة. (1)

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: ما المقصود بالتدخل "خارج المنطقة"، ولما التركيز على اتحاد أوروبا الغربية في إمكانية تبني أي تدخل عسكري أطلسي خارج المنطقة؟

يقصد بإشكالية "خارج المنطقة" Out of Area عدم استخدام قوات الحلف خارج حدود صلاحياته القانونية الجغرافية، والتي تنسحب أساسا إلى الدفاع عن تراب الدول الأعضاء في الحلف كما توضحه المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي، حيث أنه ومنذ تأسيس الحلف الأطلسي اتسم تصوره الاستراتيجي بالتمييز بين عمليات "المنطقة" "In Area" وعمليات خارج المنطقة، وقد استمر هذا التمييز طوال الحرب الباردة لكنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي أصبح غامضا ومبهما، لذا يتوجب على الحلف إعادة النظر في تحديده خصوصا

<sup>(3)</sup> هاشم كاظم نعمة، مرجع سابق، ص 264.

<sup>(1)</sup> عبد النور بن عنتر، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 47، ديسمبر 1995، ص 97.

وأن أغلبية الأزمات - حسب التصور الغربي - ستكون في أقاليم جغرافية توجد خارج المنطقة. (2)

كما ساهمت حرب الخليج الثانية في بعث مناقشات حادة حول إشكالية العمليات العسكرية الأطلسية "خارج المنطقة"، حيث أظهرت هذه الحرب القصور القانوني الذي شاب تحركات حلف شمال الأطلسي تجاه هذه الحرب حول إمكانية تدخله عسكريا، على اعتبار أن ذلك يناقض ميثاقه. ولحل هذا الإشكال، تقترح أوساط أوروبية - أطلسية أن يكون اتحاد أوروبا الغربية (\*)، الذي يشكل النواة الصلبة للدفاع الأوروبي، "الوسيط العسكري- القانوني" بين حلف الأطلسي وعمليات "خارج المنطقة"، حيث يسود اتفاق عام على أن اتحاد أوروبا الغربية سوف يشكل الرابط المؤسساتي Institutional Link بين أوروبا الموحدة والحلف الأطلسي، خصوصا أن أعضاءه هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي. (1)

لقد ساهمت البيئة الأمنية المتوسطية في إضفاء نوع من المرونة Flexibility على الإدراك الأطلسي والأوروبي للأبعاد العسكرية التقليدية للأمن، وذلك من خلال تجديد المفهوم الإستراتيجي" في إعلان السياسي للأمن في البيئة الأمنية الأوروبية كما نص عليه "المفهوم الاستراتيجي" في إعلان روما 1991، الذي كان في جوهره يرعى الآفاق العسكرية ويشدد على إستراتيجية الردع النووي Strategic Balance والتوازن الاستراتيجي في أوروبا، وقابلية الاستجابة المرنة للمخاطر والتهديدات.

وإذا كان حلف شمال الأطلسي قد استطاع أن يعرض مواقف متقاربة في نظرته إلى الخطر العسكري في أوروبا بعد الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة كانت الأكثر إصرارا على أن الفضاء المتوسطي لا يمثل تهديدات غير عسكرية فحسب، بل ثمة احتمالات أن يصبح الفضاء الأمنى المتوسطي مصدر التهديدات عسكرية مباشرة من دول الجنوب، ويراد بها في

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 96.

<sup>(\*)</sup> اتحاد أوروبا الغربية WEU تم إنشاؤه بموجب اتفاقية باريس في 1954/10/22 بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا ودول البينيلوكس، وأعيد تنشيط هذه الهيئة عام 1984 بمبادرة فرنسية ثم انضمت إليها كل من اسبانيا، البرتغال واليونان، ونصت اتفاقية ماستريخت حول الوحدة الأوروبية على أن يكون هذا الاتحاد الركيزة الأوروبية داخل الحلف الأطلسي.

<sup>(1)</sup> François Heisbourg, "The Future of the Atlantic Alliance: whither NATO", the Whashington Quarterly, USA, Whashington, Vol 15, N 02, Spring 2002, P 134.

الرؤية الأمريكية الأقطار العربية، وقد نشأت هذه النظرة السياسية للمتوسط بصفة عامة والدول الغربية على وجه الخصوص، ليس لاعتبارات أمنية أوروبية مباشرة، ولا أطلسية أيضا، وإنما لتقديرات المصلحة الأمريكية المباشرة (2)، القائمة على عدة اعتبارات أبرزها:

أولا: لكي لا يبقى البحر الأبيض المتوسط "المياه الخلفية" لحلف شمال الأطلسي كما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، وبالتالي تتناقص أهميته الإستراتيجية أطلسيا في أعين الأوروبيين، فإن التأكيد على أن المتوسط يمكن أن يصبح مكمنا لتهديدات عسكرية، سيعزز

موقف دعاة الحفاظ على الحلف تزامنا مع بداية ضعف مدركات الأمن بهواجسه العسكرية المباشرة عالميا وإقليميا. (1)

ثانيا: ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في تغيير الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث أبرزت الهجمات تطورات جوهرية ومهمة في المقاربة الأمريكية على مستوى السياسة الخارجية، تجسد محورها في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد في مأمن من الاستهداف بهجمات إرهابية تتعدى إشراف "الدول المارقة"، كما شعرت واشنطن بأن مكاسب السياسة الأمريكية في ظل التوجهات الأحادية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة قد تراجعت بعد الهجمات، وأنه لا بد من وضع إستراتيجية جديدة للعمل على استرجاع "الهيبة الأمريكية المضروبة في الصميم"، وتحقيق الانتقام من الإرهابيين والدول التي تحيطهم بالدعم وذلك بقيادة حلف دولي لمحاربة "الإرهاب"(\*)، وهو ما جسده التوجه الجديد للإدارة الأمريكية بزعامة الرئيس السابق جورج بوش الابن في إطار ما يعرف بـ "مبدأ بوش" Bush المشرعن إمكانية التدخل العسكري الأمريكي في أي منطقة من العالم.

<sup>(2)</sup> كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 270 – 271.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 271.

<sup>(\*)</sup> تطرح هنا مسألة الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي، وذلك في غياب توصيف عالمي دقيق لظاهرة الإرهاب انطلاقا من تبني كل حضارة لمفهوم يتماشى ومنظومتها الفكرية والإيديولوجية، ويظهر التصادم واضحا بين الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة والتي تصنف غالبية حركات المقاومة في خانة "الإرهابية"، والحضارة الإسلامية التي ترى بضرورة الفصل بين الإرهاب والمقاومة.

<sup>(2)</sup> هيثم مزاحم، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 ايلول"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الاستر اتبجية، العدد 107، صيف 2002، ص 175.

وساهمت هذه الأحداث في كسب حلف شمال الأطلسي فرصة إضافية جديدة بتوسعه الذي يوصف "بالدوي الكبير" في 2004/03/29، أين قامت مجموعة من دول أوروبا الوسطى للغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا بإيداع الحكومة الأمريكية وثائق انضمامها، والى جانب التحول الذي شهده الحلف وعملياته الجديدة، ازدادت أهمية مستقبل الشراكة من أجل السلام "Partenarship for Peace". (3)

إلا أن العقبة الرئيسية التي تواجه تحديد دور حلف شمال الأطلسي هي انعدام إستراتيجية أورو- أطلسية واضحة ومتناغمة وبعيدة المدى، لاستبدال مفاهيم الحرب الباردة التي باتت من الماضي تزامنا مع صعود أقوى لتحديات القرن الحادي والعشرين - خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر - على رأسها الإرهاب، الدول الضعيفة أو الفاشلة، انتشار أسلحة الدمار الشامل. (1) وقد سعت الولايات المتحدة عبر هذه المؤشرات، إلى توظيفها لتقريب وجهات النظر داخل حلف الأطلسي خاصة بعد الأحداث، ولشر عنة إمكانية تدخلها في مناطق كانت لوقت قريب تحت النفوذ الأوروبي مثل المتوسط، وبالتالي استخدام حلف شمال الأطلسي كذراع عسكري محتمل، مع توزيع مهامه "خارج المنطقة" حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، وتعزيزا للتعاون العبر أطلسي الذي يشهد مناقشات حادة داخل أروقة الحلف بين الولايات المتحدة وأوروبا. (2)

ثالثا: إن تأكيد الأبعاد غير العسكرية لبيئة الأمن الجديدة في الحوض المتوسطي، يمكن أن يؤدي إلى توزيع مدركات هواجس الأمن للحلف الأطلسي، من حيث الطبيعة والأولويات والسياسات والاستراتيجيات على درجات مختلفة بين الأطلسيين، وهو الأمر الذي سيضعف دور الولايات المتحدة في تحديد تلك الهواجس. فالنظرة الأوروبية إلى الأمن في المتوسط ستمثل التوجه إلى "أوروبة الأمن الأطلسي"، وإذا كانت الدول الأوروبية ـ خاصة فرنسا رغم تميز مواقفها قد انصاعت إلى الضغوط الأمريكية في سياسة التوسع نحو الشرق، فإن الولايات المتحدة تدرك جيدا أن الدول الأوروبية ستكون في الفضاء المتوسطى ـ خاصة دول

<sup>(3)</sup> بال دانواي وآخرون، "الأمن والمؤسسات الاوروأطلسية"، عن كتاب التسلح ونوع السلاح والأمن الدولي"، السويد، ستوكهولم،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2005، ص136.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 136.

<sup>(2)</sup> Serge Sur, "Quelle Politique Transatlantique de Securité? Un Dialogue Euro- Americain", <a href="http://www.diplomtie.gouv.fr/thematiques-830/etudes.../fd001275">http://www.diplomtie.gouv.fr/thematiques-830/etudes.../fd001275</a>

جنوب أوروبا التي قد تستجيب إلى ريادة فرنسية - أكثر حرصا على أن يكون الأمن في المتوسط أقرب إلى مدركاتها وهو اجسها، نظر اللعديد من الاعتبارات التاريخية والجغرافية. (3)

لتبديد هذا التقارب الأوروبي ومحاولة التموقع متوسطيا، دفعت الولايات المتحدة في اتجاه التأكيد على أن الأمن في الفضاء المتوسطي يمثل بداية الأمن الأطلسي - الأوروبي، وهذا الموقف ما هو سوى تبرير لمراقبة منطقة البحر الأبيض المتوسط عسكريا، حفاظا على دور أمريكي فاعل من خلال الربط الوثيق بين فضاء الأمن الأطلسي - الأوروبي في الجملة، وفضاء الأمن المتوسطي على وجه الخصوص بمدركات آفاق الأمن العسكرية.

رابعا: إن المصالح الإستراتيجية الأمريكية في شرق المتوسط والمتمثلة أساسا في الحفاظ على أمن إسرائيل في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تدفع بالتأكيد على المعاني الأمنية العسكرية، وذلك لكي لا تطغى المضامين الأمنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي هي أقرب إلى التصور الأوروبي، حيث أن إذكاء المضمون العسكري لهواجس الأمن سيجعل من الوجود العسكري الأمريكي في المتوسط سببا للمطالبة بضرورة الربط بين الأمنين الأطلسي والمتوسطي، (2) من خلال رباط الأمن في المتوسط، وبذلك يصبح الأمن المتوسطي بمظلته الأطلسية جبهة أمنية واسعة يساهم فيها الأوروبيون خدمة لأمن إسرائيل. (3)

وانطلاقا ومن هذه الاعتبارات، استطاعت الولايات المتحدة أن تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال إقرارها للسياسة الجديدة للحلف الأطلسي، إذ أنها أعطت لنفسها الحق في التدخل العسكري خارج المجال الحيوي الذي كانت تعتبره مجالها التقليدي، وهو مفهوم عسكري للأمن، حاولت الولايات المتحدة عبره الاصطباغ بمفهوم سياسي عبر حلف الأطلسي، جسده الحوار الأطلسي المتوسطي الذي سيكون المبحث الثاني مسرحا له.

<sup>(3)</sup> كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 272.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 271.

<sup>(2)</sup> Astrid B Boining, "Multilateral Security in the mediteranean post cold war: NATO's mediterranean dialogue and the eauromed parrtnership". <a href="http://www.sagepub.com/">http://www.sagepub.com/</a>

# المبحث الثاني: المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط.

بعد تراجع الهدف الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي في تأمين حدود أعضائه من أي عدوان عسكري محتمل وفقا للمادة الخامسة من المعاهدة التأسيسية، بادر الحلف إلى تبني سياسات أكثر "مرونة" بهدف إشاعة الأمن والاستقرار في أوروبا وما جاورها، نظرا لتغير بنية التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية بعد الحرب الباردة، على أن تكون هذه السياسات متناسبة مع الدور العسكري للحلف، حيث أطلق مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي التي سنحاول من خلالها استقراء الأبعاد السياسية. كما سندرس موقع دول جنوب المتوسط من استراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط كآلية سياسية استخدمتها واشنطن لتعظيم مكانتها في منطقة المتوسط.

# المطلب الأول: الخلفيات السياسية للحوار الأطلسى - المتوسطى.

يجسد حلف شمال الأطلسي الصلة الأطلسية التي تربط أوروبا بأمريكا الشمالية ضمن تحالف دفاعي وأمني فريد من نوعه، أين يبقى الهدف الرئيسي والدائم للحلف كما تم تحديده في معاهدة واشنطن، الحفاظ على حرية وأمن كافة أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية. ولما كان الحلف الذراع العسكري الضارب بقوة أيام الحرب الباردة، فإنه قد شهد مناقشة لمهامه وعلاقته مع دول جنوب أوروبا المتوسطية في محاولة للتقليل من صبغته العسكرية وسعيا للتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة في المتوسط ضمن جدلية "الدفع الأوروبي نحو المزيد من الاستقلالية، وسعى أمريكي نحو المزيد من التدخل".

وبغض النظر عن الخلافات الحاصلة داخل حلف شمال الأطلسي حول سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جهاز صنع القرار، فإن الحلف قد عرف تغييرا في إستراتيجيته لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة في البيئة الأمنية العالمية التي يشكل المتوسط أحد أضلاعها، حيث أن الهدف "العسكري المقدس" للحلف في الدفاع عن أراضي أعضائه ضد أي هجوم عسكري محتمل قد تراجع، وحل محله مفهوم أوسع يتمحور حول إشاعة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء أوروبا وما جاورها، لتأخذ منطقة جنوب المتوسط جزءا معتبرا

من التوجهات الجديدة للحلف. ففي الوقت الذي غلبت فيه الأبعاد الأمنية العسكرية على حركة التوسع الأطلسية نحو الشرق، كانت الحركة باتجاه الجنوب، سياسية الأبعاد أكثر منها عسكرية .(1)

وتجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت على الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فعل الحلف الأطلسي المادة الخامسة من معاهدته والمتعلقة باعتبار أن "أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدوانا على بقية الأعضاء"، وبتفعيل هذه المادة بات واضحا أن الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات ورغبات واشنطن التي أعلنتها من خلال إستراتيجية "مكافحة الإرهاب العالمي"، وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي وآلية الانتقال الإستراتيجية من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسيوي نحو أفغانستان ثم الشرق الأوسط. (2) ومرد هذا التجاوب التلقائي والسريع مع واشنطن إلى الثقل الاستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن أدوار عسكرية وسياسية جديدة على الساحة العالمية. (3)

إلا أن هذا التوافق "الظاهري" داخل أروقة الحلف كان يخفي انشقاقات وتباينات في الرؤى بين أعضائه ، حيث قادت الولايات المتحدة بعد ملاحظتها لاهتمام الدول الأوروبية المتوسطية المتزايد بحوض البحر الأبيض المتوسط، إلى المسارعة في تأييد طرح الحلف لمشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية مع الدول غير الأعضاء فيه، يتمثل في الحوار الأطلسي المتوسطي الذي بادر مجلس شمال الأطلسي NAC في طرحه بداية من عام 1994، بمبادرة من ايطاليا واسبانيا في إطار ما يعرف بـ "شراكة من أجل السلام في المتوسط". إلا أن الخطة الأولية تم خفضها إلى الحد الأدنى بعد نقاشات أطلسية داخلية، حيث

أن خافيير سولانا، "حوار الأطلنطي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، عن كتاب: سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرين هل يكون أمريكيا، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2002، ص 192.

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر وآخرون، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية، <a href="http:/www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1\_51.pdf">http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1\_51.pdf</a>

أقصى التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج، كما استبعدت الجزائر من الحوار رغم سعي اسبانيا وايطاليا إلى إشراكها. (1)

وتظهر رغبة الحلف في إقامة حوار مع دول جنوب المتوسط أهمية هذا الأخير "كضامن" للأمن الأوروبي<sup>(2)</sup>، وعلى هذا الأساس باشر الحلف في ديسمبر 1994 سلسلة من المشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني، وفي فيفري 1995 بدأ الحوار مع مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم انضمت إليه الأردن فموريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأطلسي ـ المتوسطي<sup>(3)</sup>، أما الجزائر فقد "تغيبت وغيبت" عن هذا الحوار نظرا للاعتبارات التالية:

أولا: الأزمة الداخلية للبلاد ورغبة الحكومة آنذاك في تفادي مشاورات مع الحلف الأطلسي لألا تفسر داخليا كتدخل في شؤون البلاد.

ثانيا: رغبة الحلف في عدم إجراء اتصالات علنية مع الجزائر، نظرا لعدم اتضاح أمورها السياسية داخليا.

ثالثا وأهمها: الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، مما حال دون انتهاج سياسة موحدة تجاه الجزائر. (4)

ويبدو أن التقارب بين الجزائر والحلف والذي توج بانضمام الجزائر إلى الحوار في مارس 2000، كان هندسة أمريكية بامتياز. (5) أما فيما يتعلق بليبيا وسوريا، فقد كان هناك إجماع داخل الحلف على إقصائهما من الحوار، نظرا لدعمهما حسب النظرة الأمريكية والغربية ـ للإرهاب، فليبيا التي تم تصنيفها من طرف الولايات المتحدة كدولة مارقة Rogue، حاولت جاهدة الانضمام إلى الحوار بعد التقارب الذي شهدته مع الدول الغربية في State

<sup>(1)</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 66.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> Abdenour Benantar, "NATO Maghreb and Europe", <u>Mediterranean Politics</u>, ROUTLEDGE, USA, New York, Vol 11, July 2006, P 169.

<sup>(3)</sup> Ibid, PP 169 – 170.

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 166. (4)
Abdenour Benantar, "NATO Maghreb and Europe", Op.Cit, P 170.

إطار تسوية ملف لوكربي، وأدى ذلك إلى تقديمها للعديد من التنازلات لعل أبرزها التخلي عن برنامجها النووي بعد الغزو الأمريكي للعراق، وأقصى ما حصلته مقابل ذلك، موافقة الولايات المتحدة في جويلية 2005 على انضمام ليبيا إلى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية " Middle المتحدة في جويلية كان على انضمام ليبيا إلى النسبة لسوريا ولبنان، فإن عدم ضمهما إلى الحوار كان بسبب ارتباطهما الاستراتيجي بقضايا الشرق الأوسط، ومسألة الأسلحة الكيميائية بالنسبة لسوريا. (1)

يعد الحوار الأطلسي المتوسطي عنصرا مكملا لتكيف حلف شمال الأطلسي مع بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة، وتتلخص أهدافه العامة في:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أي تصورات خاطئة عن الحلف لدى دول الجوار. (<sup>2)</sup>

أما فيما يخص المبادئ الرئيسية، فقد أدى نجاح إطلاق الحوار إلى قيامه على أساس أربعة مبادئ:

المبدأ الأول: تدرجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون، وهذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام مثل: الأردن في 1995، والجزائر في مارس 2000.

المبدأ الثاني: ثنائية الحوار في المقام الأول (الناتو +1)، وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي الا انه قد يسمح بعقد اجتماعات متعددة الأطراف على أساس منتظم (الناتو +7).

المبدأ الثالث: يتعامل حلف شمال الأطلسي "نظريا" مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي، وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه دورا كبيرا في إنجاح إطلاق الحوار وما

<sup>(1)</sup> Ibid, P 170.

<sup>(2)</sup> نبيل شبيب، " الأطلسي ـ المتوسطي... حوار تائه"،

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=articlea-crcid=1169972846104&pagename=zone-arabic-news%2fnwllayout.

أعقب ذلك من تطويره، وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم التفاضل الذاتي، وقد يكون ذلك من خلال برامج التعاون الفردية.

المبدأ الرابع: استكمال وتعزيز الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل، مثل عملية برشلونة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE. (1)

إن الهدف الرئيسي من وراء الحوار "أمريكيا"، وعلى المستوى السياسي يتمثل في تعظيم إمكانية الولايات المتحدة على أداء دور مركزي ومهيمن على منطقة المتوسط، وذلك نابع من الإدراك الأمريكي بحتمية مواجهة خيار التورط في مهمة التعامل مع أي نزاع في العالم كقوة عظمى ومطلوبة للتدخل حتى وإن تحفظت، كما تتوجس الولايات المتحدة من احتمال خذلان بعض الأوروبيين عندما تصبح ذات سياسة عسكرية متأهبة للتدخل في الصراعات والنزاعات الخارجية. على هذا فإن الحوار الأطلسي ـ المتوسطي من زاويته السياسية، يمثل المناخ الملائم لإقامة تفاهم مشترك وتقديرات متماثلة لواقع البيئة الأمنية في الفضاء المتوسطي، وهو الأمر الضروري لتمكين الولايات المتحدة أولا وحلف شمال الأطلسي العقيدة الأمنية المنبية المؤمنية ا

وقد سعت مبادرة اسطنبول إلى رفع الحوار الأطلسي ـ المتوسطي، حيث قرر أعضاء الحلف في هذه القمة المنعقدة في جوان 2004 تعزيز الحوار، حيث تبنوا وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا وتوسعا للحوار المتوسطي"، ورد فيها أن الأعضاء قرروا رفع الحوار إلى "شراكة حقيقية" قصد المساهمة في الأمن و الاستقرار الإقليميين، وتكملة الجهود الدولية على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدى، والتأكيد على ضمان التكامل مع مبادرة اسطنبول وجهود الاتحاد الأوروبي وإمكانية توسيع

<sup>(1)</sup> عبد النور بن عنتر، "الأطلسية الجديدة في المتوسط"، مرجع سابق، ص 96.

<sup>(2)</sup> كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 293 – 294.

الحوار إلى دول متوسطية أخرى مهتمة. (1) وعلى عكس الحوار المتوسطي فإن دول الشراكة من أجل السلام تستفيد من موارد الحلف المالية. (2)

لقد ساهمت قمة اسطنبول في تدشين طور جديد في الحوار المتوسطى، حيث أنه من بين النقاط الأساسية فيها، حديث الحلفاء عن الحاجة لترتيبات قانونية ملائمة لتسهيل شراكة تامة وفعلية مع الشركاء المتوسطيين، وكذا الحاجة إلى اتفاقات أمنية مع الدول المتوسطية. وسعت الولايات المتحدة إلى إشراك بلدان عربية متوسطية في قمة اسطنبول وإعطائها منزلة الشريك، ولكن ذلك لم يتسن لها بسبب الوضع "المفتعل" في فلسطين والعراق. (3)ويأتي هذا السعى الأمريكي في وقت أصبح فيه توجه الحلف الأطلسي جنوبا على أساس الشراكة جزءا من العقيدة الأمنية الجديدة للحلف، إلا أنه كان هناك اختلاف في التعاطى معها، حيث تهافتت دول أوروبا الشرقية على العضوية فيه، في حين هناك صورة سلبية عن الحلف في العالم العربي. فغالبية الدول العربية تنظر بارتياب وترقب حذر إلى المبادرة الأمريكية في إطار الأطلسي، فمصر مثلا اعتذرت عن استقبال الأمين العام المنتدب للحلف في ماي 2004 معتبرة أنه لا يوجد هناك دور يقوم به الحلف خارج المنطقة، ولم يحن الوقت بعد لرفع الحوار إلى مصاف الشراكة، عكس الجزائر التي رحبت بهذا الاقتراح، وهنا نلاحظ الاختلاف في التعامل بين الدول العربية المتوسطية مع مبادرة الحلف، ما دفع هذا الأخير إلى الاتفاق معها وفق قاعدة التمايز الذاتي، بمعنى أنه لكل بلد الحرية في تحديد حاجياته وأولوياته، ويعمل الحلف مع دول الحوار فرادي لتحديد برامج تستجيب لتطلعاتها، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا الإطار: كيف يمكن تشكيل بنية أمنية إقليمية على أساس مسارات ثنائية (26 + 1)؟

إن الجديد في قمة اسطنبول لم يخص الحوار المتوسطي، بل كان إطلاق مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط تهدف إلى تأسيس شراكة أمنية يعرضها الحلف الأطلسي على بلدان متوسطية وشرق أوسطية معينة، تستهدف بالدرجة الأولى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي. بالإضافة إلى العديد من الانتقادات الموجهة للحوار على رأسها:

<sup>(1)</sup> علي مصباح، "اسطنبول وما بعد الحوار الأطلسي ـ المتوسطي"

http://ar\_quantara.de/webcom/show-article.php/c924/nr757//webcomshow.htm.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> Abdenour Benantar, "NATO Maghreb and Europe", Op.Cit, P 171.

<sup>(3)</sup> Ibid.

- قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي يتابعها الحلف في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.
  - انعدام التشاور لدى ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار بصفة كافية حاجيات بلدان الحوار لدى صياغة المقترحات. (1)

# المطلب الثاني: إدراج دول جنوب المتوسط ضمن إستراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط.

تمثل الديمقر اطية الليبر الية إحدى أهم وأبرز القيم الأساسية للمنظومة القيمية للنظام الدولي الجديد، حيث يتوقف استمراره بالقيادة الأحادية والمنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مدى تقبل واحترام الوحدات السياسية للمجتمع الدولي لهاته الوصفة الأمريكية التي تمثل الشق السياسي ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة. (2) على هذا الأساس بادرت الولايات المتحدة إلى طرح مفاهيم جديدة للديمقر اطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، الذي تشكل دول جنوب المتوسط - جيواستر اتيجيا - ضلعا هاما في تركيبته، وذلك عبر مجموعة من الأليات منها: الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الاستعلامات الأمريكية، وبعثاتها الدبلوماسية العاملة في الخارج، بهدف الترويج لمبادئ الديمقر اطية الغربية وتشكيل نخب جديدة موالية لواشنطن بحيث تعمل على الترويج لنظامها السياسي خدمة لمصالحها المتواجدة بالمنطقة. (1)

إن الديمقر اطية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ضرورة يجب نشرها عبر مختلف أنحاء العالم، وهو الأمر الذي يتطلب توافر ميكانيزم الحرية الذي يعد البوابة الرئيسية لإمكانية نشر الديمقر اطية، حيث شدد جورج بوش الابن ـ وسيرا على خطى والده ـ أثناء حفل تنصيبه رئيسا

Did. (2) عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر، باتنة، دار قانة للنشر (1) التجليد، الطبعة الأولى، 2010، ص 176.

<sup>(1)</sup> Michael Strumer and Others, "What Strategy for the Greater Middle Eeast", http://www.se2.isn.ch/serviceengine/files/.../European\_perspective\_01\_01.pdf

للولايات المتحدة الأمريكية لعهدة ثانية في 2005/01/20 ،على ضرورة ربط نشر الديمقر اطية بمدى توفر قدر كاف من الحرية مؤكدا:

"إن أكبر الأمم هي في اتجاه الديمقراطية من خلال بوابة الحرية، العالم يتحرك تجاه الأسواق الحرة من خلال بوابة السعادة، ستحصل شعوب العالم على حرية التعبير وحرية الفكر من خلال بوابة الحاجيات الأخلاقية والمعرفية والتي لا تحققها سوى الحرية...نعلم ما هو الصواب، الحرية هي الصواب، نعلم كيف نؤمن الحياة العادلة والسعيدة للإنسان على وجه الأرض من خلال الأسواق الحرة، حرية التعبير وحرية الانتخابات، والولايات المتحدة سوف تأخذ على عاتقها كل ما له صلة بالمبادئ الأخلاقية العالية". (2)

الأكيد أن المتوسط حظي بنصيب من إستراتيجية نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية عبر بوابة مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث نظر المشروع الأمريكي إلى المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط كجزء من منطقتي الشرق الأدنى واسيا الوسطى، وتعامل مع هذا التكوين الجغرافي الممتد من موريتانيا إلى طاجيكستان عبر المتوسط على أنه مخزون للنفط العالمي، ووضع جملة مخططات عسكرية وسياسية واقتصادية بهدف السيطرة على دوله، وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهددة لمخطط الهيمنة الجديد. (3)

وبقدر ما كان هذا السعي الأمريكي جوهريا في أهميته حسب رؤية إدارة بوش الابن ظل "نظريا" في جوانب أساسية منه بسبب معوقات تنفيذه السياسية والقانونية، حتى جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتقدم الحجج التي استثمرها المحافظين الجدد لتنفيذ مشروع ظل حبيس الأدراج لعدة سنوات.

ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية لسنتي 2002-2003 واللذين حددا النواقص الثلاثة التي تعاني منها الدول العربية وهي: الحرية، المعرفة وتمكين المرأة، باعتبارها نواقص مسؤولة عن التطرف Extremism وقد جاء المشروع ليصحح هذه النواقص التي حددها التقرير عبر ثلاثة حلول هي:

<sup>(2)</sup> عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 178.

<sup>(3)</sup> لقاء المكي، "العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر، الواقع والتحديات"،

- 1. تشجيع الديمقر اطية.
- 2. الحكم الراشد وبناء مجتمع المعرفة.
  - 3. توسيع الفرص الاقتصادية. (1)

لقد سيطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على الأجندة الدولية بداية من سنة 2004، حيث يعد بمثابة امتداد لخطاب الرئيس جورج بوش الابن المشجع "لسياسة الحرية المحدودة" A forward policy of Freedom في الشرق الأوسط على اعتبار أنه "بعد ستين عاما من التساهل الغربي مع شرق أوسط محروم من الحرية، تجد الأمم الديمقراطية في الغرب نفسها اليوم غير قادرة على احتواء التهديدات المتأتية من المنطقة"(2)، وعليه فقد سعت الإدارة الأمريكية عبر هذا المشروع إلى "نمذجة الديمقراطية في الشرق الأوسط" ،خاصة بعد إسقاط نظام صدام حسين في العراق، إذ يغطي المشروع منطقة غير متجانسة تضم 22 دولة عربية بالإضافة إلى كل من إيران، أفغانستان، باكستان، تركيا وإسرائيل. (3)

إن الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار توجهها إلى إقامة ما دعاه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب "نظاما دوليا جديدا"، تتزعم محاولة لتهدئة بؤر التوتر الإقليمية وإنهاء المنازعات القائمة بسببها، وترتيب أنظمة إقليمية تنسجم مع أفكارها حول هذا النظام الدولي الجديد، وهنا تجد الدول العربية ـ بما فيها المطلة على البحر الأبيض المتوسط ـ نفسها أمام عملية دولية تستهدف رسم المنطقة وفقا لتوجهات رسمتها وترسمها القوى الكبرى، متأرجحة بين المبادرات الأوروبية والسعي الأمريكي للتموقع داخل منطقة المتوسط عبر مبادرات شاملة، مشتركين في ذلك ضمن التوجهات الشرق أوسطية ـ المتوسطية في التمكين لإسرائيل في الدائرة العربية برسم "نظام عربي إقليمي " يأخذ من الشرق أوسطية أساسا له ـ

(3) Ibid.

عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 99.  $^{(1)}$ 

<sup>(2)</sup> Bernard Rogier, "Le Grand Moyen-Orient: Un Moment d'Utopie International?" <a href="http://www.uk.linked.com/dnb/bernard-rogier/a/44b/167">http://www.uk.linked.com/dnb/bernard-rogier/a/44b/167</a>

أمريكيا ، ويلتقي مع الطرح المتوسطي - أوروبيا - خدمة لمصالح كلا الطرفين في المنطقة (1)

تدعو واشنطن نظريا ضمن صياغتها لمنظومة من القيم الديمقراطية المروج لها شرق أوسطيا ومتوسطيا، إلى تبني مفهوم أكثر شمولية للأمن، على سبيل الحاجة لاستنزاف المنابع السياسية والاقتصادية للإرهاب، كما أن توفير مناخ من الحرية السياسية المبني على أساس "مجتمع المعرفة" Knowledge Society، يعتبر الأداة الأمثل لعصرنة المجتمعات العربية. (2)

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه المجتمعات الشرق أوسطية في إنتاج تهديدات عبر وطنية غير مسبوقة في العلاقات الدولية المعاصرة، وبذلك فهو يقدم تصورا جديدا للتهديد على اعتبار أن العنف لم يعد مرتبطا ـ بصورة مباشرة ـ بالسلوك العدواني للدولة، بقدر ما يعود إلى تعطش المجتمعات العربية إلى الممارسة السياسية المغيبة واقعيا. فعلى المستوى العربي فإن الفاعلين "المجتمعيين" هم من يملكون القدرة على تعريف "العدو "وليس الدول، فقد فقدت مصر القدرة على التوفيق بين

الحراك الاجتماعي الناظر لإسرائيل كعدو، وبين رغبة النظام في إعادة تعريف هذا العدو منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979. (1)

عندما رسم واضع النظام العربي الإقليمي الجديد تحت مسمى الشرق الأوسط الكبير خارطة المنطقة وخط الحدود القائمة فيها، أخذ في الاعتبار مصالحه الحيوية في المقام الأول والوضع الداخلي في المقام الثاني، ولم يتردد في حال تصادم الاعتبارين في تغليب مصالحه والتعسف في التعامل مع الوضع الداخلي. ويلاحظ من خلال كل ذلك كيف كان النفط عاملا أساسيا في رسم الخريطة الجديدة للمنطقة، بالإضافة إلى أن أحد الاعتبارات الرئيسية لدى

<sup>(1)</sup> أحمد صدقي الدجاني وآخرون، "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز الوحدة العربية، الطبعة الثانية، سبتمبر 2000، ص 64.

<sup>(2)</sup> Bernard Rogier, Op.Cit.

<sup>(1)</sup> Ibid.

الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لا يزال ضمان وجود إسرائيل<sup>(2)</sup>، وبالتالي توسيع النظرة إلى المنطقة ككل باعتبارها مركبا أمنيا إقليميا يخضع للتفاعلات الحاصلة في جزء منه، مع التركيز على قضيتين جوهريتين هما النفط وإسرائيل، على أن تساهم كل الدول - أو التي يراد لها أن تلعب دورا - والمنزوية تحت نظام الشرق الأوسط الكبير، في الترتيبات التي تشهدها المنطقة وفقا للرؤية الأمريكية. وهنا يظهر الاهتمام الأمريكي بالقوى النفطية المغاربية (الجزائر وليبيا)، والقوى السياسية التي من الممكن أن تساهم في عملية السلام العربي - الإسرائيلي (تونس والمغرب).

فدور كل من المغرب وتونس في مسار مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA عرف تقديرا كبيرا من واشنطن التي تسعى إلى ربط المنطقة بشبكة من العلاقات الثنائية لتعزيز هذا المسار. (3)

إلا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يواجه تحديات كبرى قد ترهن إمكانية تحقيقه، على اعتبار أنه يشكل مشروعا مضادا لما يتداول حاليا في الأوساط السياسية والإعلامية العربية من "ثورات شعبية" مفاجئة لإقرار ديمقراطية قد تتأتى من الداخل.

فموجة الاضطرابات التي يشهدها العالم العربي من تقاطع لقوة الفقر والعوز بسبب تصدير الولايات المتحدة للتضخم المستورد، وفرضه على الاقتصاد العالمي، مع وقع خطط رسمتها قوى خارجية على رأسها إسرائيل لزعزعة الوضع السياسي في أكثر من بلد عربي، بهدف إرساء شرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل موقع القلب والنموذج الذي يجب أن يحتذى به ديمقراطيا.

غير أن بروز لاعب "مستجد" غير متوقع في اللعبة الديمقراطية وهو "الجمهور" بداية من الثورة التونسية في 2011/01/14 ، محدثا ثورة في

<sup>(2)</sup> أحمد صديق الدجاني وآخرون، مرجع سابق، ص 76.

<sup>&</sup>lt;sup>(3)</sup>Abdenour Benantar, La Mediteranée Occidentale entre Regionalisation et Mondialisation, Op.Cit, P 85.

الوعي والمفاهيم لدى شعوب المنطقة، وهو ما قد يغير وجه الشرق الأوسط جذريا عما تخطط الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين له. (1)

ويفسر هذا اللاعب المستجد "الجمهور" على أنه بروز جيل من الشباب أخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الانتفاضات الميدانية بعيدا عن التنظير، مبتدعا أساليب كفاحية جديدة وغير مألوفة، سببت الذهول والحيرة والتردد لدى النخب الفكرية والسياسية القائمة في السلطة والمعارضة خاصة في الأيام الأولى. وقد انطلق الجيل الثوري الجديد من فضاء مجتمعي بعيدا عن الإيديولوجية وتفريعاتها الشمولية والدينية، مثلما كانت سمته وطنية عامة بدون فئوية أو تعصب أو تطرف. (2)

على هذا الأساس يمكن القول بأن الحدث التونسي والحدث المصري كانا صناعة محلية بامتياز، وبتأثيرات عربية وإقليمية وقد تكون عالمية. (3)

تشير الأحداث التي شهدتها المنطقة إلى أمرين أساسيين هما:

أولا: لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، لا بد من القيام بالعديد من الخطوات المهمة ولعل تغيير الأنظمة القائمة الآن في دول الشرق الأوسط والمتوسط، إحدى أهم هذه الخطوات، فالولايات المتحدة تريد حكومات شرق أوسطية ليبرالية معتدلة تخرج من قلب شعوبها، وبالتالي فإنها ستضمن ولاءات هذه القيادات الجديدة بعد دعمها في ثوراتها، ولعل هذا هو السبب في تناقض تصريحات القادة الأمريكان أثناء الثورة المصرية والتي هدفت إلى تشتيت الرأي العام. (1)

ثانيا: إمكانية أن يأخذ "الثوار" على عاتقهم إدارة أمور دولهم في مرحلة ما بعد نجاح الثورة والتخلص من بقايا الأنظمة القديمة، وكل من تعامل مع الدول الغربية خلال قيام

<sup>(1)</sup> حجاج بوخضور، "اللاعب المستجد في مشروع الشرق الأوسط الجديد".

http://www.alqabas.com.kw/article.aspx?=id=674440

عبد الحسن شعبان، "تونس، مصر، أسئلة ما بعد الانتفاضة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 385، مارس 2011، ص 92.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 92.

سامي العارضة، "ما بين مشروع الشرق الأوسط الجديد والوحدة العربية".  $^{(1)}$ 

الثورات، وهو ما يمثل ضربة موجعة للمشروع الأمريكي الذي سيرمى في حالة حدوث ذلك إلى "مزبلة التاريخ"، وهو ما يرشح المنطقة إلى ولوج مرحلة من الصراعات الداخلية والخارجية مؤثرة بذلك على الأمن المتوسطي والشرق أوسطي.

# المبحث الثالث: الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط.

شهدت منطقة المتوسط دخولا اقتصاديا أمريكيا "قويا" بعد تراجع العامل الايديولوجي الدي كان سائدا أيام الحرب الباردة، وذلك كخطوة أمريكية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية (التجارية) مع دول المتوسط الغربي بطرحها مشروع اقتصادي "واضح" موجه إلى دول المغرب العربي الثلاث في إطار ما يعرف بمبادرة ايزنشتات، والذي نحاول دراسته ضمن معادلة "التوجه المستقل متوسطيا أو مزاحمة الحضور الاقتصادي الأوروبي القوي في المنطقة".

# المطلب الأول: الشراكة الأمريكية المغاربية: توجه استراتيجي مستقل أم خط مواز للشراكة الأورو - مغاربية.

على الرغم من أن الاعتراف الأمريكي لأوروبا - فرنسا - على وجه الخصوص بحقها في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة، ينهل من ثلاثة عوامل لا يمكن تجاهلها:

أولها: أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ، وإنما مرده إلى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي يضرب بجذوره في تاريخ المنطقة، وثانيها: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الامبريالية أو ما اصطلح على تسميته "بتقاسم الأدوار"، أما ثالثها فهو أن الولايات المتحدة كانت مجبرة على ضمان التماسك في الرأسمالية العالمية من الخطر الشيوعي.

إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي، قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغاربية على اعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية، فإن المجال الاقتصادي لا يعرف

تقاسم الأدوار، ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين. (1)

لقد وجدت الولايات المتحدة من الأسباب ما جعلها تولي أهمية لهذا الموقع المغاربي في إستراتيجيتها الكونية، بحيث ركزت على أربعة عوامل أسست لبداية الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وبررته وهي:

العامل الأول: على الرغم من أن إفريقيا لم تكن مجالا حيويا واستراتيجيا بالنسبة لواشنطن، إلا أن الاختراق السوفياتي لها في سنوات الستينيات والسبعينيات، جعل الإدارة الأمريكية تولي عناية كبيرة بها لسببين على الأقل، أولهما: لوجود مصالح كبرى لحلفائها الأوروبيين في القارة (فرنسا، بريطانيا، وبلجيكا)، وثاتيهما: رغبتها في وقت الزحف السوفياتي على اعتبار أنه لا يهدد مصالح حلفائها الغربيين فقط، بل ويهدد المصالح الأمريكية في مناطق أخرى على مشارف إفريقيا كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وخاصة قناة السويس ومضيق باب المندب التي تعتبر مناطق مفصلية في الطريق التجاري البحري للنفط. وهكذا حرصت الولايات المتحدة على إيجاد نقطة ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة، وفي منطقة المغرب العربي، مثلما حرصت على دفع بعض دوله (المغرب) إلى تقديم المساعدة لإخماد بعض الحركات الثورية في إفريقيا (التدخل في زائير وبنين مثلا).

العامل الثاني: يتعلق بالقلق الأمريكي من الدور الفعال للجزائر "البومدينية "سواء على صعيد القارة الأفريقية ومنظمتها الإقليمية، أو على صعيد العالم الثالث بصفة عامة، وهو دور بعث الحياة في حركة عدم الانحياز على المستوى القاري والجنوبي بصفة عامة، ليمثل شكلا من أشكال الاستئناف للدور المصري "الناصري" في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وما أفرزه من مدخل لإنتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوصفها فكرة مناوئة لنظام الهيمنة الرأسمالية. وعليه فإن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها

121

<sup>(1)</sup> Abdenour Benantar et Autres, La Mediterranée Occidentale Entre Regionalisation et Mondialisation, Op.Cit, P 88.

السياسي الإقليمي فحسب، بل يتعداه إلى القوة الاقتصادية كبلد منتج للطاقة والى سياستها المزعجة على صعيد منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".

العامل الثالث: يتصل بما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية دورا تخريبيا ليبيا في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي، من خلال رعاية الزعيم الليبي معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، وحتى للحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وايرلندا، وهو ما يفسر انتقال العداء الأمريكي للنظام الليبي من خلال قصف ثكنة العزيزية، ومحاولة اغتيال القذافي خلال عهد ريغن، إلى فرض الحصار على ليبيا في عهد كلينتون فيما يتعلق بقضية لوكربي.

أما العامل الرابع: فيتصل بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ حرصت الولايات المتحدة على تشجيع دول مغاربية بعينها مثل المغرب على لعب دور سياسي في ربط الجسور بين السياسة العربية الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى في إطار ما يعرف بعملية السلام، وأقل ما يقال حول هذا الحرص هو تقسيم المنظور الاستراتيجي الأمريكي بين أولوية العامل الاقتصادي المتمثل في إمكانية الاعتماد على النفط المغاربي الذي يثير الاهتمام الأمريكي (ليبيا - الجزائر)، والدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه كل من تونس والمغرب في إطار ما يسمى بمسار مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA كأولوية إستراتيجية في السياسة الأمريكية عالميا. (1)

على هذا الأساس، وفي إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو ـ اقتصادية العالمية، اقترحت الولايات المتحدة عام 1997 مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) والمعروف باسم مبادرة "ايزنستات" سميت المبادرة على اسم وكيل وزارة الخارجية لشؤون الاقتصاد ستيوارت ايزنستات والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكل من

122

عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 45 - 46.

المغرب والجزائر وتونس من جهة أخرى، مستبعدة على الأقل في مرحلة أولى كل من ليبيا وموريتانيا. (1)

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب ادوارد غابريال المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:

أولا: إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة.

ثانيا: إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا: إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار بين الدول الثلاث، وبينها وبين الولايات المتحدة. (2)

إن ما يلاحظ على المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث، هو حرص الإدارة الأمريكية على النظر إلى هذه الدول ككتلة واحدة، وذلك من خلال تشجيع التجارة البينية بينها. كما أن توقيت المبادرة جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة، بالإضافة إلى أن المشروع بهذه الصيغة "شراكة" يعتبر استراتيجيا منافسا للشراكة الأورو متوسطية، وموجها لمنطقة تعتبر تقليديا تحت الاحتكار الاقتصادي الأوروبي، حتى إذا كان الأمريكيون أنفسهم يفندون هذا التنافس.

وتهدف المبادرة إلى: إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الأمريكو مغاربية، تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة. (3)

صلاح الدين الجورشي، "الشراكة الأمريكية المغاربية"، وصلاح الدين الجورشي، "الشراكة الأمريكية المغاربية"، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa13-11-99/naimaa.dsp.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> Abdenour Benantar et Autres, La Mediteranée Occidentale Entre Regionalisation et Mondialisation, Op.Cit, P 86.

Abdenour Benantar et Autres, La Mediteranée Occidentale Entre Regionalisation et Mondialisation, Op.Cit, P 87.

وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في سياسة واشنطن تجاه المغرب العربي، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية للمنطقة، والمبنية على أساس عسكري إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا.

إن التركيز على مبدأ التنافس ينطلق من السعي الأوروبي لتحييد أي تواجد أمريكي في المنطقة، في إطار مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية، وفي الوقت ذاته تفادي الدخول في أي مواجهة مع واشنطن في هذا السياق، حيث رفض الاتحاد الأوروبي إشراك الولايات المتحدة في مؤتمر برشلونة 1995، على اعتبار أنه مخصص للدول المطلة على المتوسط، واعتقد الأوروبيون أن لعبهم لدور مكمل للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سيطلق يدهم في المتوسط.

إلا أن طرح الولايات المتحدة لمشروع الشراكة مع دول المغرب العربي الثلاث، حتى وإن أحيط بالعديد من العقبات، فإنه أبان عن التراجع الحاصل في المفهوم الأمريكي لفكرة تقاسم الأدوار، وبداية التأريخ لتغلغل أمريكي في المنطقة قائم على المبدأ الواقعي "المصالح قبل كل شيء" ولو أن هذا التأكيد مبدئيا لل ينظر إليه على أنه موجه صوب الاتحاد الأوروبي ومشروعه للشراكة مع الدول المغاربية.

من أهم العقبات المواجهة للمبادرة الأمريكية في المنطقة نذكر:

1. استئثار دول الاتحاد الأوروبي منذ عقود بحوالي ثلثي (3/2) المبادلات المغاربية مع الخارج، مما جعل إقامة شراكة مع دول المنطقة تطويرا لعلاقات قائمة، فيما يشكل التبادل التجاري مع الولايات المتحدة عنصرا حديث العهد وليس له جذور ولا تقاليد مع النخبة الاقتصادية المغاربية.

2. يشكل البعد الجغرافي عائقا حقيقيا أمام إمكانية تطوير المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة، لأن تكلفة النقل الباهظة تزيد من الكلفة النهائية للمنتوجات مما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة، وهو ما يحد من الجدوى الاقتصادية للتصدير نحو الأسواق

<sup>(1)</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 169.

الأمريكية والعكس صحيح<sup>(1)</sup>، أما التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، فإنه يكتسب وفقا لهذا المعيار ميزات تفاضلية لا يمكن للسلع الأمريكية أن تنافسها.

# المطلب الثاني: التحرك الأوروبي متوسطيا لمواجهة الدخول الأمريكي.

بناء على ما تضمنه مشروع الشراكة الأورو متوسطية من تنوع في توجهات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة المحورية منها كبريطانيا، ألمانيا وفرنسا، فإن درجة الاهتمام بتطوير التعاون مع الشركاء الجنوبيين تتفاوت بين هذه الدول على اعتبار أن المصالح الفرنسية في المتوسط الغربي، والمكتسبة تاريخيا، تجعل السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة، أكثر إستراتيجية ومحورية من أية سياسة خارجية أوروبية أخرى، حيث سعت فرنسا إلى إعطاء التعاون الاورو مغاربي بعدا أكثر ديناميكية وذلك من خلال:

أولا: مبادرة الحوار 5+5: والتي كانت باقتراح فرنسي كما سبق وذكرنا، حيث أنه على الرغم من أن مبادرة حوار 5+5 حركتها كثافة العلاقات بين ضفتي المتوسط، إلا أن الهدف الخفي لها يتمثل في فك الارتباط بين حوضي المتوسط الشرقي والغربي، تحييدا للصراع العربي - الإسرائيلي وهو ما يمثل محاولة فرنسية لإيجاد إطار أكثر تخصصا في التعامل مع دول المتوسط الغربي، بعيدا عن الصراع الحاصل على مستوى التوجهات داخل القوى المحورية للاتحاد الأوروبي، وتأكيدا للارتباط التاريخي المصلحي لفرنسا بالمنطقة المغاربية التي شهدت وتشهد دخولا أمريكيا - اقتصاديا على وجه الخصوص - قويا بعد الحرب الباردة. (2)

ثانيا: مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط: حيث جاءت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط كدفع جديد لما تضمنه مشروع برشلونة (الشراكة مع الدول المتوسطية عام 1995)، وذلك باقتراح من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وبالتالي فهو تطوير وتدارك للمشاريع السابقة، وقد مر هذا المشروع بمرحلتين متمايزتين قبل طرحه:

<sup>(1)</sup> علي الحاج، مرجع سابق، ص 169.

علي المنذر الرزقي، "الحوار 5+5: دفع جهوي لمسار إقليمي"،

الأولى: اتحاد متوسطي محدود من حيث العضوية، حيث اقتصر على الدول المطلة على المتوسط من الضفتين الشمالية والجنوبية.

الثانية: اتحاد متوسطي يضم دول الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على المتوسط في الضفة الجنوبية، وهو الطرح الذي جاء بضغط ألماني، حيث عارضت ألمانيا المقترح الأول نتيجة استثنائها منه، والتشكيك في نوايا هذا التوجه الفرنسي الجديد في المنطقة، باعتبار أن ذلك قد يعطل مسار الاتحاد الأوروبي ويعرقل تحقيق أهدافه. (1) ويهدف الرئيس الفرنسي ثيكولا ساركوزي ومن ورائه فرنسا عبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلى:

1. تخفيف المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية بشمالها ووسطها وجنوبها، وكذا نحو المتوسط الغربي، وربط دول المغرب العربي بأوروبا وبروابط راسخة. فالولايات المتحدة تنافس بقوة النفوذ الفرنسي وتهدد هذا النفوذ، وعلى سبيل المثال وقعت أمريكا على اتفاقية تتيح لها استيراد 40 % من صادرات الغاز الجزائرية حتى عام 2020. (2)

2. استغلال ضعف المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير بسبب النزاعات المشتعلة في العالم العربي، إما بسبب الحروب والغزوات أو الصراعات الداخلية أو التطرف الديني... وعليه فإن ساركوزي يبدو أكثر تواضعا من الولايات المتحدة من خلال اقتطاع دول شمال إفريقيا والاكتفاء بها ضمن المشروع، لكي يشكل منها اتحادا (اقتصاديا مع إسرائيل بعيدا عن عملية السلام المعقدة في الشرق الأوسط)، وبمنأى عن مشاريع أمريكية تصطدم بالواقع ويصعب تحقيقها بسبب تدهور مكانة أمريكا في المنطقة، وتريد فرنسا إقامة كتلة اقتصادية توحد جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وإسرائيل، تتخذ شكل اتحاد اقتصادي يشمل العرب والإسرائيليين لتنشيط الروابط التجارية بينهم، باعتبار أن "ذلك جوهري لمستقبل السلام في الشرق الأوسط"، وهي نفس فكرة الشرق الأوسط الكبير ولكنها مطبقة في نطاق أضيق وبمشاركة أوروبية.

<sup>(&</sup>lt;sup>1)</sup> المرجع نفسه.

<sup>&</sup>quot; مربع علمه . (2) نبيل زكي، "المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير، مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة".

3. إيجاد بديل للمطلب التركي ـ المدعوم أمريكيا ـ بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بإعطاء تركيا المتوسطية دورا قياديا في الاتحاد من اجل المتوسط، والمعروف أن الرئيس الفرنسي من أشد المعارضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهكذا فإنه إذا لم تأخذ تركيا مكانها في أوروبا فإنها يمكن أن تكون محورا رئيسيا للاتحاد من أجل المتوسط، ومن ثم يصبح الاتحاد الجديد بمثابة تعويض لتركيا التي سترتبط في هذه الحالة بروابط متميزة مع الاتحاد الأوروبي. (1)

وعليه فإن هذه المبادرة الفرنسية التي لا تزال في بداياتها الأولى يشوبها الكثير من الغموض والضبابية، لأنها تضع أمن إسرائيل على حساب الدول العربية المتوسطية كقضية مركزية، وبالتالي فهي لا تعدوا أن تكون مشروعا توافقيا أكثر منه تنافسيا بين أوروبا والولايات المتحدة، تم تحريره على أنه مبادرة أوروبية محضة.

لقد أدى هذا التحرك الأوروبي إلى زج المنطقة المتوسطية ضمن نطاق بؤرة للتنافس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما ساهم في دفعه دول محورية في المتوسط الغربي إلى لعب أدوار قيادية "انفرادية" خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب. فقد سعت الجزائر في إطار مبدأ "التوازن الطبيعي" لفرض نفسها إقليميا وحتى دوليا بما يتناسب وثقلها السياسي والاقتصادي، وتزامن ذلك مع تحرك المغرب للعب الدور ذاته ما أدخل الدولتين في تنافس حاد حول المشاريع الواحدة إلى المنطقة سواء من الطرف الأوروبي أو الأمريكي. (2)

ويبرز هذا التباين الحاصل بين دول المتوسط الغربي، أن الدول المغاربية لا تملك إستراتيجية دفاعية ضد الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة، على الرغم مما قد يسببه من آثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها، وعلى الرغم من أنه يرفع من وتيرة التنافس الأوروبي الأمريكي على أراضيها. ويبدو بأن فرنسا وحدها هي من أدرك مخاطر ذلك الاختراق لمنطقة نفوذها المغاربية، حيث عملت على شل هذا الاختراق أو على الأقل ممانعته أولا، ثم السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة والمغرب العربي، عن طريق إخراج المنظومة

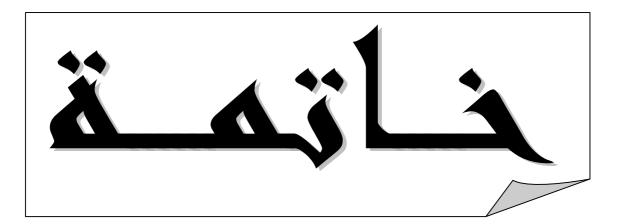
<sup>(1)</sup> المرجع نفسه.

<sup>(2)</sup> صالح المسفر محمد، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية ـ الأوروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية العربية العربية العربية العدد 13، 2007، ص 32.

المغاربية من النظام "الشرق أوسطي" الأمريكي، وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر "النظام المتوسطي". (1)

من خلال كل هذه المعطيات، يبدو بأن هناك إستراتيجية أمريكية بدأت تتجه نحو الوضوح تجاه البحر الأبيض المتوسط خاصة في شقه الغربي، وهو ما يعزز مكانة واشنطن في ترتيبات أمن المنطقة المتوسطية.

<sup>(1)</sup> عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 49.



من خلال كل ما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- 1. ساهمت التغييرات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، في تغيير العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ترتكز بالأساس على افتراضات المنظور الواقعي، لجعلها عقيدة تنسجم مع التحولات الأمنية الدولية على أن تكون أكثر قدرة على التحرك لمواجهة التحديات العالمية الجديدة. وقد انسحب هذا التحرك إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تشهد ترتيبات أمنية أوروبية بالدرجة الأولى، وبذلك فهي تبدو وللوهلة الأولى- منطقة نفوذ أوروبية بامتياز، إلا أن التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة، جعلها مفتوحة على أبواب التدخل الأمريكي "المدروس" لكسر الاحتكار الأوروبي، مستثمرة بذلك التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن نظريا.
- 2. تعددت الأطر النظرية الساعية إلى وضع مفهوم مرجعي للأمن يستند إليه الباحثون في مجال الدراسات الأمنية، بدء بالحوار النظري "التكويني في مواجهة التفسيري " انطلاقا من افتراض "الحتمية" الذي يستمد منه المنظور التفسيري بأبرز اتجاهاته (الواقعية والليبرالية) قوته التنظيرية، حيث ينظر إلى الأمن كمعطى مسبق غير قابل للنقاش. وعلى هذا الأساس، فهو يفسر كغيره من ظواهر العلاقات الدولية وفقا للمتغيرات المحيطة به.
- 3. تنطلق الواقعية في تعريفها للأمن الدولي من "ثالوث أمني" يرتكز على وحدوية الدولة كفاعل مركزي. وعليه، فإن الأمن يتمحور حول الدولة، البقاء والاعتماد الذاتي، لذا جاء تصورها الخاص بالدراسات الأمنية متوافقا والطبيعة الصراعية/الفوضوية للسياسة الدولية، حيث أدى حصر التصور الواقعي للأمن في "بقاء الدولة" أساسا والاعتداء المسلح ضدها، إلى جعل الأمن موضوعا للدراسات الامبريقية أكثر من التعامل معه كمفهوم، وهو ما يعبر عن تعامل الواقعيين مع القوة في صورتها التقليدية باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن، وحصرها في البعد العسكري متجاهلين بذلك الأبعاد الأخرى التي يمكن أن تشمل هذا المفهوم، وهو ما يمكن تفسيره على أنه قصور نظري وانكفاء معرفي مقارنة بالجهود التنظيرية الأخرى.

4. حاولت الليبرالية باتجاهاتها المختلفة، تقديم إسهامات أمنية أكثر "مرونة" بتجاوزها مسألة الفوضى المتأصلة لدى الواقعيين وكذا فكرة العقلانية التي تحضى بها الدولة لدى النظرية الواقعية، على اعتبار أن تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، ساهم في توسيع الأجندة السياسية الدولية المرتكزة أساسا لدى الواقعيين على مسائل الأمن الوطني. إلا أن الليبرالية تحيط هاته المسائل بأهمية بالغة إلى جانب المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتكون بذلك من المدارس الأولى الموسعة لمفهوم الأمن.

5. نظرا للقصور الذي عرفه الاتجاه التفسيري في الإلمام بإطار نظري متكامل لمفهوم الأمن، مؤكدا بذلك ما يعرف بـ "أزمة التنظير في العلاقات الدولية"، برز جيل جديد من النظريات والمقتربات محاولا إحداث ثورة في المسار التنظيري للعلاقات الدولية، وذلك بتبنيه نزعة "تفكيكية" في قدرة الفكر الوضعي على تطوير أطر معرفية فاعلة وقادرة على الإلمام بتعقيدات الظاهرة الاجتماعية. هذا الجيل يعبر عنه بالاتجاه التكويني الذي يتبنى مواقف ابستمولوجية، وخيارات منهجية وانطولوجية متمايزة عن تلك المتبناة في إطار الاتجاه التفسيري.

6. ساهم المقترب البنائي في جسر الهوة بين الاتجاهين -التفسيري والتكويني- بإسقاطه مبدأ الحتمية "الواقعي"، معوضا إياه بمبدأ البناء الاجتماعي لظواهر العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن. حيث استفاد المقترب البنائي من الركود التنظيري في حقل العلاقات الدولية ليسقط، العديد من الافتراضات الواقعية والليبرالية القائمة على تصور مادي، دون إحداث قطيعة تامة ببعض تصورات المنظور الواقعي مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين. غير أن البنائية تنفرد بكونها تجمع بين معرفية ووضعية، محدثة خلافا ابستمولوجيا مع المنظور التفسيري، معززة افتراضاتها بضرورة الأخذ بالجانب "المعياري" في التحليل، وهو ما انعكس بنائيا على فكرة الفوضوية التي يرى البنائيون بأنها " ما تصنعه الدول به"، وهو ما

يضفي فكرة الإراودية على التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بنزوعها نحو "ترتيب الفوضي" خدمة لمصالحها في منطقة المتوسط.

7. تم توسيع مفهوم الأمن إلى أبعاد أخرى تزامنا مع نهاية الحرب الباردة بإسهام من مدرسة كوبنهاغن، نظرا لعدم توافق المقاربة الأمنية التقليدية مع المشهد الأمني في دول الجنوب. وقد دعم باري بوزان هذا التوسيع بطرحه مقترب "مركب الأمن" ضمن علائقية "الأمن الدولاتي" بالنمط الأمني الدولي فيما يعرف بالدراسات الإقليمية للأمن، وهو ما ساهم في بلورة التوجهات الأمريكية بعد الحرب الباردة، لتصبح أكثر تناسبا في التعامل مع كل منطقة جغرافية/مركب أمن إقليمي، حسب مصالحها الإستراتيجية وترتيبات كل منطقة.

8. اصطدم التحرك الأمريكي تجاه منطقة المتوسط، بعملية أورو- مركزية عملت على بناء "الإقليم المتوسطي" انطلاقا من ترتيبات أمنية معدة سلفا على ألا تتعارض مع المصالح الأمريكية، حيث يعتبر مسار برشلونة الإطار المرجعي لفهم تفاعلات العلاقات الأورو- متوسطية، وذلك في ظل التغييب الأوروبي للدور الأمريكي متوسطيا عملا بمبدأ تقاسم الأدوار. غير أن صعود المتغير الاقتصادي الرافض لهذا المبدأ، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بصورة "غير معلنة" على كسر المركزية الأوروبية في المتوسط، باحثة عن مكانة ضمن الترتيبات الأمنية فيه.

9. تتموقع السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط، انطلاقا من صياغة رؤية إستراتيجية للمنطقة قابلة للتوسيع والتجزئة، فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر من المناطق التابعة جيو- استراتيجيا للشرق الأوسط، وذلك عبر تبني مشاريع أمريكية تهدف إلى إلحاق المتوسط بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تبقى الرؤية الأمريكية للمتوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير غير قابلة للتجزئة فيما يتعلق بدمقرطة الدول العربية، في حين تختلف الرؤية عند التعامل مع المنطقة بمفهوم "المصلحة الوطنية"، على اعتبار أن المتوسط الشرقى يعد نقطة ارتكاز بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في الشرق

الأوسط، في حين كان المتوسط الغربي ومازال حكرا على التواجد الفرنسي الذي تعتبره الولايات المتحدة " ولو ظرفيا"، جبهة أوروبية بالنيابة للإستراتيجية الغربية ، غير أن المعادلة تغيرت بعد الحرب الباردة ليصبح التواجد الأمريكي في المتوسط حقيقة قائمة تزعج الأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا.

10. تزامن البحث الأمريكي عن مكانة في المتوسط، مع صياغة جملة من المدركات الإستراتيجية للمنطقة باعتبارها نقطة عبور نحو المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (النفط وأمن إسرائيل)، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدخال إسرائيل ضمن منظومة الترتيبات الأمنية المتوسطية، وفرضها كلاعب متوسطي في إطار علاقتها مع الإتحاد الأوروبي المكمل للهدف الأمريكي في تطبيع العلاقات - على الأقل اقتصاديا- مع الدول العربية المشاركة في العمليات الأمنية الأوروبية، وهو ما يمكن وصفه بـ "الإدارة بالوكالة" لهذه المهمة متوسطيا ممثلة بالأساس في مشروع الشراكة من أجل المتوسط.

11. تعددت المهام الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط، حيث تقاسمته بين متوسط شرقي لاحتواء سوريا ولبنان في إطار تفاعلات قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، ومتوسط غربي يعزف على وتر النرجسية السياسية بين الجزائر والمغرب كانعكاس للصراع حول الصحراء الغربية، وهامشي بالتركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط.

12. عملت السياسة الأمريكية تجاه المتوسط على توظيف العديد من الآليات العسكرية، السياسية والاقتصادية، مستندة "نظريا" على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن، إلا أن استخدام هذه الآليات "عمليا" لا يعبر عن تبلور تحرك استراتيجي أمريكي تجاه المنطقة، وإنما عن مجرد سياسات ظرفية قابلة للتوظيف الاستراتيجي، وعليه فإن المتوسط يشهد غياب إستراتيجية أمريكية واضحة المعالم – على الأقل راهنا-، ما قد يرشح المنطقة لأن تكون

#### فاتمة

عرضة لترتيبات أمنية جديدة بلاعب استراتيجي متوسطي مستجد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

# چاپها المراپ

أولا: باللغة العربية:

#### I- الكتب:

1/ أمين، سمير وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال، مركز البحوث العربية والإفريقية، مركز البحوث العربية (القاهرة) ومنتدى العالم الثالث (داكار) والمنتدى العامي للبدائل، د.س.ط.

2/ بخوش، مصطفى ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، أفريل 2008.

3/ بخوش، مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006

4/ بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.

5/ بيليس، جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

6/ تايلر، برادلي أ ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.

7/. جندلي، عبد الناصر ، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر، باتنة، دار قانة للنشر والتجليد، الطبعة الأولى، 2010.

8/ جندلي، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،
 الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007.

9/ دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985.

10/ دانواي، بال وآخرون، "الأمن والمؤسسات الأوروأطلسية"، عن كتاب التسلح ونوع السلاح والأمن الدولي"، السويد، ستوكهولم، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2005.

11/ الحاج، علي ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فيفري .2005

12/ حجاج، قاسم ، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، الجزائر، جمعية التراث، 2003.

13/ كريب، ايان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أفريل 1999.

14/ كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2001

15/ اللاوندي، سعيد ، القرن الحادي والعشرين هل يكون أمريكيا، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير .2002

16/ المخادمي، عبد القادر رزيق ، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، .2008

17/المسيري، عبد الوهاب وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، سوريا، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، .2003

18/ مجذوب، طه وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، مصر، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001

19/ شاش، طاهر وأخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، القاهرة ـ كوالالامبور ـ جاكرتا، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص 293.

20/ عبد الحي، وليد ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994

21/ قبيسي هادي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، مصر ، القاهرة، الدار العربية للعلوم، ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008

22/ نعمة، كاظم هاشم ، حلف الأطلسي، ليبيا، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، 2003

23/ نيكسون، ريتشارد ، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.

### II- الدوريات والمجلات:

1/ أبو طالب، حسن ، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مطابع الأهرام، العدد 123، جانفي .1996

2/ بوذراع، أحمد ، "نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315، ماي 2005.

3/ بن عنتر، عبد النور، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 47، ديسمبر .1995

4/ بلقزيز، عبد الإله ، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000.

5/ الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز الوحدة العربية، الطبعة الثانية، سبتمبر 2000.

6/ الحربي، سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية, لبنان، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008.

7/ حتي، ناصيف يوسف ، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"، مجلة المستقبل العربي, لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 205، مارس، .1996

8/ محمد، صالح المسفر ، "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية ـ الأوروبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2007.

9/ المصري، شفيق ، "الأطلسي والمعادلات الجديدة"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 82، أفريل .1999

10/خشيم، مصطفى عبد الله، "التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في إطار عملية برشلونة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 275، جانفى2002.

11/ شعبان، عبد الحسن ، "تونس، مصر، أسئلة ما بعد الانتفاضة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 385، مارس 2011

12/. شلبي، السيد أمين ، "هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربية، مصر، مطبعة جامعة الدول العربية، العدد 109، 2002.

# III-الأطروحات والمذكرات:

1/ جندلي، عبد الناصر ، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

2/ حجار، عمار ، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان . 2002

2/ عبابسة، لزهر ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومسألة أمن الخليج، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1996 – 1997.

4/ معمري، خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، باتنة، قسم العلوم السياسية، 2007 – 2008.

5/ شاكر، ظريف، البعد الأمنى الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 – 2010.

#### IV- الجرائد:

1/ صواليلي، حفيظ ، "الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، جريدة الخبر، الأحد 21 مارس 2010، العدد 6300، ص .04

2/ "ايران تتوقى الضربة الأمريكية بتفجير لبنان أو البحرين"، جريدة السفير، العدد 294 من 14 إلى 20 جانفي 2006، ص 15.

# ablaـ مواقع الانترنت:

1/ الرزقى، المنذر ، "الحوار 5+5: دفع جهوي لمسار إقليمى"،

http://doc-abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.1.doc.

2/ العارضة، سامي ، "ما بين مشروع الشرق الأوسط الجديد والوحدة العربية". http://arabicpeople.com.cn/99002/1001902/7312108.html

العايب، خير الدين ، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"،

http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr18-19-017-htm

4/ الجورشي، صلاح الدين ، "الشراكة الأمريكية المغاربية"،

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa13-11-99/naimaa.dsp

-

5/ المكي، لقاء ، "العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر، الواقع والتحديات"، http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2006/9/8/1 642331 1 51.pdf

6/ بوخضور، حجاج ، "اللاعب المستجد في مشروع الشرق الأوسط الجديد". http://www.alqabas.com.kw/article.aspx?=id=674440

7/ بن عنتر، عبد النور وآخرون، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية. 2009

http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1\_51.pdf

8/تامر، ياسر حسن، "الفوضى الخلاقة: الأسس النظرية والفكرية". http://www.albidapress.net/news.phpraction.view8id.11748

9/ زكي، نبيل ، "المنافسة تحتدم حول المغرب العربي الكبير، مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة".

http://www.elmikhtar.net/modules.php?naima=news&file=printrsid=662.

10/سنى، محمد الأمين ، "العلاقات الأمريكية ـ الجزائرية"،

http://snimedamine.maktoobblog.com

11/ شبيب، نبيل ، " الأطلسي ـ المتوسطي ... حوار تائه"،

<u>http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=articlea-</u>
crcid=1169972846104&pagename=zone-arabic-news%2fnwllayout.

12/ طواهر، عزيز، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل" http://www.djazairess.com/alahrar/17930

http://www.alkashif.org

13/ عبد الخالق، لهيب، "بين انهيارين: الاستراتيجية الجديدة",

الأسطول السادس

عن

تار بخبة

15/"لمحة

http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t105-topi

الأمريكي"

المتوسطي" علي ، "اسطنبول وما بعد الحوار الأطلسي - المتوسطي 16

http://ar\_quantara.de/webcom/show-article.php/c924/nr757//webcomshow.htm

17/ ينون، مصطفى ، "المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04-20-13-32-18

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

## I-Livres:

- 1/ Benantar, Abdenour, La Mediteranée Occidentale entre Regionalisation et Mondialisation, Algerie, Bejaia, CREAD, 2003.
- 2/ Booth, Kenn and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995
- 3/ Buzan, Barry and ole weaver, regions and power: the structure of int relations, Uk, KAMBREDGE, Univercity press, 2003.
- 4/David, Charls -Philippe et Jean Jaques Roche, Théories de la securité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002.
- 5/ Elias, Juanita and Peter Sutch, International Relations The Basics ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007
- 6/ Larabee, Stephan and others, "Nato's Mediterranean Initiative: policy issues and Dilemmas", RAND corporation, 1999.
- 7/<sup>)</sup> Lesser, Ian,O., Mediterranean Security New Perspectives and Implications for USA, USA, Santa Monica, RAND Corporation, 1992
- 8/ Roche, Jean Jacque, Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.
- 9/ Viotti, Paul et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.

## **II-Revues:**

- 1/ Balta, Paul, « Les Enjeux de la conference de Barcelone », <u>l'annuaire de</u> <u>l'Afrique du Nord</u>, France, Paris, CNRS, 1995.
- 2/ Benantar, Abdenour "NATO Maghreb and Europe", <u>Mediterrranean Politics</u>, ROUTLEDGE, USA, New York, Vol 11, July
- 3/ Benantar, Abdennour, "What Role does the USA Play in the Mediterranean", Med 2009.
- 4/ Willa, Pierre, "La Méditerranée Comme Espace Inventé", France, Paris, Jean-Monnet papers, Novembre 1999, n° 25.

5/.Tayfur, Fatiha M., "Security and Corporation in the Mediteranean Perceptions", **Journal of International Affairs**, vol 05, n 03. 2006

#### **III-Journeaux**:

1/ De Lagorce, Pierre Marie, "Quand l'Europe Refuse une Defense Europeenne ", **Le monde diplomatique**, Juillet 1997.

#### **IV-Sites d'Internet :**

1/Boining, Astrid B, "Multilateral Security in the Mediteranean post cold war: NATO's Mediterranean dialogue and the Eauromed Parrtnership". <a href="http://www.sagepub.com">http://www.sagepub.com</a>

2/De, Vasconcelos Alvaro, "Europe's Mediterranean Strategy an Asymmetric Equation"

http://www.ies.berteley.edu/reasearch/vasconcelos.pdf

3/ Filiu, Jean Pierre, "Moyen-Orient et Mediterranée : le temps des Decisions ", <a href="http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf">http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf</a>.

4/Huntzinger, Jaquess, "La Mediterranée d'une Rive à l'autre", <a href="http://www.Ladocumentationfrancaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367">http://www.Ladocumentationfrancaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367</a>
<a href="http://www.Ladocumentationfrancaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367">http://www.Ladocumentationfrancaise.fr/cataloque/330331600367/330331600367</a>

5/Jones, Campbell," Theory After the Post Modernism Condition", http://org.sagebub.com/cgi/content/abstract/ 10/3/503.

6/Kouttroub, Smail, "La Politique Maghribine des Etats Unis" <a href="http://saharadumaroc.net/spage-aspprub=2&txt=78&parent1=1">http://saharadumaroc.net/spage-aspprub=2&txt=78&parent1=1</a>

7/Lesse,Ian O. r, " les Etat – Unis et la Mediterranée ", <a href="http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf">http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf</a>.

8/Makki, Sami, "la Strategie Americaine en Mediterranée", http://www.cairn.info/load\_pdf ?ID\_Article=come\_040\_0125

9/Maclsaac, Dan L., "The critical Theory of Jurgen Habermas", <a href="http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html">http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html</a>.

10/ McDonald, Matt, "Securitization and the Construction of Security", <a href="http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563">http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563</a>.

11/" Mediterranée et Nouveau Moyen- Orient.Quelle Construction Stratigiques ?", http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf

12/M.Sharp, Jeremy, "Syria: Background and US Relations", Marsh 11, 2009 <a href="http://www.fas.org/sgp/mideast/rl33487.pdf">http://www.fas.org/sgp/mideast/rl33487.pdf</a>

13/Ormanci, Emr ye Bagdagul, "Mediterranean Security Concerns and NATO's Mediterranen Dialogue". <a href="http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pd">http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/ormanci.pd</a>

14/Price, Richard and Christian Reus-Smit, "Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivist", <a href="http://ejt.sagebub.com/egi/content/short/4/3/259">http://ejt.sagebub.com/egi/content/short/4/3/259</a>.

15/Roberto, Albioni, "La Securité Européenne à Travers la Mediteranée", <a href="http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.">http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.</a>

16/ Rogier, Bernard, "Le Grand Moyen-Orient: Un Moment d'Utopie International?" http://www.uk.linked.com/dnb/bernard-rogier/a/44b/167

17/ Stone, Mariane, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security analysis",

http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf

18/Sur, Serge, "Quelle Politique Transatlantique de Securité? Un Dialogue Euro-Americain", <a href="http://www.diplomtie.gouv.fr/thematiques-830/etudes.../fd001275">http://www.diplomtie.gouv.fr/thematiques-830/etudes.../fd001275</a>

19/Strumer, Michael and others, "What Strategy for the Greater Middle Eeast", <a href="http://www.se2.isn.ch/serviceengine/files/.../European\_perspective\_01\_01.pdf">http://www.se2.isn.ch/serviceengine/files/.../European\_perspective\_01\_01.pdf</a>

20/ The Copenhagen Scool (International relations), <a href="http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the\_copenhagen\_school\_(international relations)">http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the\_copenhagen\_school\_(international relations)</a>.

21/Webb, Keith, "Preliminary Questions about Post-Modernism", <a href="http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html">http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html</a>.

22/Zoubir, Yahia H., "Le Conflict du Sahara Occidental: Enjeux Regionalux et Internationaux", <a href="http://www.crie-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/art-yz.pdf">http://www.crie-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/art-yz.pdf</a>.

الصفحة	الموضوعات
01	مقدمة
09	الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية
10	المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني ـ تفسيري
10	المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي
17	المطلب الثاني: الأمن من المنظور الليبرالي
23	المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني - تأملي
23	المطلب الأول: الأمن من المنظور البنائي
29	المطلب الثاني: الأمن من منظور النقدية ـ الاجتماعية
35	المطلب الثالث: الأمن من منظور ما بعد الحداثة
40	المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي
40	المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن
45	المطلب الثاني: مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية منه
50	الفصل الثاني: بناء الإقليم المتوسطي بين العملية الأوروبية والرؤية الأمريكية
51	المبحث الأول: العملية الأورو - مركزية في بناء الإقليم المتوسطي
51	المطلب الأول: مفهوم الإقليم المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية
57	المطلب الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لسياسات أقلمة المتوسط الأوروبية
64	المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطي
64	المطلب الأول: موقع المتوسط من مشروع الشرق الأوسط الكبير
70	المطلب الثاني: المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط
75	المبحث الثالث: المهام الأمنية الأمريكية في المتوسط
75	المطلب الأول: ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطية
80	المطلب الثاني: "الفوضى الخلاقة" كخيار لاحتواء سوريا ولبنان في المتوسط الشرقي
85	المطلب الثالث: إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب في إطار قضية الصحراء الغربية
89	المطلب الرابع: التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط
93	الفصل الثالث: آليات التدخل الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط
94	المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للتواجد العسكري الأمريكي في المتوسط

#### الفهيرس

94	المطلب الأول: المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي
101	المطلب الثاني: السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي
108	المبحث الثاني: المبادرات السياسية الأمريكية تجاه المتوسط
108	المطلب الأول: الخلفيات السياسية للحوار الأطلسي ـ المتوسطي
114	المطلب الثاني: إدراج دول جنوب المتوسط ضمن إستراتيجية دمقرطة الشرق الأوسط
121	المبحث الثالث: الدخول الاقتصادي الأمريكي في منطقة المتوسط
121	المطلب الأول: الشراكة الأمريكية المغاربية: توجه استراتيجي مستقل أم خط مواز للشراكة الأورو ـ
	مغاربية
126	المطلب الثاني: التحرك الأوروبي متوسطيا لمواجهة الدخول الأمريكي
130	خاتمة
136	قائمة المراجع
148	الفهرس